بسم الله الرحمن الرحيم

تم رفع هذه المادة العلمية من طرف أخوكم في الله: خادم العلم والمعرفة (الأسد الجريح) بن عيسى قرمزلي. ولاية المدية

الجنسية جزائرية

الديانة مسلم

موقعي المكتبة الإلكترونية لخادم العلم والمعرفة للنشر المجاني للرسائل والبحوث على

www.Theses-dz.com

للتواصل: رقم هاتف 00213771087969

البريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

حسابي على الفيسبوك: www.facebook.com/Theses.dz

جروبي: https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

تويتر https://twitter.com@Theses_DZ

الخدمات المدفوعة

01- أطلب نسخة من مكتبتي



السعة: 2000 جيقا أي 2 تيرا !

فيها تقريبا كل التخصصات

أكثر من 80.000 رسالة وأطروحة وبحث علمي

أكثر من 600.000 وثيقة علمية (كتاب، مقالة، ملتقى، ومخطوطة...)

المكتبة مع الهرديسك بالدينار الجزائري 50.000.00 دج

المكتبة مع الهرديسك بالدولار: 500 دولار .

المكتبة مع الهرديسك بالأورو: 450 أورو

02- نوفر رسائل الأردن كاملة 20 دولار للرسالة الواحدة على https://jutheses.ju.edu.jo/default2.aspx

لا تنسوني بدعوة صالحة بظهر الغيب: ردد معي 10 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

اللهم صل وسلم على نبينا محمد .... بن عيسى قرمزلي 2016.

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

دور المحروقات في التنمية المحلية لولاية ورقلة وفي تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية - فرع التخطيط -

إعداد الطالب
فرحي محمد

تحت إشراف
الدكتور محمد ناصر ثابت

جوان 1988

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرات

إعترافًا بالجميل أتقدم بشكراتي العميقة إلى كل من قدم لي مساعدة معنوية كانت أم مادية لإنجاز هذا البحث وأتوجه بالشكر إلى أستاذي الدكتور محمد ناصر ثابت الذي لم يقصر في تقديم النصائح والإرشادات النفيسة التي كان لها الدور الأكبر في توجيه مساره .

الإهداء

إلى معلمي الأول...

من لم يدع لي لحظة استرخاء

...والدي الطاهر...

تم إعداد ومناقشة هذه الرسالة

في معهد العلوم الإقتصادية، جامعة

الجزائر، والاراء الواردة فيها هي من

مسؤولية الباحث ولا تعبر بالضرورة

عن وجهة نظر المعهد

دور المحروقات في التنمية المحلية لولاية ورقلة وفي تحقيق التكامل الإقتصادي الوطني

المقدمة

تستهدف الخطط الانمائية ، خاصة منها الموجودة في البلدان النامية المنتجة للمحروقات ، استغلال هذه الموارد بصفة رشيدة تمكن من تثمين خاماتها و المنتوجات المشتقة لها . ويطرح تحقيق هذا الهدف مشكلـة اساسية تتمثل في اعادة تنظيم الصناعات النفطية و الغازية في الاتجاه الذي تفرضه متطلبات التنمية الداخلية ، حيث رغم اهمية احتياطاتها و التزايد السريع في استغلالها لاتزال هذه البلدان تعتبر متخلفة اقتصاديا ، لانه لم يكن لصناعاتها آثار معتبرة في اعادة بناء الهياكل القاعدية ، و تطوير العلاقات الانتاجية و الاستخدامية بين مختلف القطاعات . وان تأخر تنمية المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لصناعة المحروقات هو الاستعمار الحقيقي لتخلف هذه الدول ، التي تجد اقتصادياتها مرتبطة بالخارج وتتميز بالاعتماد على الوسائل البدائية للانتاج الفلاحي و التقليدي ، و بانعدام الترابط الداخلي بين الفروع المختلفة . و هو ما يدعم النمو غير المتوازن بين القطاعات و الذي يضاعف بدوره الفروق الاقليمية التي لا يخلو منها بلد .

و من ثمة كانت واجبات الدول الحديثة عهد بالاستقلال السياسي عظيمة اذ كان عليها ان تعيد بناء الهياكل الاقتصادية و ادماجها في المحيط الداخلي ، الامر الذي يتطلب تنظيما محكما للاقتصاد يرتكز على اسس علمية و اجهزة للتخطيط قصد ضبط المراحل و تحديد الاولويات و برمجة الاهداف .
و قد قطعت الدول النامية اشواط متفاوتة في هذا الاتجاه ، خاصة منذ السبعينات ، حيث كان للقرارات 113 XX المتفق عليها ، في جوان 1970 في الجزائر من طرف الندوة الوزارية لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، د ور

اساسي في تطوير سياسة المحروقات ،اذ لاول مرة منذ تكوين المنظمة (سنة 1960) تأخذ بجدارة مشكلة ادماج صناعة المحروقات في اقتصاديات الدول المصدرة ،عن طريق انشاء تشابك منظم بين مختلف القطاعات المحلية (1) .

و الجزائر باعتبارها احدى هذه الدول تتبنى استراتيجية تنمية تعتمد على تطوير القطاع الصناعي (2) و تحدد للمحروقات ادوارا رئيسية ثلاث يرجع كل منها الى خاصية من خصائصها ، حيث تعتبر خامات المحروقات مواد أولية لكثير من الصناعات البتروكيماوية التي تستخدمها لانتاج مواد وسيطة ونهائية متعددة مثل الاسمدة الصناعية ،المواد البلاستيكية ، وانواع المطاط و خيوط الغزل و القماش الصناعي و الافلام المختلفة . . .الخ ، و هي بالتالي تؤدي دورا تصنيعيا (3) في الاقتصاد الوطني . و لهذه الاسباب عني المخطط الرباعي الاول 1970-1973 بانشاء صناعة بتروكيماوية تعمل على التقييم الداخلي للمحروقات و تلبية الحاجة الوطنية الى المنتوجات المشتقة لـــــهـــــا .

كما يعتبر النفط و الغاز الطبيعي و غاز البترول المميع مصادر لتوليد الطاقة ، و هي ذات قوة حرارية عالية ، بالاضافة الى سهولة نقلها و تخزينها و بالتالي فانه يتعين على قطاع المحروقات ضمان توفير مختلف انواع الطاقة بشكل متزايد لتلبية طلبات النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

---

(1) نكولا صاركيس: ادماج صناعة المحروقات في الاقتصاديات العربية . المجلة الجزائرية للعلوم و القانونية و الاقتصادية و السياسية ، ص914 ومابعدها الجزائر، سنة 1971 (باللغة الفرنسية) .

(2) المديرية العامة للتخطيط و الدراسات الاقتصادية : تطلعات التخطيــط و استراتيجية التنمية ، الجزائر فيفري 1967 .

(3) وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية: تقرير المخطط الرباعي الثاني1974-977.

و لهذه الخصائص الاقتصادية و الفنية تعتبر المحروقات مواد مطلوبة على الصعيد العالمي ، و هي بالتالي منتوجات مربحة و تشكل موردا تمويليا خارجيا ذا اهمية كبرى (1) في اقتناء الاستثمارات الضرورية للتنمية الصناعية غير ان مستوى هذا الاخير غير ثابت نظرا لارتباطه بحجم العرض و الطلب و مستوى الاسعار التي تحكمها تقلبات السوق الدولية . اما سياسة الاسعار على الصعيد الداخلي فليس الهدف منها تمويل الاستثمارات بقدر ما هو هدف تخطيطي يرمي الي استخدامها بشكل مشجع على الانتاج و اشباع حاجات المواطنين من الطاقة و المنتوجات المشتقة ، مما يتطلب تحديد سياسة رشيدة تمكن من ضبط تلك الادوار، و الموازنة بينها ، و هو ماتسعى سياسة الطاقة الى تحقيقه عند اعتمادها على الاستغلال الكامل للثروات الغازية و العمل على اقتصاد جزء من الثروات النفطية للاحتياجات المستقبلية و ذلك ضمن الاستراتيجية العامة للتنمية .

و اذا سمحت المرحلة الفارطة بتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، فان ظاهرة عدم التوازن في التنمية القطاعية و الاقليمية ، وعدم الاندماج الحقيقي للصناعة المحروقات داخل الاقتصاد الوطني لم يتم القضاء عليها بعد (2) و ان الظروف الجديدة المتميزة بتدهور اسعار المنتوجات النفطية منذ الثمانينات و التي ادت الى انخفاض الموارد المالية الخارجية تفرض مراجعة نمط التنمية و طرق البناء الاقتصادي ، لتحسين استغلال الموارد الطبيعية في اطار استراتيجية شاملة للتنمية تعتمد على التخطيط القطاعي و الاقليمي . ذلك لان الازمة التي تعانيها الدول المنتجة

---

(1) الميثاق الوطني 1976 ، الباب السادس ص 160 ، 161 .
المعهد التربوي الوطني ، الجزائر 1976 .

(2) بن اشنو: التخطيط و التنمية في الجزائر 1962-1980 .
المطبعة التجارية ، الجزائر 1980 ص 51 ، 52 .(باللغة الفرنسية) .

للمحروقات، تكمن في عدم استغلالها للموارد المالية المتراكمة خلال الفترة السابقة لاحداث تغيرات نوعية في الهياكل الاقتصادية، بالاضافة الى عدم وجود دراسات علمية تمكن من التنبئات البعيدة لتقلبات السوق الدولية، و نحتاط لذلك باعداد خطط تضمن تنمية شاملة و متوازنة على المدى البعيد. و من هنا جاءت ضرورة هذا البحث الذي يتولى دراسة مشكلة عملية ادماج الصناعات النفطية و الغازية الموطنة في ولاية ورقلة، و تكاملها مع بقية القطاعات الاقليمية و الوطنية، و دراسة مدى تأثيرها على التنمية المحلية و الوطنية في الاجل القريب و البعيد.

و تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- ان التخطيط الاقليمي في الجزائر يحضى بنفس الاهتمام مثل التخطيط القطاعي، و ذلك انطلاقا من المهام المنوطة بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التي حلت مكان كتابة الدولة للتخطيط منذ سنة 1979.
- ان مديرية التخطيط التي اصبحت موجودة في كل ولاية ابتداءا من سنة 1980 تعمل على تحضير المخطط الولائي الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الاقليمية، و يضمن تناسقها قبل ارسالها الى المستوى الاعلى لتدمج ضمن الخطة الوطنية العامة، و ذلك تماشيا مع اقتراحات مؤتمر الحزب لنفس القضية.
- و ان المديرية الولائية للتخطيط مزودة بالوسائل المادية و البشرية التي تسمح لها بالقيام بعملية اعداد الخطط الاقليمية على احسن وجه، و مسؤلية مراقبة الخطط القطاعية و التنسيق بينها، و هي لذلك تستخدم الادوات التقنية و العلمية و البيانات الاحصائية التي تجمعها من مختلف الوحدات و الفروع.

و ضمن هذه الفرضيات تسعى هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية :

- البحث عن مدى التطابق بين عملية التكامل الاقتصادي في اطارهـــا النظري و الواقع العملي .
- التعرف على جملة الموارد الطبيعية و الامكانيات الاقتصادية المتوفرة في الولاية و البحث عن الاسلوب الامثل لاستغلالها و تثمينها داخليا .
- دراسة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الناتجة او الممكـــن احداثها لاستغلال المحروقات في التنمية المحلية ودور ذلك فـــي تحقيق تكامل وطـــني .
- البحث عن النشاط الاقتصادي القادر على ضمان استمرارية و تطويـــر التنمية المحلية و الوطنية ، و اقتراح الاجراءات العملية الهدفة لتحقيق ذلـــك .

و بالتالي فان هذه الدراسة تستمد اهميتها من القضايا التاليـــة :

- تزايد الاهتمام بالمجال الاقليمي و ادماجه في التحليل الاقتصادي ، و افتقار المكتبة الاقتصادية الى الدراسات التي تحلل مسئلة التكامـــل الاقتصادي و الاجتماعي و تبين شروطه و اهدافه ،باللغة الوطنية خاصة
- قلة الدراسات الاقتصادية التي تناولت مشكلات التنمية الاقليمية و ابراز اهميتها في انجاح التنمية الوطنية اعتمادا على الاستغلال الافضـــل للموارد الطبيعية و الامكانيات الاقتصادية المتاحة .
- ضرورة تحقيق التنمية المتناسقة بين القطاعات و الاقاليم لضمان توزيـــع عادل للفرص بين جميع افراد المجتمع اينما وجدوا .
- تميز الاطار التاريخي و السياسي الذي جاءت فيه باعادة هيكلـــة

المؤسسات الوطنية ،واعادة التنظيم الاقليمي ، و اعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية الى جانب استصلاح الاراضي الصحراوية .

- طابع الفناء الذي يميز المحروقات اضافة الى عدم ثبات ايرادات استغلالها مما يستوجب البحث في تطوير نشاطات اخرى تضمن تحقيق تنميـــــة شاملة و مستمرة .

- مما يضفي على هذه الدراسة اهمية خاصة ، حيث تتعدى الدراســـات الاكاديمية ، و تأخذ طابعا عمليا ، انطلاقا من الواقع المحدد بمعطياته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، لنتمكن من اقتراح اجراءات هادفة لضمان تنمية وطنية شاملة اعتمادا على الخطط الاقليمية المتكاملة .

انطلاقا من هذه المبررات تضمنت الدراسة ثلاثة ابواب مرتبة كالتالي :

- الباب الاول الذي جاء تحت عنوان : التكامل الاقتصادي في نظريـــات التنمية ،و هو يتناول البحث في ماهية التكامل الاقتصادي و علاقتـــه بالتنمية ، و ذلك ضمن اربعة فصول ، انصب الاهتمام في اولها علـــى ابراز جملة من الدوافع الرئيسية للقيام بعمليات انمائية بشكل واســـع لتشمل جميع جوانب الحياة ،في اطار متكامل ، ولذلك تناول الفصـــل الثاني بحث الوسائل و الطرق العلمية لتسيير عملية التنمية قصد تشجيع التناسق و التكامل الاقتصادي . اما الفصل الثالث فهو يتولى تتبع عملية التكامل افقيا و عموديا ، حيث ان هذه العملية لم تعد تعني بالنشاط القطاعي فحسب بل اصبح من الضروري الاخذ بعين الاعتبار البعـــد المجالي و البحث في التكامل الاقليمي ، و هو الاتجاه الذي صاحبـــه تطوير وسائل التحليل الاقتصادي لهذه العملية على المستويين الوطـني

و الاقليمي ،و لذلك اختص الفصل الرابع بمعالجة هذه الوسائل بالقدر الضروري لاستكمال الجوانب النظرية للبحث.

وانسم هذا الباب باعتماد اسلوب المقارنة بين مختلف النظريات قصد استخلاص جملة القواعد و الشروط المعيارية التي يجب توفيرها لتحقيق الاندماج القطاعي و التكامل الاقتصادي ،ثم دراسة مدى امكانية تطبيقها في الواقع العملي الذي يتولى الباب الثاني تحديده.

ـ الباب الثاني و قد جاء تحت عنوان: البنية الاقتصادية لولاية ورقلة حيث تنطلق الدراسة الموضوعية الهادفة الى تفسير مسار الحياة الاقتصادية و الاجتماعية من الحقائق الواقعية. فانصب الاهتمام في هذا الباب على تحديد الاطار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الدراسة ،و ذلك ضمن فصلين. تناول اولهما البحث من المفهوم الجزائري للاقليم ،بعد تتبع مختلف التقسيمات التاريخية و تحديد القيود الواقعية لاتخاذ التقسيم الاداري كتقسيم اولي لتحديد المجال الاقتصادي ، ذلك لان الولاية اصبحت منذ سنة 1974 الوحدة الاقليمية الاقتصادية التي تتمتع بهيكلة خاصة واهداف محددة و وسائل مادية و بشرية معينة لتحقيق هذه الاهداف. وهي الاهداف التي يجب تحديدها انطلاقا من جملة المعطيات الطبيعية و السكانية و الامكانيات الاقتصادية. و لذلك تناول الفصل الثاني البحث في الامكانيات المادية و البشرية المتاحة و الممكن ايجادها للقيام بعملية التنمية الشاملة اعتمادا على الاحصائيات و البيانات المتوفرة. و لتحقيق الانسجام بين البيانات تركزت الدراسة حول العشرية 1974 - 1984 اي الفترة ما بين التقسيمين الاخيرين ،مع مراعات خصائص الفترة ما قبل ،والاهتمام

بالفترة ما بعد باعتبارها امتدادا تاريخيا للنتائج المحققة . و هو ما يسمح بابراز الخصائص الاساسية للاقتصاد الاقليمي المتميز باستغلال المحروقات منذ سنة 1956 ، و قد شهدت الولاية خلال هذين العشريتين تحولات شملت الميادين الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ، كان العامل الاساسي المحرك لها : نشاط الصناعات النفطية و الغازية الموطنة بها ، و هي التغيرات التي تناولها الباب الثالث بالتفصيل .

ـ الباب الثالث و هو تحت عنوان : آثار الصناعات النفطية و الغازية على التنمية المحلية و التكامل الاقتصادي ، و يتولى دراسة الاثار الناجمة او المتوقعة عن استغلال المحروقات في تطوير عملية التنمية المحلية و تحقيق التكامل الوطني ، و ذلك ضمن فصلين . اهتم اولهما بمعالجة الآثار العينية المرتبطة بالنشاطات الانتاجية و الاستخدامية للمحروقات ، حيث يتتبع آثار السحب الامامية و الخلفية المترتبة عنها ، و هي الاثار المتمثلة في التوطن الصناعي ، و استقطاب اليد العاملة و توفير الطاقة و المنتوجات المكررة ، و الى جانب هذه الاثار تولد النشاطات النفطية و الغازية مداخيل متنوعة يستفيد منها الافراد العاملون بها الى جانب المجموعات المحلية ، و هي المداخيل التي لا تخلو من تأثير على طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية ، و لذا تناول الفصل الثاني معالجتها على المحيط الاقليمي و الوطني .

و انصب الاهتمام خلال كل مرحلة من هذا الباب على دراسة مدى الاندماج القطاعي و التكامل الوطني ، و بحث التطابق الموجود بين الاهداف المخططة و النتائج المحققة ، وذلك اعتمادا على تحليل التدفقات السلعية

و الخدمية بين مختلف الوحدات الاقتصادية داخل الولاية و خارجها .

و تجدر الاشارة الى اهم القيود التي واجهت هذه الدراسة فكانت الحواجز الحقيقية دون اخراجها على الصورة الكاملة ، و هي تتمثل في :

ـ الصعوبات الكبيرة في الحصول على البيانات الاقتصادية و المعلومات الاحصائية ، و هي تعود في غالب الاحيان الى عدم توافرها لدى الادارة المحلية ، نظرا لضعف هذه الاخيرة و نقص التاطير بها ، بالاضافة الى قلة الاحصاءات العامة .

ـ و يضاف الى مشكلة تحصيل المعلومات ، مسألة تعدد التناقضات بين ما توفر منها ، مما استغرق وقتا لتمحيصها و الرجوع الى المصالح المعنية التي لم تكن تستجيب بسهولة و في الوقت المناسب. و للتغلب على هذين المشكلتين كان الاعتماد على نتائج الاحصائيين العامين لسنتي 1966 و 1977 و اثرائها من خلال البيانات السنوية المتوفرة لدى مختلف المديريات الاقليمية او الحوليات الاحصائية لدى الوزارات الوصية .

ـ كما تواجه الدراسة مشكلة عدم انسجام الوحدات الاقتصادية ، اذ منها ذات الطابع الاقليمي و منها ذات البعد الوطني مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع المحروقات ، حيث تتواجد نشاطاته في عدة ولايات مع وجود المقر الرسمي للمؤسسة خارج الولاية ، و ذلك خاصة قبل عملية اعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ، و حيث تجمع المعلومات حسب امتداد الفروع و دون مراعاة الحدود الاقليمية . ولتحصيل المعلومات الخاصة بالنشاطات النفطية و الغازية الموطنة بالولاية اضطررنا الى استخدام طرق الاستنباط اعتمادا على المعايير التي كان يتم تحديدها مع المسؤولين المعنيين داخل انواع

عمل خاصة. غير ان ذلك لم يكن ممكن في جميع الحالات، و هو الامر الذي يجعل الدراسة الاقليمية اكثر تعقيدا، نظرا لصعوبة الحصول على بيانات التبادل بين الولايات، مما يحول دون تقييم الكميات المحاسبية المجمعة (الانتاج، الاستهلاك، التراكم، . . . الخ .)على المستوى الاقليمي .

ان هذه الصعوبات المتعددة كانت عقبات دون تحقيق كل طموحات هذا البحث و تقديمه على الصورة الكاملة، لكن الاهمية الحقيقية لاية دراسة تقاس بمقدر ما تثيره من اسئلة غير تلك الاسئلة المعالجة داخلها، لان قيمة البحث تكمن في الاسهام في تطوير المعرفة و نموها و دفعها في مجالات جديدة لاكتشاف آفاق جديدة. و لذلك انهينا هذه الدراسة بخاتمة تناولت حوصلة اهم النتائج التي توصلت اليها، و اقتراح اجراءات مستعجلة للتنمية الاقليمية و الوطنية ؛ اعتمادا على تطوير العلاقة الصناعية ـ الفلاحية في الاجل القريب، الى جانب معالجة اكبر مشكلات اعداد الخطط الانمائية الاقليمية في اطار الخطة العامة، ثم التساؤل حول كيفية اعداد مخطط خاص للتنمية الاقتصادية الاقليمية و تعزيز تكاملها ضمن اطار التنمية الشاملة للقطر، على المدى البعيد، و نأمل ان يكون ذلك موضوع دراسة لاحقة باذن الله.

الباب الأول

التكامل الاقتصادي في نظريات التنمية

تقديم

بعد قرون من العيش في حالة الانحطاط ،ثم تحت السيطرة الاستعمارية ،اصبحت شعوب الدول النامية اليوم ترفض البقاء في تلك الظروف ،و صار يتضاعف ادراكها الوعي بامكانية تغيير واقعها المتخلف.

لقد بدأ هذا الوعي و هذه الرغبة في التغيير في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى و خلالها ، خاصة ،عند الطبقة المثقفة من رجال هذه الدول ،ثم انتشر تدريجيا داخل الاوساط الشعبية ،في الفترة ما بين الحربين . و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انطلقت ،مباشرة عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، بناءا على رغبة شعوبها في ايجاد ظروف عيش افضل ،ومع ضمان حرية الكلمة الوطنية ،وحرصا على الاستفادة من الدروس التاريخية الواقعة في حياة الامم و تطورها . و انطلقت هذه العمليات في تيارات اكثر اتساعا لتشمل التغيرات الهيكلية في الميادين السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .و لهذه الاسباب خصصنا الفصل الاول من هذا الباب لمعالجة الدوافع الى التنمية و التكامل الاقتصادي .

الفصل الأول

الحاجة الى التنمية الاقتصادية المتسجمة

ان اهتمام شعوب الدول النامية بقضايا التنمية ،و اهتمام الحكومات بالبرامج الانمائية ،اصوله مدلولاته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

المبحث الاول : ضرورة التنمية و الاندماج الاقتصادي

تنطلق عملية التنمية في الدول النامية من الواقع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للبلد ،و من ثم فان نقطة البدء تكمن في تصفية نظام التخلف و التبعية . و بالطبع فان هذه التصفية لن تتم باتخاذ قرار واحد يقضي بازالتها ،لكن باتخاذ التدابير اللازمة بشكل تدريجي .

جاء في الميثاق الوطني انه "من المعروف جيدا ان ضعف اقتصاد الدول النامية يرجع في غالب الاحيان الي ان ايرادات هذه الاخيرة من العملة الاجنبية تأتي من بيع تشكلة محدودة من المنتوجات المصدرة وهي في معظم الحالات ذات قيمة مضافة ضعيفة . لذا فان اعادة هيكلة الصادرات في اتجاه تنويع واسع للمنتوجات المصدرة ،بدون ترجيح لمادة على مادة اخرى بات الهدف الاول في السياسة الاقتصادية التي تسلكها الجزائرعلى المدى البعيد" (1) و ليس دافع التوسع في الانتاج خاص بالجزائر بل هو دافع عام لمختلف السياسات التنموية .

المطلب الاول / ضرورة زيادة و توسيع الانتاج .

ان الحقيقة الاولى التي تحرك عجلة التنمية هي اقتناع شعوب الدول النامية بالخطر الذي يهددها عندما يكون الاقتصاد الوطني منتجا لسلعة

(1) الميثاق الوطني ،الباب السادس الفصل الثاني سبق ذكره ص164 .

واحدة او فئة من السلع للتصدير ،ولذا كانت الرغبة في انشاء اقتصاد متنوع الانتاج امرا منطقيا منبثقا من الواقع .

تعتمد اقتصاديات الدول النامية على انتاج المواد الاولية الزراعية او المنجمية وبعض المنتوجات الغذائية ،و تستغل الدخل العائد من تصدير هذه المبيعات في اقتناء بعض المنتوجات الصناعية وكميات هائلة من السلع الاستهلاكية . و مثل هذه الوضعية الاقتصادية صارت حالة تر فضها كل المجتمعات ،فهي تمثل اقتصادا غير مستقر ،مثقل للتأثر بجميع التغيرات الخارجية ،اذ تتحكم ظروف السوق الدولية و التغيرات النقدية في تحديد مستويات العرض و الطلب و الاسعار و معدلات الصرف وهي عوامل بالغة التأثير في اقتصاديات الدول النامية ،في حين لا تتأثر الدول المتقدمة الا بشكل نسبي وفق التقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي

لقد افادت التجارب التاريخية الكثيرة ،الدول النامية في هذا الشأن من اهمها التجربة التي عاشتها ـالشيلي ـ (1) . يقول "روبر الكسندر": هناك ثلاثة احداث عالمية فنحت للدول النامية اعينها على عدم استقرار الاقتصاد المرتبط بتصدير فئة قليلة من الموارد الاولية او المنتوجات الغذائية : انها الحرب العالمية الاولى و الازمة الاقتصادية لسنة 1929 ، ثم الحرب العالمية الثانية . (2)

---

(1) كان هذا البلد قبل الحرب العالمية الاولى يصدر مادة ـالنيترات الطبيعي التي كان لها الاهمية الكبرى في مجموع صادراته وكان يغطي 90٪ من الانتاج العالمي لهذه المادة ،فاقفلت ظروف الحرب صادراته نحو اوروبا الوسطى في الوقت الذي اكتشف الالمان طريقة لاستغلال ـالازوت ـ الموجود في الهواء الطلق وبعد الحرب لم تجد الشيلي سوقا لتصريف المنتوج ،وبقي اقتصادها لمدة تزيد عن عشر سنوات يعاني من ويلات هذه الازمة التي ادت الى نشوب نزعات سياسية داخلها .

(2) روبر الكسندر ، كيف تنمي بلدا
آفاق جديدة ،باريس 1965 ص36 (باللغة الفرنسية) .

خلال الحرب العالمية الاولى وجدت الدول المصدرة للمواد الاولية و المنتوجات الغذائية نفسها معزولة عن الاسواق الخارجية حيث كانت تبيع منتوجاتها من جهة ،وعن البلدان المتطورة التي كانت تمونها بالمنتوجات الصناعية من جهة اخرى .

وكان للازمة الاقتصادية تأثير اشد على اقتصاديات الدول النامية ، اذ قلّ الطلب على المواد الغذائية مثل القهوة و الشاي و السكروالطلب على بعض المواد الاولية مثل النفط و النحاس،نتيجة تدهور اقتصاديات الدول المتقدمة ،و انخفضت اسعار تلك المواد بشكل مؤثر،نتج عنه انخفاض في حجم واردات الدول المصدرة .

وقد تكررت نفس المشكلات مرة اخرى خلال الحرب العالمية الثانية ، وان بقي هذه المرة مستوى تصدير المواد الغذائية و الاولية ثابتة نسبيا ؛ الا ان الدول النامية لم تتمكن من استيراد ما تحتاج اليه من منتوجات صناعية لان الدول المنتجة لها لم تكن قادرة على الاستجابة لحجم الطلب في ذلك الوقت.

ان هذه التجارب التاريخية حثت الدول النامية على ضرورة انشاء اقتصاديات متنوعة الانتاج ،تضمن لها مستوى تموين دائم لمواد التجهيز و السلع الانتاجية و الاستهلاكية ،وذلك كيفما كان مستوى الطلب الخارجي على ما تصدره هذه الدول من مواد وسلع استهلاكية ،وهو ما يقتضي وضع استراتيجية عامة للتنمية تستهدف الاستغلال الامثل لجميع الثروات الطبيعية و البشرية المتاحة في الاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني / الاستخدام الامثل للموارد .

ان الرغبة في توسيع وتنويع الانتاج الوطني قصد التخلص من السيطرة الاجنبية لهيت الدافع الوحيد لوضع استراتجية رشيدة لاستغلال جميع الثروات. فتحول البلد من اقتصاد ضيق التصدير الى اقتصاد متنوع النشاط الانتاجي يستورد ويصدر بغير قيود تربطه بالخارج ،يعني تطوره الى درجة تمكنه من تصحيح مكانته في الاقتصاد العالمي ،بحيث يصبح قادرا على ازالة اوضاع التبعية الخارجية ،متمكنا من حرية اختيار اطراف التبادل الدولي ، وذلك هو مضمون الاستقلال الاقتصادي . ويبقى الهدف الاخير للنشاط هو الانسان نفسه ،و بالتالي فان الهدف الاخير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحقيق مستوى من الرفاهة متزايد مع الزمن و النمو السكاني ،اي توفير المنتوجات المادية و الروحية (الخدمات الاجتماعية ،الثقافية ،والسمو الروحي) الازمة لرقي الانسان(1) وعليه فان تطوير الانتاج كما وكيفا لا يزال الهدف الاساسي للتنمية الاقتصادية .

ويتم تطوير الانتاج عن طريق الاستخدام الامثل للثروات الطبيعية والبشرية وهو ما يقتضي معرفة دقيقة اكافة الموارد ووجود معلومات كافية حول امكانيات تطوير واستغلالها ورفع مستوى انتاجيتها و التعرف على الاسلوب الامثل لتحقيق نمو متوازن و متكامل لمختلف القطاعات .فالاستخدام الامثل للموارد يقتضي تكثيف المبادلات الاستخدامية و الانتاجية بين كافة الفروع الاقتصادية ،كما يقتضي رفع مستوى التقنيات الانتاجية المستخدمة الامر الذي يتطلب استخدام العلوم و التكنلوجيا لتطوير الفروع المنتجة و رفع مستوى التكوين وتحسين المهارات في التخصص.

---

(1) فؤاد مرسي : التخلف و التنمية .
دار الوحدة للطباعة و النشر،بيروت ،لبنان 1982

ان ترشيد استخدام الموارد المتاحة عن طريق ادخال التكنولوجيا الحديثة على كيفيات الاستغلال ، واستصلاح الاراضي الواسعة ، و رفع انتاجيتها باستعمال الاسمدة الرفيعة ، و توظيف الطاقات البشرية الناشئة في مختلف القطاعات الوطنية هي اليوم الحوافز الاساسية للتطور الاقتصادي في الدول النامية . ذلك التطور الذي يتطلب بدوره وجود مستوى من التصنيع من شأنه ان يضمن توسيع الهياكل الانتاجية و تغييرها بشكل جذري .

المطلب الثالث / التصنيع .

يتمثل جوهر التصنيع في تعبئة الموارد الوطنية لتطوير الهياكل الاقتصادية حول قطاع اساسي ينتج كلا من الوسائل الانتاجية و السلع الاستهلاكية (1) والتصنيع شرط ضروري لتنمية الدول المتخلفة ، فهو الوسيلة التي بها يمكن تغيير وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، و بناء قواعد متينة . و تبدأ عملية التصنيع بقدر اول من رأس المال الذي يمكن من اكتساب التجهيزات الاولى التي تحدث تغيرات هيكلية تمكن من توسيع القوى المنتجة . و قد تحقق ذلك تاريخيا ، حيث بدأت عملية التصنيع في اوروبا خلال القرنين الثامن و التاسع عشر بالثورة الصناعية . فسمحت هذه الاخيرة لاصحاب رؤوس الاموال باستثمارها في القطاع الصناعي ، الذي اعطى وسائل تجهيز للصناعة و الزراعة (2) . و تم التوسع في عملية التصنيع تدريجيا ، سعيا وراء تحقيق هدف واحد : تعظيم الربح . ولو كان ذلك على حساب الفئات الفقيرة من المواطنين او بعض القطاعات المحرومة من الاقتصاد الوطني او على حساب المستعمرات .

---

(1) فؤاد مرسي : التخلف و التنمية ، المرجع السابق ص 98 .
(2) د . محمد ناصر ثابت : قطاع المحروقات و التنمية الاقتصادية في الجزائر . سبق ذكره ، ص 35 .

اما حاليا فان ضمان نجاح عملية التصنيع في الدول النامية على النحو الذي سارت عليه في اوروبا ، وفي ظل الظروف العالمية المعاصرة وطبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة ، امر يثير الشك . ولذا فان "فرانسوا بيرو" يطرح فكرة "الصناعات المحركة" (1) : وهي الصناعات التي تمارس تأثيرا على المحيط الاقتصادي يكون من شأنه تغيير حجم وهياكل الانشطة الاقتصادية الاخرى وزيادة معدلات نموها ، ومن ثم فهي تبعث الحركة في مجموع الاقتصاد الوطني .

وتتميز الصناعات المحركة باكتساب معدل نمو يفوق متوسط القطاع الصناعي وبالتالي فان معدل انتاجيتها يكون اعلى من متوسط انتاجيته . كما تتميز بتزايد مساهمتها في الناتج الاجمالي للقطاع ، وبقدرتها على التأثير في الوحدات الاقتصادية الاخرى وفي تغيير العلاقات الهيكلية بينها ، ان قدرة هذه الصناعات على تحريك كافة الوحدات الانتاجية هي التي تمكن من الاستخدام الواسع لجميع الامكانيات الاقتصادية ، وبالتالي تحقيق هدف توسيع وتنويع الانتاج الوطني .

ويحدد " دو برنيس" فئة من الصناعات ذات الاهمية المعتبرة في عملية التنمية مثل صناعة الحديد والصلب والاسمدة الكيماوية والصناعات الكيماوية الاساسية وصناعة الورق ... الخ (2) وهي المشروعات التي يمكنها ان تؤدي دورا تصنيعيا في الدول النامية . يقول " دو برنيس" ان الصناعات المصنعة تؤدي وظيفتين مرتبطتين جدليا : تتمثل اولاهما في تجديد وانماء القطاع الصناعي الموجود ، ويكون ذلك عن طريق نشر الابتكارات التي من شأنها

---

(1) فرانسوا بيرو : اقتصاد البلدان الناشئة .
الطباعة الجامعية الفرنسية ، باريس 1962 . (باللغة الفرنسية) .
(2) د . دو برنيس : الصناعات المصنعة ومحتوى سياسة التكامل الاقليمي .
الاقتصاد المطبق ، المجلد رقم 3و4 ، 1966
(باللغة الفرنسية) .

ان ترفع من مستوى معدل الانتاج ،و عن طريق تحويل المحيط للصناعات ،الذي من شأنه ان يؤثر بدوره على انماثرها و تنميتها . و تتمثل الوظيفة الثانية في اعادة توجيه الصناعات الموجودة نحو الداخل ،و يتضمن هذا الدور القضاء على ظاهرة انعدام التوازن الداخلي ،و ظاهرة عدم الاستقلالية الذاتية ،و الارتباط بالسوق الخارجية . و يؤكد "دو برنيس" ان هذين الهدفين يمثلان بالضبط المضمون الحقيقي لسياسة التكامل الاقتصادي. و في هذا السياق يقول" فرانسوا بيرو": ليس التصنيع مجرد جمع و ترتيب للصناعات الواحدة بعد الاخرى ،مهما زاد عددها ،لكنه قبل ذلك تغيير في جميع الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ،و ينتج ذلك على اثر تفاعل الوحدات الصناعية (1) .

و من هنا كانت عملية التصنيع متعددة الجوانب ،فهي تعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعادة نمو متوازن لفروع الانتاج من اجل بناء القاعدة المادية و العلمية للاقتصاد الوطني ،كما تجسد اندماج القطاعات و تنمي العلاقات التشابكية فيما بينها .

المطلب الرابع / الاندماج الاقتصادي .

ليست الاخطار التي تنتج عن ضيق مجال الانتاج للتصدير و ارتباط مستوى هذا الاخير بالسوق الخارجية وحدها التي تدفع الدول النامية نحو تنمية اقتصادياتها ، بل اقتنعت هذه الدول بضرورة اخرى لا تقل اهمية عن سابقتها . اذ يجب ان تكون جهود التصنيع تتماشى مع الاهداف الوطنية بدلا من الاستجابة لحاجات الدول الاجنبية .

(1) فرانسوا بيرو : اقتصاد القرن العشرين .
المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس ، 1969 .
(باللغة الفرنسية) .

لقد ظلت البلدان المتخلفة تعاني من التفكك الداخلي و التبعية للخارج ،ذلك لان الطاقات الانتاجية بها لم يكن يصاحبها في الغالب توسع في السوق الوطنية من اجل تكثيف المبادلات بين الفروع الاقتصادية بل كان الانتاج يتطور تبعا لنمو امكانيات التصدير المرتبطة بالسوق الخارجية .

ان عدم التناسق الهيكلي القائم في الاقتصاد المتخلف والاتجاه نحو الانتاج للتصدير يؤدي الى عدم ثبات عملية النمو الاقتصادي و دخول البلد في التقسيم الدولي للعمل ،مما يساهم في تعميق ظاهرة عدم التناسب في نمو فروع الانتاج الوطنية . و يقدم "مارك اوليفيه" تفسيرا واضحا لهذه الظاهرة ،حيث يبين ان ضعف التبادل بين قطاعات الاقتصاد المتخلف يقف حاجزا في سبيل نمو السوق الداخلية ،مما يؤدي الى تحويل القيمة الاضافية نحو الخارج بفضل قوانين السوق العالمية التي تحكم المبادلات الدولية (1) مما ينتج عنه تعميق لظاهرة التفكك الدخلي ،في حين تتكامل بعض قطاعاته مع اقتصاديات خارجية ،في اطار نمو غير متكافئ" .وفي الحقيقة لا يمكن ان تتحقق التنمية الشاملة الا اذا توفر وجود جملة من المشروعات المرتبطة فيما بينها ،حيث يزود بعضها بعضا بالخدمات و الوقود والسلع الوسيطة ،وتمهيد تصنيع المنتوجات النصف مصنعة ،وتكفل لبعضها وسائل اعادة الانتاج . وهي العملية التي تستهدف الاستخدام الامثل لكافة الموارد ،والتشغيل الكامل لجميع الامكانيات المتاحة ،و ضمان انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية التي يحتاج اليها المواطنون .وهوالامر الذي يدفع الدول الى العمل بانتظام على رفع الانتاج و ادخال التقنيات الراقية واستخدام وسائل الانتاج الاحديثة لتحقيق اشباع متزايد للحاجات الفردية و الاجتماعية ،وتكوين قواعد اقتصادية متينة لا تتأثر بالضغوط الخارجية الا بشكل مؤقت . و تتفاوت الدوافع للتنمية الاقتصادية فيما بينها من بلد لآخر حسب الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بكل بلد .

---

(1) مارك اوليفيه : النفط وتنمية التنمية في جمهورية انقولة الشعبية . ندوة قرونوبل ،فرنسا من 06 الى 10 جويلية 1981 . « باللغة الفرنسية » .

وقد برزت منذ الحرب العالمية الثانية نظريات تبحث في مناهج ال
الاقتصادية في البلدان النامية، وتمخضت عنها نماذج انمائية متعددة ا
فيما بينها اختلافا واضحا في صياغتها وفي تشخيصها للعوامل المكو
والمحركة للنمو الاقتصادي ،وسنورد في المبحث التالي اهم ما جاء في
النظريات.

المبحث الثاني : انماط التنمية .

يعتمد نمط النمو على محور مركزي ،هو رأس المال الذي يجب ان
متوفرا بشكل كاف لضمان مستوى امثل من الاستثمارات الانتاجية .على
رأس المال هذا مستخدما في المشاريع المنتجة ،و التي ينتظر منها ال
في حجم الانتاج الوطني ،و بالتالي في مستوى الدخل القومي ،وهو
الاساسي للتنمية الاقتصادية .

واختلفت وجهات النظر بين المفكرين في كيفية تراكم رأس المال ال
لدفع عجلة التنمية . اذ يمكن تشجيع نمط التنمية الحرة ، كما يمكن ان
الدولة لتحديد المنهج المقترح للقيام بعملية التنمية .

المطلب الاول / نمط التنمية الحرة.

ـ تتميز اقتصاديات الدول الحديثة عهد بالاستقلال ـفي غالبيتها ـ ب
علاقات شبه اقطاعية و شبه رأسمالية ، فهي تتمتع بخصائص التخلف ال
نتيجة ارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية . و تعتمد التنمية الاقتصاد
هذه الدول على رؤوس الاموال الاجنبية ،التي كان تصديرها نتاج الم
الدولية ،كما تحدد استراتيجية الاحتكارات الدولية مجالات الاستثمار في

الانتاج التي تضمن اكثر ربحا وبذالك تحولت اقتصاديات الدول النامية الى اقتصاديات تابعة ومكملة لاقتصاديات الدول المتقدمة، وهو الامر الذي يتجلى في التركيز على الصناعات الاستخراجية للثروات المنجمية والاستغلال الكامل للموارد الطبيعية .

وعند ظهور رؤوس اموال محلية فان نموها يبقى متأثرا بظروف نشأتها، وهي تساهم في تطوير الازمة الراسمالية في العالم الثالث ،ويتجلي ذالك في :

— اتجاهها نحو تنمية المشاريع المحلية وفق المقاييس الاحتكارية، والاعتماد على دافع الربحية ،الامر الذي نشأ عنه تطور عناصر التجمع والتركيز في المراكز الاقتصادية، بينما توجد مناطق لاتزال تفتقر الى توفير عناصر الانتاج لتنمية نشاطاتها في مختلف المجالات .

— كما تتمثل ازمة الراسمالية في الدول النامية في التكامل العضوي مع الاحتكارات الدولية، مما يجعل مخططات التصنيع والاستثمار بها مرتبطة بحاجات الاقتصاديات الاجنبية قبل توجهها الى تلبية حاجات الاقتصاد المحلي .

وفي ظل هذه المعطيات التاريخية بدأ تدخل الدولة في مجرى العمليات الاقتصادية، الا ان تدخلها في مرحلة اولى كان يظهر كمكمل لنشاط القطاع الخاص ،وقد اتسمت هذه السياسة في اتجاه النشاط الحكومي الى المجالات التي تتطلب استثمارات كبيرة حيث يمتنع القطاع الخاص من القيام بها، وفي تشجيع هذا الاخير لاتخاذ اجراءات مختلفة كالاعفاء من الضرائب وفرض الحماية ضد المنافسة الخارجية . . .الخ . ومع ذالك توجد صعوبات كبيرة امام القطاع الخاص لتوفير الشروط اللازمة لتحقيق تصنيع و تراكم وطني، و اهم هذه المعوقات تلك السياسات القصيرة الاجل التي يعتمدها القطاع الخاص الى جانب المضاربة على الربح ،من جهة و ضعف الميل المتوسط للادخار لدى العائلات من جهة اخرى .

ان عملية التراكم في الدول النامية تحتاج لاستثمارات ضخمة، ذات تكنلوجيا راقية، و تكلف مبالغ عالية للغاية. وهو الامر الذي لا يقدر على تحقيقه رأس المال الخاص. ذلك لان رأس المال المحلي غالبا ما يتميز بالضآلة وعدم القدرة على التحول الى رأسمال صناعي، الى جانب اختياره للمشاريع الصغيرة التي تحقق ارباحا فورية.

وهو الامر الذي يعجز عنه رأس المال الاجنبي ايضا لان ميل هذا الاخير يقتضي البحث عن كيفيات تحقيق ارباح مرتفعة و سريعة تحول الى الخارج بدلا من اعادة استثمارها محليا، ويفضل رأس المال الاجنبي الاستثمارات في مجالات التصنيع التي لا تجد منافسا لها في بلده الاصلي و بالتالي تضمن تبعية الاقتصاد المتخلف.

و لهذه الاسباب كلها تعتمد عملية التنمية الشاملة على التراكم المحلي وعلى تدخل الدولة لضمان الاستثمارات الاساسية المطلوبة و لتنشيط عملية تعبئة الموارد المحلية بطريقة رشيدة.

المطلب الثاني / الاقتصاد الموجه.

ان اختيار استراتيجية رشيدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما تعنيه من الاعتماد على الموارد الطبيعية و البشرية و تحقيق التناسق بين مختلف القطاعات و الاقاليم، يعني اولا ضرورة توفير قدر اول من تراكم رأس المال لتحقيق الاستثمارات الاساسية، ويعني ثانية ضرورة السيطرة على اتجاه هذه الاستثمارات و التحكم في نموها، وهو ما يقتضي وجود سلطة عليا قادرة على توفير هذه الشروط.

وتتدخل الدولة لتحقيق التناسب السليم بين التراكم و الاستهلاك، و هو من محض اختصاصها. فتحديد معدل النمو الاقتصادي يتوقف على توزيع الدخل الوطني بين التراكم و الاستهلاك. وما معدل التراكم الا نسبة الاستثمار الى الدخل القومي ،وهي النسبة التي يجب تحديدها من طرف جهاز التخطيط.

ويترجم معدل التراكم توزيع الإستثمارات على البعدين: المكاني و الزمني فهو يعني تحديد نسب الاستثمارات بين مختلف القطاعات حسب الاولويات التي يحددها المخطط ،وفق المعايير التي تخدم المصلحة العامة بالدرجة الاولى .و يعني تحديد معدل التراكم بالنسبة للبعد الزمني تحديد مستوى الاستهلاك بين الجيل الحاضر و الجيل اللاحق ،اي انه يعكس تفضيلا زمنيا معينا بين الحاضر و المستقبل.

ففي ظل الدولة يتم القضاء على النمو التلقائي ،و يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، في تحديد منهج التطور الاقتصادي و الاجتماعي، و انشاء و تطوير القواعد الصناعية و اعادة تشكيل العلاقات غير المتوازنة بين القطاعات و الاقاليم. ويتم ذلك كله في اطار التخطيط المحكم الذي يستخدم القوانين الموضوعية.

وتعتمد الدولة في عملية تكوين جهاز الانتاج الوطني ،على انشاء قطاع حكومي ،ولذا عمدت بعض الإقطار الى تأميم اهم المؤسسات الانتاجية و المالية وخصوصا تلك التي كانت في يد الشركات الاجنبية ،مثلما حدث في مصر و سورية و العراق و الجزائر. . .الخ ،بدرجات متفاوتة. ونشأ في كل من هذه الدول قطاع عام مكلف بقيادة عملية التنمية تحت رقابة الدولة و طبقا لتوجيهاتها. وكانت المؤسسات المؤممة على رأس المشاريع الانمائية توجه مختلف النشاطات الاقتصادية مرتكزة على التصنيع.

وكان لابد من تدعيم هذا القطاع بوحدات انتاجية جديدة ،واكتساب المؤسسات الادارية و المالية و التجارية الازمة لتطوير جهاز الانتاج الوطني . وطبقا للادوار المنوطة لهذه المؤسسات، و سعة رقعة صلاحياتها ،وتبعا لدرجة الكفاءة لدى اجهزة الدولة ،وباعتبار الامكانيات المتاحة لكل بلد يظهر التفاوت في مستويات التوسع في مجالات التنمية وفي مدى تنويع فروع الانتاج الوطني .

غير ان عملية التصنيع على يد القطاع العام-رغم انها قطعت اشواطا هامة ،في مجال التطوير و الانماء الاقتصادي-،لم تنجو من العوائق السائدة في الدول النامية .فعملية التصنيع ليست مستقلة عن الاوضاع و المعطيات الاقتصادية و غير الاقتصادية للبلد ،بل مرتبطة بها ارتباطا وثيقا لدرجة انه لا يمكن ان يقدر للصناعة تسلط من النجاح ما لم تواكبها بقية القطاعات في تطورها ،ضمن اطار التكامل الانتاجي و الاستهلاكي .

ان تشغيل جميع فروع الاقتصاد الوطني امر اساسي لنجاح عملية التنمية ، وهي عملية تستهدف تطوير جميع عناصر البيئة : الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ،و توفير الشروط الضرورية و الظروف المواتية لنهوض كافة القطاعات و الفروع بنسب متكافئة في الاخذ و العطاء المتبادل .فالتنمية الشاملة هي تلك العملية التي يتم فيها تشغيل جميع القطاعات و استغلال كل الامكانيات وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الانتاجية و وجود شبكة صناعية واسعة لتشمل كل القطاعات و كل الاقاليم الوطنية .

ان اعادة توجيه النشاطات الوطنية للاستخدام الداخلي من جهة ،و الاستغلال الامثل للثروات الطبيعية و البشرية في اطار التصنيع من جهة اخرى يقتضي احداث و تطوير التشابك الاقتصادي بين مختلف الوحدات القطاعية و الاقليمية . وهو الامر الذي تستهدف سياسة التكامل الاقتصادي .

ان الاهتمام بقضية التكامل الاقتصادي بات يتزايد لدى كل السياسات الاقتصادية ،مهما كان اتجاهها العقائدي . واصبح التكامل الاقتصادي الهدف المنشود في عملية التنمية الشاملة .و قد كثر استعمال مصطلح التكامل و تداول في مجالات مختلفة ،الامر الذي يجعل الافصاح عن جوهر عملية التكامل ،و استجلاء ماهيتها ،و مقوماتها ،و معرفة شروطهاالازمة امرا ضروريا . وهو ما سنتعرض له بالبحث في الفصل التالي .

الفصل الثاني

مفهوم التكامل الاقتصادي ومقوماته

يعتبر "" التكامل الاقتصادي"" احد التعابير الغامضة في علم الاقتصاد الحديث،على الرغم من كثرة استعماله،مما يجعل استجلاء ماهيته و بلورة الشروط المعيارية التي تحكمه ،امرا ضروريا لاستكمال الجوانب النظرية لهذا البحث. وهو ما سنحاول بيانه خلال فقرات المبحث التالي .

المبحث الاول: ماهية التكامل الاقتصادي.

لقد ذهب اقتصاديون كثيرون الى الحديث عن التكامل الاقتصادي كعنصر من عناصر السياسة الاقتصادية الدولية (1) . فلم يدخل مصطلح التكامل في القاموس الاقتصادي الا بعد الحرب العالمية الثانية،حين اخذت الدول تتجه نحو التعاون ،بحثا عن الاسلوب الامثل للتخلص من مخلفات الحرب و النهوض باقتصادياتها . و من ثم راح استعمال هذا المصطلح يتوسع تدريجيا و يكتسب مفاهيم مختلفة .و سنورد في هذا المبحث بعض التعاريف لهذا المصطلح و ذلك بغية توضيحه اكثر،وبالقدر الذي نحتاج اليه في هذا البحث.

المطلب الاول/ مفهوم التكامل الاقتصادي .

لقد عمد بعض الاقتصاديين الى تعريف التكامل الاقتصادي استنادا الى وسائل تحقيقه،مثل ""بلاسا"" (2)وعمد آخرون الى تعريفه استنادا الى اهدافه مثل ""ميردال"" (2) ،غير ان مثل هذه التعاريف تبقى ضيقة جدا،اذ يفترض

---

(1) اندري مارشال : التكامل الاقليمي .
المطبوعات الجامعية الفرنسية ،باريس 1961 . (باللغة الفرنسية)

(2) د . سمير التنير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية .
معهد الانماء العربي بيروت ، الطبعة الاولى 1978 ، ص 13 - 19

التعريف الاول شروطا محددة لتحقيق التكامل الاقتصادي ،في حين يبـــقى التعريف الثاني خاليا من الدلالة العلمية .

و يجمع" تعريف "" بين الاهداف و الوسائل ليعرف التكامل الاقتصادي كعملية متصلة ،تهدف الى بناء الشكل الاقتصادي الاكثر ملاءمة ،بحيث تزول فيه جميع القيود التي تنشأ عند التنفيذ ،وبحيث يمكن الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق و التوحيد ،والتي تدعم من بعد . (1)

ان هذا التعريف يجمع بين عنصرين من عناصر التكامل الاقتصادي ،يتمثل احدهما في ازالة العوائق ،المالية ،الادارية ،المراقبة . . .الخ ،بين الوحـــدات الواقعة ضمن مجال التكامل . و يكمن العنصر الاخر في عملية التنسيق الهادفة الى الحصول على الحد الاقصى من العمل و الانتاج و التطوير في المجموعة المتكاملة . و يفترض هذا التعريف ان يكون الموازنة هدفا للمجال الاقتصادي المتكامل ،كما يفترض عدم امكانية بروز الاهداف المتناقضة ،او المتعارضة بيـــن عناصر هذا المجال . مما يوحي بان التكامل ليس عملية اقتصادية بحتة بـــل واسعة النطاق ،بحيث تشمل الى جانب ذلك العناصر السياسية والاجتماعية . ورغم ذلك فان هذا التعريف يبقى مجردا و مطلقا ،ولا يشير الى ماهيـــة عملية التكامل ذاتها .

ان التكامل الاقتصادي ليس حالة ثابتة ،بل هو عملية تنمو و تتطور في عالم متناقض، و لهذا نجد "" فرانسوا بيرو"" يعرف التكامل بانه العمل الذي يجمع عناصر متشتتة ليجعل منها شيئا واحدا كاملا ،او يزيد في ترابط ما هو موجود (2) .

---

(1) د . سمير التنير: التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية . المرجع السابق الذكر، ص ٨٢ .

(2) فرانسوا بيرو : اوروبا بدون ضفة . العلاقات الاقتصادية الدولية ، باريس 1954 . (باللغة الفرنسية) .

فحسب هذا التعريف يكمن التكامل الاقتصادي في تجميع الوحدات الاقتصادية المختلفة، و ربطها في اطار متناسق، ضمن اجراءات عملية واضحة. و يرى ""موريس بي" ان التكامل يكون واضحا، اذا كان من صنع سلطة معينة. ولذلك فهو لا يكتفي بالتعريف الذي اعطاه ""بيرو" انما يذهب الى ابعد من ذلك ليقول: ""ان البحث في التكامل يعني البحث في جملة الاجراءات، التي من شأنها ان تجعل خطط مراكز القرارات التي تكوّن المجال المعني بالتكامل، خططا منسجمة، و متناسقة" (1).

و هذا يعني انه بالاضافة الى المعطيات الطبيعية والوحدات الانتاجية الموجودة ضمن المجال المعني، فان عملية التكامل تتطلب وجود اجهزة خاصة مكلفة باتخاذ الاجراءات الضرورية اللازمة لنجاحها. و يجب ان تكون هذه الاجهزة متنوعة و ذات كفاءة، و لها الصلاحيات الكاملة لدراسة مشاكل التنمية و اقتراح المناهج السليمة لحلها. فيكون تنفيذ هذه الاقتراحات امرا شرطيا للحصول على التنسيق، و الموافقة بين جميع السياسات الاقتصادية، و دمج المصالح الخاصة ضمن برامج شاملة تضمها مع المصالح العامة للمجال المتكامل.

فيكون التخطيط من اهم الاعمال التي ترتكز عليها عملية التكامل. فالعمل على انجاح التكامل الاقتصادي يعني ازالة الثقة في حرّية تفاعل قوى السوق واللجوء الى جميع الوسائل للتأثير على عملية التصنيع حتى تضمن تنمية اقتصادية متوازنة. و من ثمّ كان لابد على سياسة التكامل ان تاخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة بالوحدات. ولا يمكنها في هذا المجال ان تتجاهل اهمية اعتماد سياسة شاملة لتخطيط هذه المصالح، بعد دراسة المخططات الجزئية بعناية، وضمها داخل الخطة الشاملة.

---

(1) دو برنيس: الصناعات المصنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي.
سبق ذكره.

و يستهدف التخطيط في ظل التكامل الاقتصادي ،التعرف الواسع على الموارد المتاحة ،و الامكانيات المتوفرة ،و البحث في طرق الاستخدام الامثل و التعبئة الكاملة لها ،كما يستهدف استكشاف قدرات الوحدات المعنية بالتكامل و البحث في افضل تخصص انتاجي من شأنه ان يدعم عملية التنسيق و التكامل بين هذه الوحدات. لكن التدقيق في الاجراءات العملية ،لتحقيق هذه الاهداف يتطلب تحقيقها على المستوى الوطني ،قبل ان يتمّ ذلك على مستوى الاقطار ولذلك اصبح الاهتمام بالتكامل الاقتصادي على المستوى الوطني لا يقل أهمية عنه على مستوى الاقطار.

المطلب الثاني / التكامل الاقتصادي الوطني.

يقوم الاقتصاد الوطني على وحدات انتاجية ،و استهلاكية ،و اخرى وسيطة كوسائل النقل و الاتصال و التعليم و الصحة ... الخ. و يتم تشغيل هذه الوحدات كلها بشكل متناسق بغية تحقيق الاهداف التي يحددها المجتمع، وعلى رأسها ضمان مستوى رفاهة اقتصادية متزايد للسكان. وقد اشرنا الى ان الاقتصاد لا يتسم بالصبغة الوطنية الا اذا كان ملبيا لحاجات السكان المحليين اي اذا كانت الوحدات الاقتصادية مندمجة داخله. اما اذا كانت المنشآت الانتاجية تلبي حاجات الدول الاجنبية بدلا من استجابتها لمطالب السكان - مثلما هو الحال في الدول النامية - فانه لا يمكن اعتبار هذا الاقتصاد مستقلا ،ينبغي لمختلف السياسات الوطنية لهذه الدول اعادة ادماج وحداتها الاقتصادية المتجهة نحو الخارج و توجيهها الى خدمة المصالح الوطنية بالدرجة الاولى ، فهذا شرط اول و اساسي لقيام عملية التنمية الاقتصادية.

الا انه اذا كانت عملية ادماج مختلف الوحدات الانتاجية في البنية الاقتصادية المحلية ،شرطا اساسيا ،في اقامة اقتصاد وطني. فان هذا الشرط

غير كاف لتكوين اقتصاد قوي البنية متماسك الجوانب،اذ لا بد من وجـود علاقات ترابطية بين هذه الوحدات. ذلك الترابط المتبادل والذي اساسه " العلاقات الوظيفية " بين الوحدات المنتجة من جهة،و بين الوحـدات المذكورة و الوحدات المستخدمة من جهة اخرى .اذ تمدّ الوحدات الانتاجية بعضها بعضا بمختلف التجهيزات و المستلزمات الاستخدامية ،و تجـري حـركة التبادل عبر المنشآت الوسيطة .و من هنا نستنتج ان عمليـــة التكامل الاقتصادي الوطني تستدعي تحقيق تناسب بين احتياجات السكان الى السلع و الخدمات و بين الطاقات الانتاجية للمشاريع التي تتـولى الانتاج قصد تلبية الطلب. كما تستدعي تحقيق تناسب بين الطاقـات الانتاجية و الاستخدامية لمختلف الوحدات المنتجة و كذلك تناسب بيـن حـجم الانتاج و خدمات التخزين و النقل و التوزيع،و ذلك لمنع حالات الاختناق او العجز داخل هيكل الانتاج الوطني .

ان هذا الترابط العضوي هو الذي يجعل الاقتصاد الوطني بمثابة الكيان الحي الذي تتعامل اعضائه بأواصر متشابكة و تتكامل معا فـي آداء وظائفها . ولهذا وجدنا "محمود الحمصي" يشير الى ان التكامـــل الاقتصادي التام مقترن بالاكتفاء الذاتي الكامل اذ يقول :" اذا استطاعت الوحدات الانتاجية ان تلبي حاجات العمليات الانتاجية لدى بعضـــها بعضا،تلبية كافية تماما ،و بصورة متواصلة عبر الزمن ،فمعنى ذلك ان هيكل الاقتصاد الوطني متكامل ذاتيا تكاملا تكافؤيا تاما ،يمكن ان نسميه تكاملا انتاجيا او اكتفاء ذاتيا في نطاق العمليات الانتاجية" (1) . اي انـه اذا كانت المؤسسات المنتجة للسلع و الخدمات قادرة على تلبية طلبـات الافراد و المشاريع و بصفة دائمـة ،بحيث لا يحتاج الاقتصاد الى اي مساعدة

---

(1) د . محمود الحمصي : خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية .
مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ، 1980 ص 87 .

اجنبية ،فان ذلك يعني ان هذه البنية الاقتصادية بنية متكاملة في الاستخدام والانتاج ، و هي في حالة اكتفاء ذاتي .و تبقى هذه المرحلة هي الغاية القصوى في عملية التكامل ،و هي الحالة المنشودة من طرف كل سياسة تنموية .

ولما كان توفر الشروط الضرورية للوصول الى هذه الدرجة من التكامل و الاكتفاء الذاتي أمرا مستحيلا لاي بلد - مهما بلغ في مستوى التقدم - فيبقى اذن من الصعب على كل بلد تحقيق هذه الدرجة و يتعذر الوصول اليها . ولذا فانه اصبح من طبيعة الحياة الاقتصادية المعاصرة ان تؤثر حركات التنمية الاقتصادية الوطنية على بعضها بعض تاثيرا متبادلا ، حيث تجري عملية التنمية الوطنية ضمن شبكة معقدة من المتغيرات الداخلية و الخارجية معا . فاصبحت الدول في حاجة الى التعامل مع بعضها والتعاون حسب الحاجة .

وانما يحدد الحاجة الى التعامل مع الخارج ذلك النقص الموجود في البنية الاقتصادية الداخلية للبلد ،و عليه تتحدد منزلة كل بلد بين التبعية او التكامل مع الاقتصاديات الاخرى .

فاذا كان التكامل الاقتصادي التام المقترن بالاكتفاء الذاتي حالة مثلى عسيرة المنال ،فان السؤال الذي ينبغي ان يطرح على كل سياسة تنموية هو معرفة مدى اقتراب البلد من هذه الحالة المثلى ؟ ،لان غاية كل بلد هي تحقيق اقصى درجة يمكن بلوغها من التكامل الوطني و ذلك بغية تحقيق اكبر قدر ممكن من الرخاء و الاكتفاء الذاتي .

ويتطلب السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي الوطني توافر مقومات اقتصادية وموارد طبيعية و بشرية متنوعة ، نشير اليها في المبحث الموالي .

المبحث الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي .

تضمن المبحث الاول من هذا الفصل تعريف التكامل الاقتصادي ، كما يظهر في مراجع علم الاقتصاد الحديث.ويزودنا هذا الملخص بالوسائل النظرية التي بها يمكن دراسة تاثيرات التكامل في عملية التنمية،وسنفحص هذه الاثار على ضوء تحديد المقومات المادية الموضوعية للتكامل الاقتصادي . وعلى رأس هذه المقومات نجد النواقص والفوائض الموجودة في الموارد والامكانات الاقتصادية والاجتماعية لدى كل وحدة من الوحدات المعنية بالتكامل .

المطلب الاول / النواقص و الفوائض في الموارد و الامكانيات

خلقت الارض مليئة بالخيرات الموزعة في جميع انحائها ، و الانسان مكلف باكتشاف هذه الخيرات و استغلالها على احسن وجه . وقد بينت الاكتشافات الجيولوجية و الطبوغرافية ان كل بلد يضم نصيبا من هذه الخيرات ، مخبأة تحت الارض او ظاهرة فوقها .

و تنتشر هذه الموارد في البلد الواحد بشكل غير متوازن ، حسب طبيعة الارض التي تضمها . و يؤثر هذا الانتشار للموارد و مدى توافرها على المحيط المتواجدة فيه لتجعل منه مجالا متميزا عن غيره . فيتميز المجال بما يحتويه باطن الارض من ثروات منجمية و معدنية ، كالفحم و النفط والفوسفاط و الحديد . . . الخ . و تستخدم هذه الثروات في النشاط الزراعي و الصناعي و في العديد من الخدمات . و يتواجد الماء - الذي هو اساس الحياة كلها - بنسب متفاوتة على سطح الارض او تحتها ليشكل نقصا -في الصحراء- او فائضا -في المناطق الاستوائية او المناطق الساحلية -.

وتؤثر عوامل الارتفاع وتضاريس الارض وتنوع التربة على الوسط الفزيائي لتشكل حدودا طبيعية (جبال سهول هضاب . . الخ) تقيد او تشجع على الاتصالات والتبادلات الاقتصادية بين مختلف المجالات .

كما تؤثر عوامل المناخ و الحرارة و الرياح و تساقط الامطار ايجابيا او سلبا على النشاط الاقتصادي داخل المجال و على توزيع النشاطات الانتاجية بين الاقاليم المختلفة .

و يتخذ الانسان اجراءات متعددة ،(تقنية ، ادارية ، . . الخ)، تستهدف تحويل و مضاعفة الثروات الطبيعية و تسهيل استغلالها ، وهو موضوع الاقتصاد السياسي (1) . و تتم هذه الاجراءات قصد حل الجوانب الثلاثة للمشكلة الاقتصادية الناشئة عن التقابل بين الحاجات المتعددة للانسان و الوسط المحدود للامكانيات :

- ان لجوء الانسان الى الانتاج يستهدف تحويل الموارد الطبيعية الخام الى منتوجات نصف نهائية او نهائية قادرة على اشباع حاجاته وينتج عن تطور عملية الانتاج اوضاع فنية مختلفة تظهر مستويات متباعدة في التقدم العلمي و التكنلوجي .

- و مادامت الموارد محدودة بطبيعتها وبالقدرة الانتاجية فانه يتعين وضع استراتيجية انتاجية تحدد الاولويات بين الحاجات التي يجب اشباعها في الحين و الحاجات التي يمكن تاخيرها الى وقت لاحق او حرمانها .

- وعلى ضوء هذه الاستراتيجية يتم توزيع الموارد على الفروع الانتاجية المختلفة بشكل يضمن تحديد حجم كل فرع منها وتحديد اهم الموارد التي يجب الاسراع في استغلالها وتلك التي يمكن تأجيلها .

---

(1) د . رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسي . الجزء الاول . دار النهضة العربية القاهرة ، 1973 .

ان حل هذه الجوانب الثلاثة للمشكلة الاقتصادية يقتضي وضع استراتيجية رشيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تحتاج الى تحقيق العديد من التناسبات : التناسب بين الموارد والاحتياجات ، التناسب بين التراكم والاستهلاك التناسب بين الصناعة والزراعة .....

وقد رأينا ان الهدف الاساسي المرجو من التكامل الاقتصادي هو ضمان سياسة تنموية شاملة ومتوازنة .

ويمكن تحقيق هذه السياسة عندما تكون كل وحدة اقتصادية مطالبة باستخدام اقصى لجميع الموارد الطبيعية والبشرية والامكانات الانتاجية .
وهذا يعني ان لسياسة التكامل الاقتصادي هدفين اثنين :
أ - يمكن الهدف الاول في تنظيم المبادلات التجارية بين الوحدات الوطنية ويجب ان يتسم هذا التنظيم وحسب عبارة د و برنيس « بشيء من المثالية القابلة للتطبيق فيحقق الاقتصاد الوطني نتيجتين من وراء هذا الهدف :
- 1 - تكمن النتيجة الاولى في التشغيل الكامل لكل الموارد الاقتصادية وخاصة منها الزراعة التي تسمح بضمان التغذية الكاملة والمتنوعة لكافة السكان
- 2 - وتكمن النتيجة الثانية في توفير قسط كبير من العملة الصعبة التي كانت تنفق في استيراد المنتوجات المصنعة والمواد الغذائية ، وهو الامر الذي من شأنه ان يقلل من تبعية البلاد للخارج ويزيد في اعتمادها على طاقاتها الخاصة ، وما هذه الا خطوة اولى في الاتجاه نحو تكوين اقتصاد مستقل بعيد عن التأثيرات بالضغوط الخارجية .

فالتقليل من اعتماد للاقتصاد على الدول الصناعية هو احد الاهداف الاساسية المرجوة من عملية التنمية المتكاملة .

(1) د و برنيس : الصناعات المصنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي . سبق ذكره .

ان اندماج الوحدات الاقتصادية الوطنية وتكاملها هو المنهج السليم لتعزيز الجهود المبذولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو اتجاه يجسد عزم الدول التي تؤمن به في ان تستنفذ جميع الامكانات الطبيعية والبشرية والتقنية المتوفرة لديها، لكي تضمن لنفسها الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي، وأن تعتمد على نفسها قبل ان تطلب المساعدة من غيرها.

-ب- اما الهدف الثاني المرجو من سياسة التكامل الاقتصادي مثلما يرى "دو برنيس" فهو يتمثل في رفع مستوى التقنيات الانتاجية المستخدمة ويمكن ذلك بادخال التقنيات الحديثة عن طريق اكتساب التجهيزات المتقدمة والاكثر حداثة، او عن طريق استخدام الامكانيات الواسعة في البحث العلمي والتقني. ويمكن تحسين ورفع مستوى التقنيات الانتاجية باللجوء الى استعمال التقنيات المزدوجة والسهلة والامثلية ويتوقف حسن الاختيار بين هذه التقنيات لتحقيق التنمية و الاستقلال الاقتصادي على جملة الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى المجتمع(1)

ان ظاهرة الفائض او النقص في الموارد الاقتصادية ، و الامكانيات الانتاجية شرط اولي لقيام عملية التكامل بين مختلف الوحدات الاقتصادية. غير ان وجود هذا الشرط وحده لا يكفي لقيام علاقة تلاحم تكاملية و تشابك عضوي بين المنشأت المنفصلة عن بعضها. و لهذا فان الامر يستدعي توفير مجموعة اضافية من الشروط المعيارية القادرة على تحريك عملية التكامل و تطويرها ، داخل اطار محكم. و معنى ذلك ان التكامل الاقتصادي لا يتم بناء اعتمادا على آلية السوق الحرة ، بل يتطلب التدخل المنظم للانسان عن طريق الادوات العلمية المكتسبة في مجال التخطيط و المراقبة.

---

(1) دو برنيس: الصناعات المصنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي . سبق ذكره.

المطلب الثاني / التخطيط الشامل .

ان التنمية عملية شاملة لا تتم من غير اجراء تغيرات هيكلية عميقة داخل الاقتصاد الوطني، تسمح باعادة تنظيمه بشكل متوازن ، و قد تبين ان " اليد الخفية " لآلية السوق لم تعد قادرة على تحقيق النمو المتوازن لكل الاقتصاد و اصبح التخطيط هو المنهج السليم لقيام عملية التنمية المنسجمة و المتكاملة بوعي تام.

و العمل التخطيطي يعني بالبحث في مسائل استخدام و تطبيق القوانين الاقتصادية الموضوعية من خلال ممارسات الدولة . وقد اشرنا الى دور التخطيط في التنمية الشاملة و المتكاملة في المبحث السابق . و نريد هنا ان نشير الى السمات الضرورية التي يجب ان يكتسبها التخطيط لقيام اعمال التنمية بنجاح ، و تتمثل هذه السمات في مبادئ الشمول و التنسيق و التوازن :

- اولا - يعني مبدأ الشمول ان عملية التخطيط لا تقتصر على وحدة اقتصادية معينة ، او سلعة معينة ، بل يتناول كل ابعاد النشاط الاقتصادي من تراكم ، وانتاج ، و توزيع ، و تبادل ، و استهلاك ، ويجب ان يتناول المخطط الوطني مختلف الموارد السلعية و المالية و البشرية و ذلك على كل المستويات : القومي ، و القطاعي ، و الاقليمي . كما يجب ان تتناول الخطة العامة قضايا القطاع الخاص الى جانب القطاع العام ، و تستمد هذه الشمولية ضرورتها من هدف التحكم في كافة الموارد و الامكانيات المتوفرة بغية تحقيق الاهداف المحددة .

و التخطيط الشامل لا يعني وجود العديد من الخطط الجزئية المتباينة . لكن وجود هذه الخطط ليس الا جانب من الخطة العامة التي تتولى التنسيق بين الاجزاء لتجعل منها كلا متكاملا .

- ثانيا - و المبدأ الثاني للتخطيط هو التناسق. فقد تظهر بعض التناقضات في تحضير الخطة الجزئية ، مثل التناقض بين اهداف قطاعات مختلفة او التناقض بين الاهداف المادية و الاهداف الاجتماعية او التناقض بين الاهداف النهائية و الاهداف المرحلية ، فتتولى الخطة العامة مهمة التنسيق بين كافة النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية.

فالتناسق معناه وحدة الخطة ، بحيث تشكل الاجزاء المختلفة كلا متناسقا من حيث اهدافه و وسائله و فيما بين اهدافه و فيما بين وسائله. او بعبارة اخرى فان التناسق يعني القضاء على التناقضات الداخلية للخطة. و تتم عملية التناسق عن طريق السوق و التخطيط الذي يعتبر الاداة الاساسية و المحركة قصد احداث توازن دائم بين مختلف التدفقات السلعية و النقدية.

- ثالثا - اما المبدأ الثالث للتخطيط فهو مبدأ التوازن : ان التخطيط لا ينفي دور السوق في تنظيم التبادل السلعي وتوجيه التصرف الاقتصادي ، الا انه لا يكتفي بذلك . فالتخطيط " منهج لتنظيم كفاءة التصرف الاقتصادي الرشيد ولكنه منهج لا يحول دون الربط العضوي بين التوجيه المخطط للاقتصاد الوطني وبين الدور الفعال للسوق " (1) ، فينحصر دور السوق اذن في تيسير انجاز الاهداف المخططة.

ويسعى التخطيط الاقتصادي الى تعجيل نمو الانتاج السلعي وتوسيعه ، والى تعبئة الموارد الاقتصادية بغية تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد الوطني

ان تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد الوطني وضمان الاستخدام الكامل للموارد المتوفرة يقتضي التخطيط للقيام باعمال التنمية عموديا وافقيا.

---

(1) فؤاد مرسي : التخلف و التنمية . سبق ذكره.

فالتخطيط لرفع مستوى الانتاج وتوجيهه قصد ضمان مستوى متزايد من الرفاهية الاقتصادية للمواطنين من شأنه ان يحقق اعادة ادماج القطاعات الوطنية الى الداخل وتقوية ترابطها وتكاملها مع بقية الاقتصاد الوطني .

والتخطيط للاستغلال الامثل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية وضمان معدل نمو متزايد لكل اجزاء الاقتصاد الوطني من شأنه ان يحقق تطوير كافة الاقاليم بشكل متوازن .

ومن هنا يتبين ان سياسة التكامل الاقتصادي تضم من بين آفاقها مسالة الترابط والاندماج الداخلي لمختلف الوحدات الاقتصادية الوطنية . والترابط اساسه الجدوى الاقتصادية التي تتعلق بمقادير المنافع المتبادلة الناتجة عن التعامل بين الوحدات الاقتصادية وبالنصيب الذي تناله كل وحدة داخلة في عملية التكامل، او بعبارة اخرى : مسألة تخصص الوحدات الاقتصادية في توفير بعض السلع وتبادل قسط منها مقابل ما تحتاج اليه من سلع تنتجها وحدات اخرى .

وتهتم سياسة التخصص بدراسة الاختيارات بين الاستثمارات واماكن توطينها ويندخل في تحديد هذه الاختيارات عامل اقتصاديات الحجم بالمقارنة مع كلفة النقل، فتسمح هذه المقارنة بتحديد احسن الاماكن لانشاء المشاريع الانتاجية بحيث يمكن تموين كل اطراف البلد على احسن وجه وفي احسن الظروف كما يتم تعيين افضل الاستثمارات لكل قطاع بحيث يمكن رفع حجم الانتاج و مستوى انتاجية العمل .

وبناء على التخصص في الانتاج والاستخدام والجدوى الاقتصادية ضمن سياق قسمة العمل تتكون وتتعمق ظاهرة الارتباط الامامية والخلفية بين القطاعات والفروع الاقتصادية . وحسب طبيعة هذا الارتباط يمكن تحديد نوعية التكامل وشكله وهو موضوع الفصل التالي .

الفصل الثالث

انواع واشكال التكامل الاقتصادي

اهتمت النظريةالاقتصادية بالتكامل كطريقة جديدة لانشاء تيارات حديثة للعلاقات الاقتصادية الدولية،فاتجهت هذه النظرية نحو البحث في المشكلات الناتجة عن الاتحاد الجمركي بين الدول الواقعة ضمن مجال التكامل ،ودراسة الرفاهية الاقتصادية التي يعكسها التكامل على سكان هذه البلدان بعد تغير نمط التجارةونمط الاستهلاك بها .

ثم ظهرت محاولات حديثة لفحص العلاقات بين التكامل الاقتصادى والتنمية ودراسة التاثيرات المتبادلة بينهما .

واتجهت محاولات دمج نظريتي التكامل الاقتصادي والتنمية واقتباس الاطار النظرى لعملية التكامل وتطويعها لاحتياجات التنمية فى البلدان المتطورةالى دراسة التغيرات البنيوية التي تجرى فيها ،ذلك لان" الهدف الاساسي للتكامل في البلدان المتطورة هو احداث تغييرات سريعة وحاسمة في الهياكل الانتاجية وفي التجارة باتجاه التنسيق والتخصص اكثر مما هو مجرد توسيع بسيط في مجال التجارة الداخلية ضمن نطاق البنية الاقتصادية القائمة" . (2) مثلما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة .

ورغم ذلك فقد ظل مفهوم التكامل الاقتصادى ضيق المجال ولا يزيد دلالة على التكامل القطاعي .

---

(1) د . سمير التنير : التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية .
سبق ذكره .

2) د . محمود الحمصي : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية .
سبق ذكره .

المبحث الاول : التكامل الاقتصادي القطاعي .

ان نجاح عملية التكامل موقوف على عملية التصنيع ومدى انجازها ،و يتوقف نجاح كل مشروع صناعي على وجود جملة من المنشآت المتصلة بنشاطه تزوده بالمواد الاولية و الطاقة و السلع الوسيطة ، و منشآت تحويلية تعيد تصنيع منتوجاته ، وتكفل له تسويقها . و لذلك وجدنا " اندري مرشال" يلاحظ ان المفهوم المستخدم للدلالة على التكامل الاقتصادي ، في مراجع الاقتصاد السياسي ، الى غاية الستينات ، يعني ذلك التمركز الصناعي الافقي الذي يحقق، او يستهدف تحقيق، ادماج عدة مؤسسات من مختلف مراحل الانتاج . و هو التكامل التقني (1) .

المطلب الاول / التكامل الاقتصادي التقني .

تصاعد الاهتمام بالنشاط الاقتصادي من حيث هو النشاط القادر على تحويل الهياكل القاعدية : الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،على ضوء آثار الجر الصناعية ،و اتسمت اهتمامات الدراسات الاقتصادية بالنمو التصاعدي للقوى المنتجة على اساس انه قانون تطور المجتمع البشري . و من ثم كانت الاهمية الدائمة لدراسة العلاقات المتبادلة بين نمو القوى المنتجة و طبيعة العلاقة الانتاجية ، و النظر بعين الاعتبار الى المزايا المحصلة من توسيع حجم الانتاج بالمقارنة الى النفقات المترتبة عليه ،و العمل باستمرار على تحسين الكفاءة الانتاجية لكل القطاعات ،بغية المحافظة على مستوى الانتاج القادر على اشباع حاجات المواطنين .

و يتطلب التوسع في الانتاج ، التخصص في العمليات الانتاجية و الطرق التنظيمية و الوسائل الادارية و التمويلية ،مع ادخال التقنيات الحديثة. كما يقتضي تحقيق تناسب بين القطاعات الانتاجية ، يظهر في تناسق التبادلات

(1) اندري مرشال : التكامل الاقليمي . سبق ذكره .

وتحقيق تناسب تقني واجتماعي يظهر في اختيار التقنات والهياكل الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

ولهذه الاسباب لجأت سياسات التنمية الحديثة الى طريقة التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات الانتاجية. وقد اتضح ان هناك نوعين من التكامل القطاعي احدهما افقي (التكامل بين القطاعات) ، والاخر رأسي (التكامل داخل القطاعات) .

اولا - التكامل الافقي: وهو عبارة عن ضم عدد من المصانع في مرحلة الانتاج للحصول على مدى تشغيل كبير لعملية معينة او مجموعة من العمليات (1) ويحدث هذا النوع من التكامل في القطاعات الصناعية خاصة ومثال ذلك تكامل عدة شركات للنقل ويكون هذا النوع من التكامل حصيلة الموارد الطبيعية وخواص البيئة الاقتصادية التي تختلف من اقليم لآخر داخل البلد الواحد ، فيتخصص كل اقليم بتنمية الصناعات الاكثر ملاءمة لظروفه الجغرافية والاقتصادية ، وبذلك يتخصص القطاع في انتاج واستغلال الموارد المتوفرة في عين المكان بحيث يكون هذا التخصص دافعا للتبادل التجاري مع القطاعات الاخرى التي تخصصت بدورها في انتاج سلع اخرى وهكذا يتم تدعيم الترابط بين كافة القطاعات الانتاجية.

ولكي تتم عمليات التبادل بشكل متوازن بين القطاعات فانه يتعين على سياسة التكامل الاقتصادي ان تراعي الاهداف التي سبقت الاشارة اليها في الفصل الثاني من هذا الباب.

ان رفع مستويات الانتاج وتحسين التبادل بين كافة الفروع الانتاجية المتخصصة في الاقتصاد الوطني يقتضي تطوير مستويات استخدام الموارد

---

(1) عبد الغفور يونس: التنظيم الصناعي و ادارة الانتاج.
دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة 1967
ص 70.

والبشرية المتاحة مع توظيف الامكانات العلمية والتقنية المتوفرة لدى البلد.
وهكذا فان البحث في رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للمواطنين عن طريق الزيادة في مستوى الانتاج وتحسين نوعيته يعني البحث في كيفيات تحصيل الدقة في هياكل الانتاج واتقان الطرق الانتاجية. ويتم ذلك عن طريق التخصص الانتاجي العميق اكثر فاكثر والذي يظهر في التكامل الرأسي.

ـ ثانيا ـ التكامل الرأسي: وهو ذلك التكامل الذي يكون داخل كل قطاع وهو عبارة عن " ضم عدد من المصانع في مراحل انتاج متتابعة في نفس الصناعة" (1) ومثل ذلك ما تقوم به شركة الحديد والصلب للحصول على الموارد من المواد الاولية فتدمج عمليات استخراج الخامات مع عمليات الفحص والفصل، وتجمع افران فحم الكوك مع افران الصلب في بقعة واحدة تحت مراقبة واحدة وذلك بخلاف الطريقة التقليدية التي كان يتم فيها الفصل بين الحديد والصلب ، ويظهر هذا النوع من التكامل بشكل ملحوظ في البلدان الاكثر تصنيعا ، اذ ليس على الفرع الصناعي ان ينتج كل ما يحتاج اليه من مستلزمات صناعة انما يكتفي بصنع بعض السلع وتبادل نصيب منها مع بقية الفروع ليجلب ما يحتاجه لاعادة انتاجه. وبعبارة اخرى فانه ليس من الضروري انتاج كل ما يتطلبه انتاج سلعة معينة من تجهيزات وصناعات في عين المكان بل من المستحسن توزيع هذه الصناعات على كل الفروع الانتاجية بافضل طريقة ممكنة ثم تتبادل مختلف الوحدات المنتوجات المتخصصة في صنعها.

وبهذه الطريقة يتم استخدام كل طاقات المنطقة في صناعة ناتج واحد مع اتقان عملية الانتاج كما وكيفا ، وهو الامر الذي سمح بالسيطرة الكلية على التقدم التقني .

ان بعض الدول الصناعية مثل السويد وسويسرة تمكنت من اقامة صناعات

(1) عبد الغفور يونس: التنظيم الصناعي و ادارة الانتاج .
سبق ذكره ص70 .

هامة ومن رفع مستوى معيشة شعوبها بفضل حجم السوق، زيادة على عوامل اخرى، مثل الاستقرار السياسي وارتفاع مستوى التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وانتشار التعليم وحرية تحرك رؤوس الاموال واليد العاملة. كل ذلك كان له تاثير كبير على ما حققته هذه الدول من نمو صناعي .

وحجم السوق لا يعني الاسواق المحلية وحدها بل يعني كذلك الاسواق العالمية التي تفتح ابوابها للسلع المنتوجة . والعامل الذي له اهمية خاصة في فتح هذه الابواب والاقبال على السلع المنتوجة هو التخصص في الانتاج .لذا فان الدول الصناعية تعمل اليوم جاهدة لكي تحقق درجات عالية من التخصص الانتاجي الامر الذي يتيح لها مكانة قلما تجد لها مزاحما في الاسواق العالمية .

وعليه فان التخصص بمظهريه الافقي والرأسي يحقق التناسق بين القطاعات الاقتصادية والانسجام في نموها على كل المستويات وهو الامر الذي تستهدفه سياسة التكامل الاقتصادي .

وقد اشرنا الى ان العلاقات التشابكية بين الوحدات الاقتصادية يكون منها ما هو امامي وما هو خلفي ولذلك خصصنا المطلب التالي لمزيد من التفصيل في اشكال التكامل .

المطلب الثاني :/ <u>اشكال التكامل القطاعي</u>

تحدث العلاقات التشابكية بين القطاعات المختلفة تاثيرات هامة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فكما يلاحظ " فرانسوا بيرو" يوجد شكلين من التاثيرات (1) :

---

(1) فرانسوا بيرو : اقتصاد القرن العشرين .
المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس 1969 .
(باللغة الفرنسية) .

يحدث الشكل الاول من التاثيرات المتبادلة بين القطاعات الانتاجية عند زيادة الطلب الاضافي على مختلف القطاعات، حيث تشهد منتوجاتها تصريفا سهلا وسريعا ويطلق على هذا النوع من التاثيرات : التاثير الخلفي . اما الشكل الثاني من التاثيرات فينتج من الوفرات الانتاجية التي تسمح بسهولة التموين المباشر وغير المباشر للقطاعات وللمواطنين ويتم ذلك بفضل تغيير مستوى النشاط الاقتصادي وتحسين الانتاجية الناتجة عن توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات المختلفة ويطلق على هذا النوع من التاثيرات : التاثير الامامي .

- اولا - التكامل الخلفي : تحتاج التنمية الى موارد وافرة ورؤوس اموال كبيرة لضمان التوسع والتنوع في الانتاج ، وقد لا تقدر المشاريع الجديدة او المشاريع الصغيرة على توفير هذه الشروط بصفة عادية في حين تتمكن الشركات الكبيرة ذات الشهرة ، والوطيدة المركز من تحصيلها بسهولة ، كما انها تقدر على تحصيل شروط التنمية بشكل افضل مما يمكن للمشروع الصغير.

وعليه فان ادماج المشاريع المتعددة وتكتلها في مشروع واحد كبير امر من شانه ان يوفر لكل منها شروط التنمية في اطار التكامل الاقتصادي.

وفي هذه الحال يمكن تعزيز هذا التكامل بالتوفيق بين سرعة التنظيم الاداري وسرعة حجم المشاريع فتتمتع الوحدات الانتاجية بمزايا مشتركة في الابحاث الجوهرية وفي الحلول العلمية للمشاكل الفنية ، حيث يمكن استخدام خبرات عالية في بحث مشاكل التنمية وفي ايجاد الحلول التي يتعذر على المشروع الفرد ان يصل اليها . وبذلك تشترك وتستفيد القطاعات في المزايا الناتجة عن استعمال قوة عاملة متفاوتة الخبرة ويتيسر لها من مقومات التنمية ما

---

(1) فرانسوا بيرو : اقتصاد القرن العشرين .
المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس 1969 .

كان متعذرا في حالة عدم التكامل كما ينتظر ان يكون لمنتوجاتها تصريفا واسعا لما ستتميز به من جودة، واسعار معقولة . وذلك ضمن الشكل الثاني من التاثيرات التي ينتجها التشابك القطاعي والذي نعرفه باسم التكامل الامامي .

- ثانيا - التكامل الامامي : ان ضمان التسويق السليم للمنتجات لايقل اهمية من عملية الانتاج نفسها ولذا فاننا نجد الشركات الكبيرة تسعى الى اكتساب شهرة خاصة في ضبط الانتاج وتحسين نوعيته والى امتلاك وسائل التوزيع .

وقد ادت هذه الاسباب الى قيام حركات تعاونية للتسويق حيث تقوم الوحدات المعنية بتزويد مجال التعاون بصنائع ذات علامات خاصة تضمن تصريفها باسعار مفيدة وهي ميزة قد لاتحصل عليها المشاريع الفردية .

فالغرض من التكامل (الامامي) هو الحصول على اسواق ومنافذ لتصريف الانتاج وغالبا ما يكون هذا التكامل في الصناعات التي تتنافس في منتوجات تمسائلة على اساس السعر والنوع . وقد يحدث هذا التكامل ايضا في الحالات التي تمكن من الحصول على وفرات انتاجية كبيرة عن طريق التشغيل الكامل لكافة الطاقات الانتاجية .

فالتكامل الامامي يتم في حالة تكوين طاقات انتاجية تمكن من انتاج هائل وسهل التصريف . وفي الحقيقة توجد دوافع كثيرة تساهم في اقامة التكامل الخلفي والامامي . ان الحصول على مزايا

المتبادلة بين القطاعات، و الامتيازات التي تتوفر في اطار الاندماج ، و التكامل الاقتصادي، هي التي تدفع الى اقامة علاقة التكامل بين القطاعات المختلفة لكل بلد . وقد يتجاوز اطار التكامل البلد الواحد ليشمل عـدة قطـاعات في اقطار مختلفة . غير ان التنمية القطاعية تجد بعض الصعوبات عند ظهور المشكلات التي تنتج عن النمو غير المتوازن بين القطاعات و و البيئة المحيطة بها . وهو ما سنتعرض له بالبحث في المطلب التالي .

المطلب الثالث/ مشكلات التنمية القطاعية غير المتوازنة .

ان توافر الشروط الاساسية للانتاج ، كالعمال المتخصصين ، و المنسوك ، و وسائل المواصلات ، و البنايات الاساسية ، و غيرها ، في مناطق معينة دون اخرى كان له دور فعال في تمركز الصناعات في المناطق " الخصبة " وا بقائها قريبا من بعضها البعض ، خاصة في المدن الكبيرة .

و يؤدي التركيز الصناعي في المدن الكبيرة الى توليد وزيادة مشكلات التنمية الاقتصادية . فالمركز الصناعي الحضري حينما يحدث تأثيراته على المحيط الذي نشأ فيه ، فانه غالبا ما يطوّع تلك التأثيرات لصالحه ، وعلى حساب المحيط الخارجي له . و قد اشار " فيردمان " الى العلاقة الترابطية غير المتوازنة التي تنظمها التنمية الصناعية في مجال ما ، في نموذج مقارنة " المركز و المحيط " ، حيث يوضح في هذا النمط للتنمية ان المركز ينشئ جملة من الابتكارات المادية و التكنلوجية و الادارية . . . الخ التي تكوّن حيوية ديناميه في هيكل المحيط (1) .

و يتوقف في المحيط عوامل امتداد هذه الابتكارات ، و المراقبة للسياسة و الادارية و الهجرة و حجم الاستثمارات ، وهي عوامل يؤثر كل منها على

---

(1) فيردمان : التحضير و التنمية الوطنية . دراسة مقارنة .
مجلة العالم الثالث ، رقم 45 جانفي - مارس 1971
(باللغة الفرنسية) .

النظام الاجتماعي و الثقافي، في ميزان القوى السياسية وحجم التجمع ونقط تمركز النشاطات الاقتصادية. وحين تكون علاقة المركز بالمحيط غير متوازنة فان نموه يحول المحيط الى منطقة تابعة ،حيث تساق ثرواتها الطبيعية و البشرية نحوه.

ان هذه الازدواجية تكون اكثر وضوحا في الاقتصاد المتخلف،اذ نجد ان الدول النامية وكثيرا من الدول الصناعية تعاني من اضرار عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي ،وعدم الاستقرار في التوسع العمراني المرتبط بارتفاع الكثافة السكانية. ويمكن استعراض اهم هذه المشكلات فيما يلي.

اولا : المشكلات الاقتصادية،ان لسوء التوزيع الاقليمي للصناعات اضرار تؤثر سلبيا على التنمية الاقتصادية (1). فالتمركز الشديد لرؤوس الاموال التقنية،و المالية في مناطق معينة دون غيرها يشكل قوة جذب للموارد البشرية و الطبيعية. فيستأثر المركز الصناعي الحضري بالاطارات،و المهندسين واليد العاملة المتخصصة. كما يستقطب موارد مالية كبيرة يتم اقتراضها من رؤوس الاموال الاجنبية التي تثقل كاهل الدولة ،او تجميعها عن طريق اقتطاع نسبة اجبارية من دخول بعض الفئات المنتجة كالفلاحين عن طريق النظام الضريبي و الاسعار النسبية للمنتوجات.

وتتعاظم تكاليف التصنيع خاصة عندما تتاخر الاستثمارات عن بعث الاثار المنتظرة من نشر الابتكارات،و تجديد المحيط وتصنيعه. انه اذا انعدم نشر الاثار الاجابية للتنمية فمعنى ذلك ان لتمركز الموارد في انواع محددة من النشاطات عوائق تحول دون التوسع في عملية التنمية.

---

(1) روبنو : آثار التصنيع على الانتاج الزراعي و التنمية الفلاحية
دراسة للآثار الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع الاستناد الى الجزائر و الصين.
مجلة العالم و التنمية، رقم 31-32 ،1980، ص359 .
(باللغة الفرنسية).

ان بعض الوحدات الانتاجية تستخدم دون طاقاتها الفعلية وذلك لانها تواجه صعوبات ناتجة عن تاخر بعض الوحدات في عملية التنمية، فتنشأ عن ذلك حواجز في التموين اوفي استيعاب التكنولوجية او في تصريف الانتاج .

ومن جانب آخر فان افتقار ، المحيط الخارجي للوحدات الانتاجية الى التجهيزات الضرورية والمنشآت الاساسية كشبكة الاتصالات والمواصلات ... الخ ، ينتج تاثيرات التعطيل (1) - مثلما يسميها " فرانسوا بيرو " - التدفقات السلعية، ويحول دون نشر الابتكارات المتوقعة وتدل هذه الاثار السلبية على سوء استغلال الموارد الاقتصادية والحد من مساهمة التصنيع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

وتؤثر التنمية غير المتوازنة بشكل خاص على القطاع الفلاحي ، اذ ان لسوء التوزيع الصناعي اضرار متعددة على هذا القطاع تتمثل في استنزاف موارده الطبيعية (الترابية والنباتية والحيوانية) وسوء استغلالها ،

فقد ادى التوسع الصناعي في بعض المناطق الى تخريب الاراضي الزراعية والغابات وهو امر يؤدي الى الاخلال بالتناسق الطبيعي للبيئة والمناخ وانجراف التربة وعدم المحافظة على خصوبة الارض ومردوديتها .

ويظهر الاستغلال السيء للاراضي الزراعية في انشاء المدن والمصانع بها ، مما يؤدي الى اتلاف التربة وتلوث الهواء والمياه ، وتساهم هذه المساوئ كلها في تخفيض الانتاج الفلاحي وانتاجية العمل .

ان عدم التوازن في العلاقة بين الصناعة والزراعة يعكس تأخرا كبيرا للقطاع الفلاحي وعدم قدرة هذا الاخير على اكتساب التجهيزات التي

(1) فرانسوا بيرو : المرجع السابق الذكر.

تنتجها الصناعة، واستيعاب التقنيات الحديثة، ويعني هذا التفكك ان علاقة الصناعة بالزراعة ليست علاقة تكامل بل علاقة استغلال غير متوازن. فاضافة الى استنزاف المركز الصناعي الحضري للموارد الطبيعية المتاحة في المحيط، فانه يستقطب كذلك الطاقات البشرية مما يكوّن هجرة مستمرة لليد العاطلة، وهو ما يسبب مشكلات اجتماعية اضافة الى تلك الاقتصادية.

ثانيا : المشكلات الاجتماعية : ان الاضرار الاجتماعية الناتجة عن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة كثيرة، اذ تكون الهجرة سببا في فصل العمال عن مناطقهم الاصلية وتمركزهم حول المركز الصناعي دون ان يوفر لهم وسطا اجتماعيا جديدا (1)، فتتعدد مشكلات الهجرة لتشمل الريف والمدينة في نفس الوقت.

ان اكتظاظ بعض المدن بالسكان ينتج عنه اختلال في التوازن بين التزايد السكاني، وتنمية الموارد الاقتصادية، فيصبح المجال الاقتصادي غير قادر على توفير كل الحاجات التي يطلب السكان، فتتعدد مشكلات النقل والمواصلات والتموين والسكن والتعليم والصحة ... الخ (2). وتظهر هذه المشكلات بصفة خاصة في المدن الصناعية الكبيرة، حيث كلما زادت الكثافة السكانية تأزمت الظروف وزادت النفقات والمتاعب على المواطنين، وهي عوامل تؤثر سلبيا على حالتهم الصحية والنفسية والفكرية، مما يتسبب في انخفاض انتاجية العمل.

وللهجرة الريفية آثارها السلبية ايضا، اذ تفتقر القرى والمناطق النائية الى الطاقات التقنية والبشرية، حيث يجد العمال المهاجرون في المدن مستوى معيشة لا يتوفر في الريف، فقلّما يعودون الى قراهم.

---

(1) فرانسوا بيرو : اقتصاد القرن العشرين.
سبق ذكره.
( ) مفيد ش حول بعض النتائج السلبية للتنمية القطبية، حالة المنطقة الصناعية لا رزو
الكراس الجغرافي للمغرب، خاص بالملتقى
التنمية والتهيئة الجالية ... الجزائر ... 5-6 ... 1980

وانه لا يمكن القضاء على مثل هذه المشاكل الا بتحسين حالة الارياف والمدن النائية ،ويتم ذلك عن طريق توطين صناعات تمتص الفائض من العمال، وتكوين مجتمعات جديدة تحبب السكن فيها والعمل في مشاريعها، وبذلك ينقص الضغط على المدن الكبيرة ويتشكل نوع من التوازن بين مختلف المجالات الاقتصادية ويمكن ان نضمن هذا في ظل التخطيط الشامل الذى يشمل حصر الامكانيات الصناعية للقطر وتحديد المناطق التي تصلح لاقامةالصناعات المختلفة اعتمادا على الامكانيات المادية والبشرية .

ان ضمان الرفاهية العامة للمجموع السكاني يتطلب من الدولة التعديل في مركزها والتوسع في وظائفها في المجال الاقتصادي ، كما يتطلب التدخل لانشاء الصناعات وتوجيهها نحو المناطق غير المصنعة ، من حيث النظرة البعيدة الواسعة التي تتعدى حدود الخسائر والارباح الى مظاهر الرفاهية المادية والروحية للمجتمع.

ولا يتم هذا الا في اطار التخطيط الشامل الذى تشرف عليه الدولة لتتمكن من توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وضمان مستوى معيشة متزايد لجميع افراد المجتمع. عن طريق الجمع بين اجراءات التنمية القطاعية والاقليمية .

المبحث الثاني : التكامل الاقتصادى الاقليمي .

كانت النظريات الاقتصادية التقليدية، الى وقت قريب، تهتم بتنظيم الانتاج ، لمجموعة من الموارد المعينة وبتوزيع المنتوجات ، واهملت الدراسات الخاصة بالمجال الاقتصادى، مما ادى الى تأخر بروز نظرية خاصة بالتوطن الصناعي

ساعدي بعض الجهود التي بذلت في سبيل اعداد مقاييس لترشيد اختيار الموقع الاصلح لانشاء صناعة معينة (1).

و لم تكن معظم الدراسات السابقة تجري بشكل مفصل بحيث تمكن من ترجيح بعض المواقع عن البعض الآخر بناء على ما تتمتع به من مزايا دائمة، او ما ينتج عنها من آثار الجر الايجابية على التنمية، بل اقتصرت على بعض المقاييس التي تتحكم في توزيع الصناعات في وقت معين، حيث بعد حقبة زمنية تبدأ تظهر مشكلات التوطن الصناعي.

المطلب الاول / نشأة الاهتمام بالمجال الاقتصادي

لقد اهتمت الدراسات الاقتصادية بالبحث الجغرافية و البشرية نظرا للترابط الوثيق الموجود بين هذه المجالات، فاتجهت الجغرافية الاقتصادية الى دراسة الظروف الفيزيائية للنشاط الاقتصادي، انطلاقا من طبيعة الارض و خصائصها الظاهرة و الباطنة، وهي تهتم كذلك بكيفية توزيع هذه المعطيات بين الدول، و داخل القطر الواحد بين اقاليمه. كما تناول الاقتصاد السياسي دراسة التقنيات الكمية و التحاليل النظرية، التي تعالج كيفيات تحويل و مضاعفة الثروات الطبيعية و تسهيل استغلالها و تداولها. و قد كانت دراسات الاقتصاد الكلي تتصف بعدم الدقة في التحليل بناء على الخطاء في استخدام المعلومات مجملة على المستوى الوطني. مما يوحي بانه ليس هنالك سوى وحدة متجانسة في حين

---

(1) ج. لاجوجي - ب. دلفود - ك. لاكور: المجال الاقليمي و التهيئة الترابية. دالوز، باريس 1985 الطبعة الثانية. (باللغة الفرنسية).

توجد وضعيات متفاوتة مع فروق كبيرة بالنسبة للمعدل المعلوم .

فحسب عبارة "هيرشمن" :لكل بلد شمال وجنوب حيث يشهد الشمال تراكما في التنمية في حين يعيش الجنوب في فقر مستمر(1) .

اما " د ويرنيس" فهو يستعمل عبارة الساحل والداخل (18) ويلاحظ ان اغلبية مناطق العالم الثالث مهما كانت درجة تخلفها تجد على سواحلها بوادر التنمية التي لا تعرف الاقاليم الداخلية لها سبيلا ،وذلك ما تبديه مظاهر التنمية في بلدان المغرب او بلدان افريقيا الغربية او جنوب شرقي آسيا .

وقد اتجهت السياسة الاقتصادية الى الاهتمام المتزايد بالبعد المجالي وادماجه في التحليل الاقتصادي،ينشأ هذا الاهتمام اولا مع النظرية الاقتصادية للتوازن العام عند الكلاسيكيين الجدد في شكل نموذج للبحث عن نظرية للتوازن المثالي الا ان ذلك لم يتعد مجرد الاخذ بعين الاعتبار لآثار طول المسافات على كلفة النقل وبالتالي على تكاليف الانتاج .

واخذ هذا الاهتمام يتزايد تدريجيا حتى اصبح من المعلوم انه الى جانب المجال الجغرافي يوجد مجال اقتصادي مكون من وحدات معقدة ومتداخلة مثل العائلات والشركات والمجموعات المحلية والاقاليم . . . . الخ (21)

لقد اصبح من الضروري اليوم ادخال عامل المجال في النظرية الاقتصادية ودراسة مختلف العناصر التي تكونه وتميزه ،كما انه لم يعد من المنطقي اتخاذ الاقتصاديات الوطنية او الاقليمية كوحدة متجانسة بل لا من دراسة كل منها في بنيتها الخاصة ،و معالمها المميزة ،وتعيين نقط التمركز بها ،الامر الذي يسمح

---

(1) د و برنيس : الصناعات المصنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي .
(2) اندري مارشال ، نظم و بنايات اقتصادية .
المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس 1969 . (باللغة الفرنسية) .

فيما بعد بتحديد الطرق الكفيلة لتنمية النشاطات المختلفة بها .

لقد سبقت الاشارة الى انه اصبح من مهام السياسة الاقتصادية للدول ، النامية العمل على الاستخدام الامثل لكافة الثروات الطبيعية والبشرية ،وتجدر الاشارة ايضا الى اهتمام الدول المتقدمة بهذا الجانب ، فقد استفادت الدول الصناعية من التطورات السياسية والاقتصادية التي نشأت في الفترة مابيـــن الحربين العالميتين بما فيها الازمة الاقتصادية لسنة1929 .

فأصبحت هذه الدول تركز الاعتماد على ثرواتها المحلية اذ انه لم يعــد من الممكن الاعتماد على استغلال موارد المستعمرات ، لان هذه الاخيرة قد حصلت على استقلالها السياسي، او انه اصبح من الصعب الاعتماد علــى ثروات المستعمرات الحالية لانها تكافح للحصول على استقلالها واستغلال خــيراتها بنفسها. وهكذا فقد تأكد لدى الدول الصناعية ضرورة استغلال ، مواردها الطبيعية التي كانت تختزنها من قبل .

ومن جهة اخرى فان التزايد السكاني والضغوط الاقتصادية الناتجة عــن المطالب الاجتماعية المتعددة يدفع الدول لاعادة النظر في جميع اشكال ، التعمير والتوسع السكني ، ولهذه الاسباب اخذ الاهتمام بالتخطيط الاقليمي يزداد توسعا ، وازدادت الرغبة عند جميع في تبني التخطيط الاجتماعي والعمراني الى جانب التخطيط القطاعي .

واختلفت السياسات الوطنية في تعريف الاقليم بناءا على معطياتها البيئية وظروفها الخاصة .

المطلب الثاني / تعريف المجال الاقتصادي .

ان الدراسة الاقتصادية للاقليم تقتضي مبدئيا تعريف المجال المعني ورسم حدوده ، فالاقليم يتميز باتساع رقعته وثرواته ونشاطاته البارزة وقوة جاذبيته للقوى الانتاجية، ويمكن تحديد هذه العناصر في الهياكل الادارية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

انه غالبا ما يكون التقسيم بين مختلف اقاليم القطر الواحد امرا اداريا مقصودا لسد اغراض سياسية او اقتصادية ، فيكون الاقليم بمثابة الوحدة الادارية .

وللتقسيم الاداري مزايا يكمن اهمها في سهولة تنفيذ المخططات بعد وضعها حسب متطلبات الاقليم ، اذ يعتمد التخطيط على معلومات متفرقة واحصاءات متعددة ، وقد تعودت الدول جمع الاحصاءات الخاصة بها على اسس ادارية وهي المرحلة الاولى في طريق وضع الخطط الاقليمية .

وقد يتفق التقسيم الاداري مع التقسيم الطبيعي للمجالات الاقتصادية ، حيث يتميز الاقليم بطبيعته ومعطياته الكونية ، فيكون عبارة عن وحدة جغرافية منسجمة .

وغالبا ما يصاحب هذا التقسيم الجغرافي تقسيما اجتماعيا نظرا لارتباط الانسان بالطبيعة ودوام تعامله مع معطياتها فيتميز الاقليم بوجود انسجام ، وتجانس اجتماعي وثقافي بين سكانه .

وحين يوجد هذا التجانس، وتوجد مطابقة العوامل الاجتماعية للعوامل الاقتصادية ، فان ذلك من شأنه ان يكون مجالا اقتصاديا متميزا واساسيا لعملية التخطيط والتنمية الاقليمية . ويكون الاقليم عبارة عن وحدة اقتصادية بحيث يوجد

شبه تكامل اقتصادى بين الموارد الطبيعية والبشرية تجعلها تتسم بنوع من الاكتفاء الذاتي؟ وهذا التعريف للمجال هو الاكثر شيوعا والذى يميل الاقتصاديون الى اتخاذه قاعدة للتخطيط الاقليمي .

ولكنه غالبا ما يتعذر توفر هذه التقسيمات جميعا في مجال واحد ،ولتسهيل عملية التخطيط الضروري للتنمية الاقليمية يجمع المخططون بين ما امكن من صفات التجانس ، الطبيعي والاجتماعي والادارى ليجعلوا منها مجالا اقتصاديا متميزا ،فيكون المجال في هذه الحال وحدة تخطيطية يتم فيها الجمع بين صنفين على الاقل من المقومات المذكورة اعلاه ويكون ذلك مع مراعاة السهولة للحصول على البيانات الاقتصادية والمعلومات الاحصائية مجزأة حسب التقسيم الادارى ليتيسر اعداد الخطة وتنفيذها .

وطبيعي اذن انه كلما تجمعت هذه المقومات في المجال كان الاقليم متميزا وبالتالي كلما كان التخطيط ايسر كان تنفيذ الخطة اسهل .

ان التمكن من تحديد المجال الاقتصادى الاقليمى اصبح امرا ضروريا لدراسة بنيته ووسائل تنميتها،كما يمكن ذلك من دراسة التبادلات بين الاقاليم ،اى دراسة العلاقات الاقليمية ضمن المجال الاقتصادى الوطني .

المطلب الثالث / التكامل الاقليمي .

هناك ثلاثة عناصر رئيسية لدراسة المجال الاقتصادي وهي : المكان ،المجتمع والعمل (1) ،وهي في الواقع عناصر متداخلة يؤثر بعضها في البعض الاخر . ويمكن اظهار جميع الارتباطات الممكنة بين هذه العناصر في مجموعة من البحوث والخرائط التي تعطي الصورة المتكاملة لظروف الاقليم ،والتي تمكن من معرفة مشكلاته التنموية وبالتالي رسم الخطة الاقليمية المناسبة .

(1) د . عادة بشارة: المدخل الى التخطيط الاقليمي .
دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة، 1966 ،ص45 .

وتحمل الخطة الاقليمية اقتراحات للاستغلال الامثل للموارد مع تحديد المناطق الصالحة لها ، وتقترح التوزيع الكمي و الكيفي للسكان بين مختلف الانشطة الاقليمية ، و يكون ذلك على اساس القدرة العمرانية للاقليم من جهة النظر الجغرافية والاقتصادية و الاجتماعية . كما تقترح الخطة اماكن توطين الصناعات مع توضيح شبكة المواصلات و البنايات الاساسية الضرورية .

ان التخطيط الاقليمي يمكن من ايجاد انسب البيئات الصالحة للتجمع المكاني ، وانسب الطرق لاستغلال الموارد ، وانسب الاماكن للتوطن الصناعي ، فهو كما تشير اليه عادة بشارة " عبارة عن منهج للتوزيع الاقليمي للمشروعات الواردة في الخطة الشاملة للدولة بطريقة متناسقة لتخصيص التكان المناسب لكل مشروع داخل الاقاليم المختلفة ، وكذلك توزيع المشروعات داخل الاقليم الواحد بطريقة متناسقة (1) .

ومن هنا يكون للتكامل الاقتصادي الاقليمي معنيان (2) : يعني اولهما السعي في زيادة حجم التبادلات بين الاقاليم و المراكز الحضرية ، و التي بدورها تؤدي الى تقسيم اقليمي معقد للعمل . ويعني المفهوم الثاني نشر قاعدة موحدة للحياة الاجتماعية .ي بناء القواعد المادية والثقافية بصفة شاملة ومتوازنة على مستوى كل اقاليم القطر الواحد . فعملية التكامل الاقتصادي على مستوى البنية الاقليمية هي تلك العملية التي تجعل كل قطاع يبذل كافة جهوده و يستخدم جميع امكانياته لتلبية حاجات القطاعات الاخرى ، و التي بدورها تستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة داخل الاقليم و خارجه . و بفضل التخصص القطاعي و الاقليمي يتم انشاء شبكة اقتصادية منسجمة و متماسكة تضم جميع فروع القطاعات الكائنة في مختلف الاقاليم الوطنية . وحسب مستوى الانسجام و مدى التناسق بين مختلف الوحدات تتحدد درجة التكامل الاقتصادي الوطني . ان الوصول الى اقامة اقتصاد متكامل ، عملية معقدة تستغرق حقبة زمنية طويلة .

---

(1) عادة بشارة : المدخل الى التخطيط الاقليمي .
المرجع السابق .
(2) علاوي : التطور الصناعي و مشكلة التهيئة المجالية .
مذكرة لنيل دبلوم التعليم العالي ، معهد العلوم الاقتصادية ،
جامعة الجزائر ، 1976 ، ص3 (باللغة الفرنسية) .

وتتطلب جهودا كبيرة لارساء القواعد الاساسية لاقامة اقتصاد متوازن النمو، قادر على اشباع الحاجات المتزايدة للسكان . فتحقيق عملية التكامل على مراحل متتالية يتم في كل مرحلة منها توسيع شبكة التبادلات الاقتصادية و زيادة حجمها بين مختلف الوحدات القطاعية والاقليمية . ويرى " د . د وبرنس" انه يمكن ضمان هذا التوسيع مع الحفاظ على التطور المتوازن لكافة الفروع عن طريق ""مركز انعاش التصنيع" وهو المركز الذي له القدرة على التقاط آثار التصنيع - وهي غير فعّالة - فيقوم بتقويتها واعطائها فاعلية اكثر، ثم يعيد نشرها على المحيط المجاور، وبالتالي فان لهذا المركز دورا مزدوجا في المكان والزمن. ففي المجال الاقتصادي يعمل المركز على التخفيف من حدة التناقضات الناشئة عن طول المسافات الفاصلة بين الوحدات الاقتصادية ، فيقوم بأداء دور الوسيط الذي يلتقط آثار التصنيع فينميها قبل ان يعيد نشرها بشكل متوازن بين مختلف الوحدات . ويمكن ان تؤدي هذا الدور صناعات متوسطة الحجم مثل الصناعات التحويلية اوالتركيبية ، وهي المنشآت التي تتولى عملية انشاء وتنمية الصناعات المختلفة عبر مراحل، لتكمل ادوار الصناعات الموجودة ، وتهيء المجال لتوطين صناعات اخرى تكملها . وهكذا يظهر دور مركز الانعاش من حيث البعد الزمني ، فهو يعمل على تحضير و تهيئة المحيط لتوطين صناعات جديدة لبدء مرحلة موالية في عملية التنمية، بغية تحقيق شبكة صناعية واسعة و متكاملة .

وفي حالة وجود صناعات موزعة بشكل غير حسن، او موجهة نحو الخارج فان اعادة توازنها وادماجها و توجيهها نحو الداخل، امر يكون من مهام مراكز الانعاش للتنمية او بعبارة اخرى فان التنمية المنسجمة تعني بانشاء مراكز جديدة حسنة التوطن جغرافيا، بحيث تتمكن من اعادة توازن شبكة الانتاج و التوزيع على المستويين الاقليمي و الوطني . وبهذه الطريقة يتم ادماج الاعمال القطاعية - "التخطيط القطاعي " في الاجراءات المجالية " الشبكة العمرانية "(2) .

---

(1) د . دوبرنس : الصناعات المصنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي . سبق ذكره

(2) فيليب ايدالو : الحيوية المجالية و التنمية غير المتوازنة . مجلة الاقتصاد باريس 1976 ص5 (باللغة الفرنسية) .

وذلك في اطار البحث عن منهج للاستغلال الامثل للموارد الطبيعية و البشرية ، عن طريق التخصص الانتاجي و الاستخدامي ،بحسب المزايا الفنية او الطبيعية للقطاع او الاقليم .

وقد ظهرت منذ الخمسينات محاولات لمعالجة موضوعات التشابك الاقتصادي القطاعي و الاقليمي بطرق كمية ،استجابة لمتطلبات التخطيط في البلدان الصناعية المتقدمة ،وهذا ما سنعالجه في الفصل التالي .

الفصل الرابع

التحليل الاقتصادي لعملية التكامل

تستلزم عملية الانتاج وجود شبكة من العلاقات المتبادلة بين جميع فروع الاقتصاد الوطني . اذ من الطبيعي ان تبدأ هذه العملية بالانتاج الزراعي والصناعي وتوزيع المنتوجات المحصل عليها بغية استهلاكها او استخدامها في عملية اعادة الانتاج ،وذلك على مستوى الوحدات الاقتصادية التي تمد بعضها البعض بمختلف المستلزمات الانتاجية من مواد اولية وسلع وسيطة وتجهيزات صناعية وطاقة محركة وقاطعة العمل . . .الخ .

وتقوم وحدات اخرى كوسائل النقل والمواصلات ومرافق التخزين بدور الوساطة والتنسيق لاجراء هذه العملية باستمرار والربط بين جميع مراحلها ، ان هذه العلاقات الوظيفية بين الوحدات الانتاجية من جهة وبينها وبين الوحدات الوسيطة من جهة اخرى تجعلها مرتبطة ببعضها ارتباطا عضويا حيث تكمل حركة كل منها عمليات الوحدات الاخرى على اساس التخصص وتقسيم العمل . وقد سبق لتقنين هذه العلاقات الاقتصادي الفزيوقراطي الفرنسي "فرانسوا كيني" حيث اعد جدولا مبسطا" الجدول الاقتصادي" تناول فيه شرح كيفية انتقال السلع والاموال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (1) . وتبعه ك.ماركس" الذي قام بتبسيط البنية الاقتصادية الى قطاعين يختص احدهما في انتاج وسائل الانتاج والثاني في سلع الاستهلاك ويتتبع حركة عملية الانتاج واعادته وكيفية توزيع "فائض القيمة" لتحقيق التوازن الاقتصادي (1) . واهتم فالراس بصفة خاصة بمسألة التوازن العام و بتدقيق اسس الارتباط المتبادل بين مختلف الوحدات الانتاجية للاقتصاد الوطني (1) . وتوصل الاقتصادي الامريكي "و. ليونتيف" الى اعداد جدول للعلاقات التشابكية بين القطاعات مستفيدا من مشاركته في وضع الموازين السلعية الخاصة بالاقتصاد السوفياتي ، سنة 1925 (2) .

---

(1) محمد دويدار: مخططات لاعادة الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي . المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1978 ،(باللغة الفرنسية) .

(2) و. ليونتيف: بنية الاقتصاد الامريكي 1919 - 1939 . باريس 1958 . (باللغة الفرنسية) .

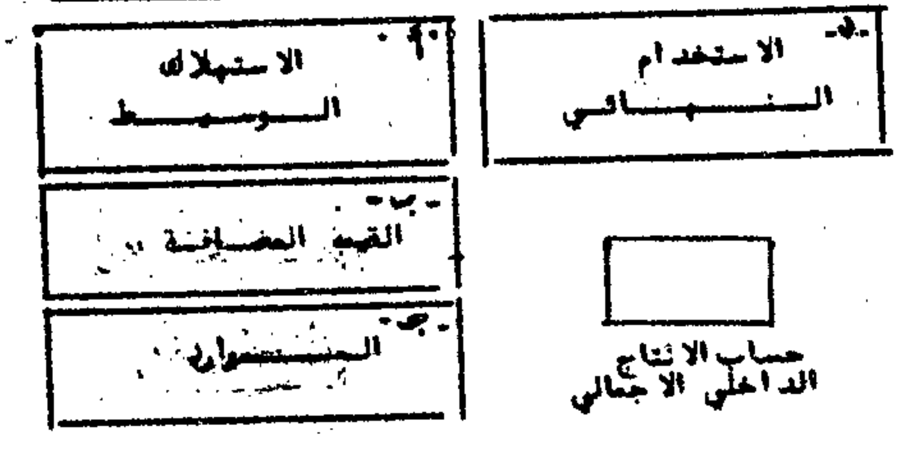
المبحث الاول : جدول المدخلات و المخرجات.

لاول مرة في التاريخ الاقتصادي ،سنة 1949 وضع ليونتيف جدولا للعلاقات بين القطاعات المختلفة لبنية الاقتصاد الامريكي (1) ،وهو الجدول المعروف بـ -جدول ليونتيف- او -جدول المدخلات و المخرجات- ،غايته توضيح التدفقات السلعية و الخدمية بين مختلف فروع الوحدات الاقتصادية .

المطلب الاول / تقديم الجدول .

انطلاقا من جدول ليونتيف عمدت الدول المتقدمة و النامية الى اعداد جداول خاصة بها . ويشمل الجدول الجزائري اربع اطارات مرتبة كالتالي (2) :

تصميم جدول المدخلات و المخرجات في الجزائر.



الاطار - أ - وهو الاطار المركزي للجدول ،انه عبارة عن مربع ذي مدخلين يبرز الاستهلاك الانتاجي لمختلف الفروع ،حيث توضح الارقام افقيا الاستهلاك

(1) وسيلي ليونتيف : بنية الاقتصاد الامريكي .
المرجع السابق الذكر.
(2) الحسابات الاقتصادية الوطنية : جدول المدخلات و المخرجات 1979
وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية - جانفي 1984 .

الوسيط للمنتوج ت لدى الفروع المستخدمة ، و عموديا استخدام الفرع آ ، من المنتوجات الاخرى

و يبرز الاطار ـ ب ـ القيمة المضافة في كل فرع و عمليات توزيعها بين الاجور الضرائب، استهلاك الاموال الثابتة .

اما الاطار ـ ج ـ فهو يعيد تسجيل انتاج الفرع و يضيف اليه مختلف الموارد غير المنتجة و الممكن استخدامها بحيث يتحقق التوازن بين الموارد و الاستخدام، و يشمل التحويلات و الواردات .

و يخصص الاطار ـ د ـ لتوضيح الاستخدام النهائي لكل منتوج و المتمثل في الاستهلاك النهائي ، التراكم في رأس المال الثابت، التغير في المخزون و التطدير .

و اخيرا يمكن ابراز الانتاج الداخلي الاجمالي عن طريق اضافة الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج و الحقوق الجمركية الى مجموع القيم المضافة .

و لاغراض الاستعمال يمكن اختصار الجدول في الصورة التالية :

الفروع / المنتوج		1		J		n	المجموع	الداخلي	التصدير	المجموع	مجموع الاستخدام
		الاستخدام الوسيط						الاستخدام النهائي			
الاستهلاك الوسيط	1	x_{11}	-	x_{1J}	-	x_{1n}	-	c_1	e_1	Y_1	E_1
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	i	-	-	x_{ij}	-	-	$\sum_{J=1}^{n} x_{ij}$	c_i	e_i	Y_i	E_i
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	n	x_{n1}	-	x_{nJ}	-	x_{nn}	-	c_n	e_n	Y_n	E_n
المجموع		-		$\sum_{i=1}^{n} x_{ij}$	-	-	$\sum\sum x_{ij}$	$\sum C$	$\sum e$	$\sum Y$	$\sum E$
القيمة المضافة		V_1	-	V_J	-	V_n	$\sum V$				
الانتاج الخام		X_1	-	X_J	-	X_n	$\sum X$				
الواردات		I_1	-	I_J	-	I_n	$\sum I$				
مجموع الموارد		R_1	-	R_J	-	R_n	$\sum R$				

حيث تعني الرموز:

x_{ij} : قيمة الجزء من المنتوج i الموجه الى الفرع J لغرض استخدامه في صورة مستلزمات وسيطة.

Y_i : قيمة الاستخدام النهائي للمنتوج i والذي يمكن تجزئته الى داخلي وخارجي ، لابراز قيمة الصادرات e_i .

E_i : مجموع استخدامات المنتوج i .

V_J : القيمة المضافة للفرع J .

X_J : الانتاج الاجمالي للفرع J .

I_J : واردات الفرع J .

R_J : مجموع موارد الفرع J .

تشكل الارقام (x_{ij}) مصفوفة مربعة تسمى : مصفوفة التدفقات السلعية بين الفروع المنتجة ،او مصفوفة المستخدمات الوسيطة . وهي تشير الى ان الكميات التي يخرج من كل فرع كسلع وسيطة تدخل في فرع آخر كمستلزمات انتاجية وبالتالي فان:

$$\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{j=1}^{n}(x_{ij})\right) = \sum_{j=1}^{n}\left(\sum_{i=1}^{n}(x_{ij})\right)$$

وتسمح القرأة الافقية لعناصر الجدول بتتبع توزيع المنتوج (i) بين الاستخدام الوسيط $\sum_{j=1}^{n}(x_{ij})$ و النهائي (Y_i) ومنه المعادلة :

$$X_i = \sum_{j=1}^{n}(x_{ij}) + Y_i \qquad (1)$$

كما تبين القرأة العمودية لعناصر الجدول كيفية تكوين انتاج الفرع (j) من طريق المستلزمات الوسيطة $\sum_{i=1}^{n}(x_{ij})$ والموارد الاخرى (V_j) مما يمكن من تبيينه بالمعادلة :

$$X_j = \sum_{i=1}^{n}(x_{ij}) + V_j \qquad (2)$$

وتسمى المعادلتين (1)و(2) المعادلات المحاسبية للتوازن ،حيث يجب ان تحققا المساواة بين تدفقات تكوين المنتوج (عموديا) وبين تدفقات توزيعه (افقيا) .

وللوقوف على العلاقات التشابكية بين القطاعات يمكن تقدير الكميات المطلوبة لانتاج كل فرع منتج (j) من مختلف المستلزمات من باقي الفروع (i) و يتم ذلك على اساس المعاملات الفنية للانتاج $a_{ij} = \frac{x_{ij}}{X_j}$ التي تعني قيمة المنتوج (i) اللازمة مباشرة لانتاج ما قيمته وحدة واحدة من منتوجات الفرع (j) .

وتظهر المعاملات الفنية الترابط القطاعي على شكل استخدامات وسيطة لجزء من انتاج الفرع(i) في فرع آخر (j) ،اذ يمكن كتابة المعادلة (1) على الشكل

$$X_i = \sum_{j=1}^{n}(a_{ij} X_j) + Y_i \qquad (3)$$

وتمكن هذه المعادلة من اظهار الفرع الاكثر تغذية لغيره بالاستخدامات الوسيطة ،و الفرع الذي يتطلب قدرا ضئيلا من المدخلات ،وهو ما يجعل للجدول استعمالات متعددة .

المطلب الثاني / استخدام الجدول .

يستخدم الجدول لاغراض التخطيط الاقتصادي خاصة ،ولذلك يفترض ان يكون الطلب النهائي على منتوج كل فرع معلوما وان المعاملات الفنية معروفة وثابتة . وعلى ضوء هذه الفرضيات يمكن كتابة معادلات التوازن $X_i = \sum a_{ij} X_j + Y_i$ على شكل نظام للمصفوفات $X = AX + Y$ (4)

حيث X يعني شعاع الانتاج ،

A تعني مصفوفة المعاملات الفنية ،

Y يعني شعاع الطلب.

ويمكن كتابة المعادلة (4) على الشكل $[I - A] X = Y$ (5)

حيث I تعني المصفوفة الواحدة .

وتسمح هذه الصيغة بحساب الاستخدام النهائي Y في كل فرع اذا علم انتاجه الاجمالي X . كما تفيد في تحديد البديل الاجدى اقتصاديا وهو البديل الذي يضمن تحقيق اكبر حجم ممكن للاستخدام النهائـــي باستخدام حجم متساوي من الاستهلاك الوسيط.

وفي الواقع تكون قيم الاستهلاك النهائي معلومة وتكون قيم الانتاج الاجمالي مجهولة ، فينطلق المخطط من مستوى الطلب المتوقع للبحث عن قيم الانتاج الاجمالية اللازمة في مختلف الفروع لتحقيق خطة انتاجية متناسقة . ولذا فانه اذا ضربنا طرفي الصيغة (5) بالمصفوفة $[I - A]^{-1}$ نحصل على المعادلة التالية: $X = [I - A]^{-1} Y$ والتي يمكن كتابتها على الشكل :

$$X = B . Y \quad (6)$$

حيث تكون المصفوفة $B = [I - A]^{-1}$ هي المصفوفة العكسية لمصفوفة المعاملات الفنيـة .

وتعطي هذه المعادلة حجم الاستهلاك المباشر و غير المباشر من المستخدمات السلعية المختلفة والذي يصعب على المخطط ايجاده بدون استخدام جدول المدخلات و المخرجات . اذ تعبر المعادلة على مقدار زيادة الانتاج الاجمالي لقطاع ما (i) الذي تتطلبه زيادة الانتاج النهائي لقطاع ما (j) بمقدار وحدة واحدة لابقاء حالة التوازن الانتاجي . او بعبارة اخرى فانه لانتاج ما قيمته وحدة واحدة من المنتوجات النهائية للفرع (j) يجب ان يتم انتاج ما قيمته (b_{ij}) وحدة من منتوجات الفرع (i) وذلك لضمان توازن الانتاج (1) .

وتنطوي كل قيمة (b_{ij}) على مجموع الاستهلاك المباشر و غير المباشر من المنتوجات (i) اللازمة لانتاج ما قيمته وحدة واحدة من منتوجات الفرع (j) بينما تعبر المعاملات الفنية على قيم الاستهلاك المباشر فقط. وتسمح المعادلة الاخيرة للمخطط باختيار و اعداد بدائل انتاجية متعددة مع الاخذ بعين الاعتبار المستويات التقنية المتفاوتة و مدى اعتماد كل مشروع على المستلزمات السلعية المتوفرة . و البديل الامثل هو " الذي يضمن تعبئة العمل الاجتماعي المتاح من جهة و يعظم مردوده من جهة اخرى او بتعبير آخر يضمن تعظيم قيمة الناتج المحلي الصافي او الاجمالي (2) . وتلك هي مهمة التخطيط الاساسية .

ويسمح استخدام الجدول بالموازنة بين الانتاج المخطط وما يتطلبه انجاز الخطة من الموارد المحدودة (من الاستثمارات ،مساحات قابلة للزراعة ،موارد مائية ،و قوى عاملة ... الخ) . وعلى اساس هذه الموازنة يمكن اختيار خطط انتاجية منسجمة بحيث تتواجد الفروع الانتاجية ذات الكثافة الاستعمالية لموارد معينة في اماكن توافرها ،و تتواجد المشاريع

---

(1) د . عصام شريف: تحليل المدخلات و المخرجات . سبق ذكره

(2) المرجع نفسه .

الاقل استخداما للموارد في المناطق* حيث يوجد عجز . ويقتضي وضع هذه الخطط معرفة دقيقة للتوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والبشرية و الامكانيات الانتاجية . وهذا يعني ضرورة مواكبة التخطيط القطاعي للتخطيط الاقليمي .

ان المعادلات السابقة تفترض ثبات المعاملات الفنية للانتاج ولكن هذه الفرضية ليست موضوعية ، لان عملية الانتاج تتأثر بالتغيرات التي يحدثها التقدم العلمي و التقني ، و هي ليست ساكنة تعاد على الشكل المبسط بل تكون موسعة بحيث يتم من خلالها تعويض وسائل الانتاج و الاستهلاك وتحقيق تراكم يوجه الى الاستثمار بهدف توسيع الرقعة الانتاجية .

وقد اقتضى التحليل الحركي لجدول المدخلات والمخرجات الاخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن ، وما يترتب على ذلك من عمليات استثمارية ، و تغيرات في المخزون ، و اندثارات ، و تأثير ذلك على نمو الانتاج . و مع الاهتمام المتزايد بالمجال الاقتصادي وضعت جداول اخرى تاخذ بعين الاعتبار الفروق الموجودة على المستوى الاقليمي ، و تدرس التشابك القطاعي على مستويات المجالات المختلفة للاقتصاد الوطني . وهو ما يتناوله المبحث التالي .

المبحث الثاني : تحليل البنية الاقتصادية الاقليمية و الوطنية .

لاغراض التوسع في التحليل الاقتصادي و التطبيق الاقرب الواقع تطلبت دراسات العلاقات التشابكية بين الوحدات الاقتصادية الوطنية وضع جداول لتحليل البنية الاقتصادية الاقليمية و جداول لتحليل التبادلات

بين الاقاليم المختلفة . وتستهدف ادوات التحليل الاقتصادي هذه اعطاء الصورة الكاملة للبنية الاقتصادية الاقليمية و الوطنية وخاصة تقييم التبادلات بين الفروع الانتاجية او الاقليمية .

المطلب الاول / التحليل القطاعي لبنية الاقتصاد الاقليمي .

ان الواقع الاقتصادي لاي بلد لايسمح باتخاذه كوحدة متجانسة اذ الاقتصاد الوطني عبارة عن جملة من المجالات المختلفة و المتفاوتة في مستويات التنمية و المتميزة بمعطياتها الطبيعية وبدرجات استغلالها ومستوى التقنيات المستخدمة . وادى التوسع في الاهتمام بالمجال الاقليمي وادراجه في التحليل الاقتصادي الى اعتباره وحدة اقتصادية (1) يجب دراستها من كل الجوانب بحيث تُمكن من تحديد ودراسة انتاجيتها وقد عرف "هلطن سنطس" الانتاجية الاقليمية بانها "" احسن ترتيب جغرافي للثروات التي عُرفت هياكلها و اشكال تنظيمها من قبل ،بغية تحقيق احسن اعادة لتوزيع الناتج" (2) . ومع ذلك فان مسألة تعظيم انتاجية العمل في مكان وجوده تبقى المشكلة الاساسية لسياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . لذا حاول "بيار بوشه" اعداد جدول للتحليل الاقتصادي الاقليمي (3) .كان اول جدول من نوعه ،حاول من خلاله تطبيق جدول المدخلات والمخرجات على اقليم-لورين - بفرنسا . غير ان تطبيق هذا الجدول المعد على المستوى الوطني في المستوى الاقليمي يطرح بعض المشكلات النظرية والتطبيقية في نفس الوقت اذ

(1) ج.لاجوجي ،ب. دلفو ،ف.لكور : المجال الاقليمي والتهيئة الترابية . دالوز باريس الطبعة الثانية 1985 ، ص 58 - 63 .

(2) هاملن سنطس : مجال و مدن العالم الثالث.
مجلة العالم الثالث ،رقم45 ،جانفي - مارس، 1971 ، (باللغة الفرنسية) .

(3) بيار بوشه: الجداول الاقتصادية : تحليل اقليم لورين . باريس 1956 .

يستلزم هذا التطبيق تحديد رقعة المجال ورسم معالمه لانها لم تكن محددة من قبل الامر الذي يفترض:

- ان تكون عائدات المنتوجات المحققة في هذا المجال دخولا لاغلب السكان المقيمين فيه.

- وان تكون هذه الدخول - او اغلبها - منفقة في نفس المجال. وهنا تكمن المشكلات التطبيقية حيث يصعب الحصول على المعلومات الكافية لتغطية هذه المطالب. ويمكن تحصيل المعلومات باحدى الطريقتين: (1) اعتبار القطر كمجموعة اجزاء متجانسة - وعن طريق الاسقاط - استنتاج كافة المعلومات الخاصة بالاقليم انطلاقا من البيانات المتاحة على المستوى الوطني، غير ان الخطأ هنا يكمن في تغطية البيانات المحملة للفروق الاقليمية، وهو الامر الذي يحول دون اظهار الاهمية النسبية للاقليم وبالتالي الغاية من التحليل الاقتصادي الاقليمي. كما يمكن تحصيل البيانات عن طريق الاستفتاء المباشر، ويجب في هذه الحال ان تكون الاسئلة متعددة وتخص كل الوحدات الاقليمية في كل المجالات، كما يجب ان يكون الاستفتاء متكررا لتتسنى المقارنة بالنسبة للبعد الزمني، واستخلاص نتائج التغيرات التي تحدث على الهياكل المختلفة في المجال الاقتصادي. وقد تكلف هذه الطريقة الدولة مبالغ باهضة لا تمكن من اعادتها باستمرار.

اما المشكلة الثانية التي يطرحها تطبيق هذا الجدول على المستوى الاقليمي فهي عدم وجود نظام للمحاسبة الاقليمية، اذ توجد صعوبات عملية كبيرة لاعداد الحسابات على المستوى الاقليمي من اهمها جمع المعلومات الخاصة بالوحدات الاقتصادية، او البيانات الخاصة بالتبادلات بين مختلف المجالات داخل القطر الواحد.

---

(1) بيسار بوشه: المحاسبة الوطنية و التحليل الاقتصادي.
كجاس باريس، 1971.
(باللغة الفرنسية).

لكن في حالة التمكن من اعداد جدول للمدخلات و المخرجات على المستوى الاقليمي فان هذا الجدول يكون ذا اهمية كبيرة ،حيث تدل الارقام افقيا على منتوجات النشاطات الموجودة داخل المجال او خارجه والتي توجه للاستخدام المحلي . وتدل الارقام عموديا على انتاج مختلف النشاطات الواقعة داخل الاقليم. ويعطي الفرق بين مجموع السطور و مجموع الاعمدة الميزان التجاري الصافي للاقليم اي الفرق بين مايستخدم (الطلب) وما ينتج (العرض) .

ويعتبر الجدول الاقليمي اداة هامة للتحليل الاقتصادي للبنية الاقليمية فهو يكمل نقص الجدول الوطني بشأن اماكن توطين المنشآت الاقتصادية والفروق الاقليمية ،ويسمح بتقدير التغيرات التي تطرأ على الانتاج الاقليمي عند وقوع تغير في الطلب النهائي . كما يسمح بمعرفة التدفقات الاقليمية و الوطنية التي تترتب عن اقامة مشروع اقليمي مما يتيح ضبط مؤشرات عن قدرات تنمية الصناعات الاقليمية وآثارها على الصناعات الاخرى .

المطلب الثاني / التحليل القطاعي والاقليمي لبنية الاقتصاد الوطني

لدراسة العلاقات التشابكية بين اقاليم القطر حاول الاقتصادي الامريكي "ايسارد" وضع مصفوفة بين الاقاليم على النحو الذي وضعت في جدول المدخلات والمخرجات (1) . وهو يقترح في هذا النموذج الانتقال من جدول مجزء بين القطاعات الى آخر بين الاقاليم . وجاء بعده "موزس" ليتم الفكرة ويضع جدولا اكثر انساعا للاقتصاد الامريكي ، يجمع فيه بين التحليل القطاعي و التحليل الاقليمي (1) .

---

(1) الدين مرشال : نظم و بنيات اقتصادية .
سبق ذكره ، ص 305و313 .

انطلاقا من جدول التدفقات القطاعية (***) يتم تحديد المعاملات الفنية (x_{ij}) التي تعني قيمة مشتريات الفرع (j) من المنتوج (i) . و انطلاقا من جدول التدفقات الاقليمية (****) يتم تحديد المعاملات الجغرافية (y_{kl}) حيث تعني كل قيمة مشتريات الاقليم (l) من منتوجات الاقليم (k) .
يتم الجمع بين الجدولين في آخر مقسم الى اسطر واعمدة اقليمية مجزاة بدورها الى اسطر و اعمدة قطاعية (*) وتكون الارقام المسجلة فيه بمثابة المعاملات الفنية - الجغرافية التي تم الحصول عليها عن طريق ضرب المعاملات الفنية في المعاملات الجغرافية .

$$x(ij) \quad * \quad y(k,l) \quad = \quad z(ik, jl)$$

حيث تعني القيمة $z(ik,jl)$ مشتريات الفرع (j) داخل الاقليم (l) من منتوج الفرع (i) الواقع في الاقليم (k) ، فهي اذن تبرز الارتباط القطاعي و الاقليمي في نفس الوقت .

وكما يلاحظ اندري مرشال فان هذه المعاملات لا تتسم بالدقة في التحليل الا اذا توفر فيها شرطان اساسيان : ان تكون المعاملات الفنية المحددة على المستوى الوطني مقبولة على المستوى الاقليمي ، اي ان تكون معاملات كل اقليم مساوية لمتوسط المعاملات الوطنية . و ان تكون المعاملات الجغرافية التي تحدد قيمة مشتريات الاقليم ثابتة بالنسبة لكل قطاعاته اي ان مشتريات كل قطاع في الاقليم الواحد من الاقاليم الاخرى تكون بنفس القيمة .(1)

ولا شك ان الشرط الاول صعب التحقيق نظرا لوجود تقنيات انتاجية متنوعة بين الاصالة و الحداثة حسب مستوى التنمية الاقليمية . كما ان التفاوت في الطرق الانتاجية و مستويات النمو الاقاليم ينفي ان تكون

(*) قسم موزس بنية الاقتصاد الامريكي الى 11 فرع والى 03 اقاليم ويشمل جدوله الاخير 03 اعمدة و 03 اسطر اقليمية يتكون كل منها من 11 نشاط
(1) اندري مرشال : المرجع السابق الذكر .

المعاملات الفنية لكل الاقاليم مساوية الى المتوسط الوطني . اما الشرط الثاني فانه مستحيل التحقيق ، اذ لا يتصور ان يكون لقطاعات مختلفة و متباعدة في مستويات التنمية نمط موحد للاستهلاك ، ولو كانت هذه القطاعات في نفس الاقليم . لكنه رغم هذه القيود الموضوعة التي تحول دون التطبيق الدقيق للجدول ، فان هذا الاخير يسجل خطوة هامة في التحليل الاقتصادي للبنية الاقليمية و الوطنية . اذ تسمح دراسة العلاقات بين مختلف الاقاليم بتقدير مدى الارتباط الموجود بينها ، وبتحديد انتاج كل اقليم وكيفية توزيعه بين مختلف الاقاليم الوطنية . كما تسمح هذه العلاقات بدراسة التغيرات التي يحدثها تغير في الطلب النهائي على المستوى الوطني على الوضعية الاقتصادية لكل اقليم . او بعبارة اخرى تحديد المدخلات الاضافية اللازمة لكل اقليم لتلبية الطلب الاجمالي للقطر . وعلى ضوء هذه التقديرات يتم في مرحلة ثانية تقييم التغيرات التي يحدثها الطلب النهائي الاقليمي و تحديد تأثير ذلك على التنمية القطاعية الاقليمية .

ان دراسة التدفقات السلعية بين القطاعات و بين الاقاليم تسمح بتحديد بنية كل اقليم و بتحديد اهميته النسبية داخل البنية الوطنية وبترتيب الاقاليم بحسب ادوارها في تدعيم عملية التنمية الشاملة و التكامل الوطني .

وتجدر الاشارة انه الى جانب الجداول بين القطاعات و الجداول بين الاقاليم و القطاعات فانه يمكن اعداد ادوات تحليلية تساهم في اظهار الايجابيات والسلبيات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة ، اذ يمكن اعداد خرائط جغرافية تبرز بوضوح اماكن توافر الثروات الطبيعية و البشرية وتظهر اتجاهات منتوجات كل اقليم واماكن تموينه من السلع و الخدمات الضرورية لتنميته .

وباستخدام الجدول و النتائج التي يمكن الحصول عليها عن طريــق البرمجة الخطية و الابحاث العلمية يتم تحضير خرائط تسمح بالاستغـلال الامثل لكافة الثروات الاقليمية و الوطنية،في ظل خطط متناسقة و متكاملة. كما يمكن اعداد دراسات خاصة بالطاقات البشرية و ذلك باستخدام موازين اليد العاملة(1). ان معرفة خصائص اليد العاملة الاقليمية (عددها في كل متوسطة ،هجرتها ،تصميم الاعمار ،الاختصاصات . . .الخ) امرا اساسيا لتحسين استغلال الثروات البشرية المتوفرة. وتسمح هذه الموازنة بضبط الهياكل العمرانية و وسائل وطرق اشباع الطلب على الخدمات الاجتماعية و ضمان سلامة التخطيط الاقليمي.

وتسمح هذه الوسائل متكاملة بتقدير آثار مشروع معين في اقليم معين على اقتصاديات الاقاليم الاخرى ،ومن ثمة تقدير الشروط والظروف البيئيـة التي تسمح بنشر الاثار الانمائية بين القطاعات الانتاجية و الاقاليم الوطنية او التي تحول دون نشرها وهي تفيد بامكانيات تطوير استغلال الموارد المتاحة ورفع انتاجيتها ،و التعرف على الاسلوب الامثل لتحقيق نمو متوازن و متكامل لكافة الفروع و الوحدات الاقتصادية.

خاتمة الباب

تم في الفصول السابقة مناقشة نظريات التنمية فيما يتعلق بمفاهيم الاندماج القطاعي و التكامل الاقتصادي و الاهداف المرجوة من التنمية المتكاملة ،مع الاشارة الى وسائل التحليل الاقتصادي للعلاقات التشابكية القطاعية و الاقليمية .

و قد اعتمد في مناقشة المفاهيم اسلوب العرض و التحليل و التقييم لاستخلاص و تحديد اطار افضل لدراسة عملية الاندماج القطاعي و التكامل الاقليمي وذلك قصد تقييم هذه العمليات في احد اقاليم القطر الجزائري الكبير : ولاية ورقلة لما اختصت به من موارد منجمية : خاصة المحروقات ، اذ تشير الجداول التي وضعت لدراسة بنية الاقتصاد الجزائري الى مدى ارتباط النشاطات المختلفة باقتصاد المحروقات (1) ،وذلك بفضل الزيادة المتواصلة في حجم الانتاج و توسيع دائرة استخدام المنتوجات المكررة و توفير الطاقة على اشكال مختلفة .

اما على الصعيد الاقليمي فيجب ان نشير الى ان امكانيات اعداد مثل هذا الجدول مازالت ضعيفة للغاية ،اذ تعتمد منهجية تحضيرها على مدى توافر البيانات حول التبادلات بين مختلف الوحدات المحلية ،وهو امر غير ممكن في الولاية لانعدام الصناعات التحويلية بها كما سيتبين من خلال فصول الباب الثاني ،و على تعيين المميزات البنيوية للاقتصاد المحلي ،مثل حساب مصفوفة المعاملات الفنية للانتاج ،وهو ما يستوجب وجود حسابات اقليمية لكل الفروع الانتاجية ،وهو امر لم يشرع فيه بعد .

---

(1) فريوخة : تطبيق تحليل المدخلات و المخرجات لتحديد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري .
رسالة ماجستير في الاقتصاد الكلي ،معهد العلوم الاقتصادية الجزائر 1982 .
(باللغة الفرنسية) .

لكنه يمكننا دراسة مختلف آثار اقتصاد المحروقات في تنمية المنيــــة الا قليمية و تحقيق التشابك القطاعي عن طريق تتبع عملية تنمية الانتاج ، و التقييم الداخلي له، و ذلك بعد تحديد المجال الاقتصادي موضــــع الدراسة ،و ابراز المعطيات المميزة له،و هو موضوع الباب الثاني .

الباب الثاني

البنية الاقتصادية الاقليمية لولاية ورقلة

تقديم

دخل مصطلح المجال الاقليمي التحليل الاقتصادي ، و توسع الباحثون في استعماله للدلالة على مجالات ادارية ، تارة ، او سياسية تارة اخرى . وقد نشأت عن ذلك صعوبات في تحديد الاطار الاقليمي للدراسات الاجتماعية .

ان التقسيمات الادارية ليست ثابتة ، و لا هي ابدية ، بل متغيرة حسب الحاجة التي توضع من اجلها . و قد عرف التراب الجزائري تقسيمات متتالية ، الامر الذي يفرض علينا تحديد الاطار السياسي ، و الاقتصادي ، و الاجتماعي لهذه الدراسة و ضبط التقسيم المناسب لها .

و بعد اختير المجال الاقتصادي موضوع الدراسة ، وابراز اهم خصائصه ، فان التعرف على النشاطات الاقتصادية الموطنة به تسمح باستخلاص النشاط الاساسي المحرك لعملية التنمية .

الفصل الاول

المجال الاقتصادي الاقليمي

قبل الشروع في دراسة المجال الاقتصادي لولاية ورقلة، فانه من الجدير الاشارة الى الاسباب الدافعة الى اختياره، والى المعايير الموضوعية الاساسية لتحديده.

المبحث الاول : تحديد المجال الاقتصادي.

ان مصطلح الاقليم ليس مصطلحا جديدا في الحياة السياسية، و الاقتصادية في الجزائر، فقد عُرف هذا المصطلح منذ العهد الاستعماري لكن محتواه كان يختلف من مرحلة لاخرى.

المطلب الاول / تطور التقسيم الاقليمي.

خلال العهد الاستعماري، خلصت سياسة الاغتصاب الى تحويل الثروات من السكان الحقيقيين الى المعمرين الاجانب،في اطار تقسيم العمل الدولي. و تم تنظيم المجال الجزائري حسب اغراض و مصالح الطبقة الحاكمة و الوطن الام، فاستقر المعمرون في المدن الكبرى - الشمالية خاصة - بعد الاستلاء على الاراضي الخصبة، و دفع الفلاحين الى المناطق الاقل خصوبة. و قد كانت المدينة هي مركز اتخاذ القرار السياسي ،و تسيير شؤون الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،عن طريق شبكة المواصلات ،حيث امتدت خطوط السكة الحديدية الى قلب الصحراء، لتجر الثروات المنجمية الى موانئ الشمال، ثم الى الوطن الام. و ادى هذا التنظيم المجالي الى ابراز ثلاثة مجموعات محلية متمايزة، و هي :

- البلديات ذات الصلاحيات المطلقة، و التي تتميز باكثرية الاوروبيين، و بانتخاب الاعضاء الاداريين.

- البلديات المختلطة و التي تتميز بكثرة السكان الجزائريين و التي يمثل الحكم الاداري بها اعضاء ممثلون و معينون من طرف السلطة المركزية.
- مجموعة السكان الاصليين الموجودة في المنطقة الجنوبية ،وهي موضوعة تحت مراقبة السلطة العسكرية (1) .

كان هذا التقسيم المجالي يتميز بالطابع الاداري العسكري الذي يرمي الى التحكم في الثروات الطبيعية و البشرية و استغلالها ، و الى السيطرة على التحركات العسكرية .وفي هذا الصدد دفعت ظروف الحرب المستعمر لتجميع السكان الريفيين في المناطق السهلة الشمال ،حيث مع بداية سنة 1956 ، تفجرت البلديات المختلطة و المحافظات الكبرى : الجزائر وهران و قسنطينة ليصبح التراب الجزائري في تاريخ 15 ماي 1963 مقسم الى 15 منطقة ، 916 محافظة و 1577 بلدية تتمتع كلها بالسلطة الكاملة (1) .

و خلال سنة 1956 - في شهر جوان بالضبط - برزت الى الوجود الابار النفطية في الجنوب. مما غير مجرى التاريخ ، حيث ظهرت معطيات جديدة للمستعمر و للثورة معا . فقد لجأت السلطات الاستعمارية الى اتخاذ اجراءات ادارية متنوعة تهدف الى فصل التراب الجنوبي عن البلاد و انشاء دولة مرتبطة به مباشرة . فاصدر بتاريخ 10 جوان 1957 القانون رقم 27-57 الذي ينص على انشاء المنظمة البلدية للمناطق الصحراوية ،و التي تشمل الجنوب الجزائري و المناطق الموجودة شمال المالي النيجر و تشاد ،ولها شخصية اعتبارية و استقلال مالي (2) .

---

(1) وزارة الداخلية و المجموعات المحلية : البلديات الجزائرية .
مجلة المجموعات المحلية رقم 1 ،سنة 1967 .
وزارة الداخلية و المجموعات المحلية (باللغة الفرنسية) .

(2) رابح محبوط : النفط الجزائري .
المؤسسة الوطنية للنشر الجزائر 1974 .(باللغة الفرنسية) .

و لم تعرف هذه المنظمة نجاحا بسبب رفض الجمهورية الاسلامية الموريتانية الانضمام اليها ، و عدم مصادقة المالي على الاتفاقيات المقترحة . و انحلت في شهر ديسمبر سنة 1962 ، مع استقلال الجزائر التي ظلت تناضل من اجل استقلال كامل و شامل .

و غداة الاستقلال ظهرت ظروف جديدة من اهمها مغادرة الموظفين الاوروبيين للمصالح الادارية ، و الصعوبات الاقتصادية و المالية لتسيير البلديات و الحركة السكانية الفوضوية ، مما جعل التنظيم الاداري بين اختيارين : المحافظة على جميع المجموعات ، او تقليص عدد البلديات . و بعد تجارب متعددة تمت الموافقة على الراي الاخير ، حيث اختصر عدد البلديات عن طريق المرسوم رقم 65-246 بتاريخ 30 سبتمبر 1965 ، الى 676 بلدية . و شكلت المجموعات الجنوبية منطقة الواحات ، و هي تشمل 09 محافظات (ورقلة ، جنبات القليعة ، الوادي ، غرداية ، عين صالح ، الاغواط ، تامنراست و تقرت) و هي مقسمت بدورها الى 24 بلدية و تشمل من المساحة 1.232.200 كلم² (1) اي اكثر من نصف المساحة الكلية للوطن (2.381.741 كلم²) .

الى جانب ذلك ، فان الاستثمارات الجديدة المبرمجة في الفترة ما بين 1963-1966 ، لم تكن تتسم بتوطين له مبررات اقتصادية ، وهو ما يعكس غياب مخطط عام يتم فيه تحديد برامج تنمية صناعية اقليمية . لهذا بدأت تظهر ضرورة تحديد سياسة للتهيئة العمرانية في اطار برامج انمائية وطنية شاملة . و قد ظهرت مبادئ و اسس هذه الاخيرة في مشروع المخطط الاول 1967-1969 ، مع وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، الى جانب سياسة التوازن الاقليمي ، و هي السياسة التي تهدف الى احداث توازن عام بين مختلف المناطق بغية القضاء على الفروق الاقليمية .

(1) مجلة المجموعات المحلية ، رقم 1 ، سنة 1967 . سبق ذكره .

و لتكون هذه البرامج مطابقة للواقع الاقتصادي لكل منطقة ، تميزت مرحلة المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ، بتقسيم القطر الجزائري الى 06 مناطق اقتصادية للتنمية .(1) . و هي محاولة جمعت بين الجغرافيين و الاحصائيين و المخططين ، و تستهدف ابراز الفروق الاقليمية و طرح المشاكل الخاصة بكل منطقة مع محاولة اكتشاف و تقييم امكانياتها الانتاجية .

و حسب المعايير التي سمحت بتحديدها فان المنطقة كانت تعني الوحدة الاقتصادية و الاجتماعية المؤهلة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية و التي تسمح بالقضاء على الفروق القطاعية و الاقليمية في الاقتصاد الوطني (2) . و هو التعريف الذي لم يكن يتجاوب مع التقسيم الاداري ، الذي يتطلب تقليص حجم الوحدات الاقليمية قصد التحكم في نموها . مما دفع الى اعادة النظر باستمرار (سنة 1974 ،ثم سنة 1984) في التنظيم الاقليمي و تحديد مفهومه .

المطلب الثاني / تحديد مفهوم الاقليم .

اظهرت التنمية الاقتصادية و التطور السكاني تجاوز الهياكل القاعدية سواء في المجال الاداري او التقني ،حيث اصبحت بعض الاجهزة عاجزة على تحريك عملية التنمية على مستوى المنطقة المكلفة بها ،و استخدام الثروات و التقنيات المتاحة . مما ادى الى تخلف بعض اطراف التراب الوطني في حين عرفت المدن الكبرى تطورا لم يسبق له مثيل . و هو ما زاد في ابراز الفروق الاقليمية .

---

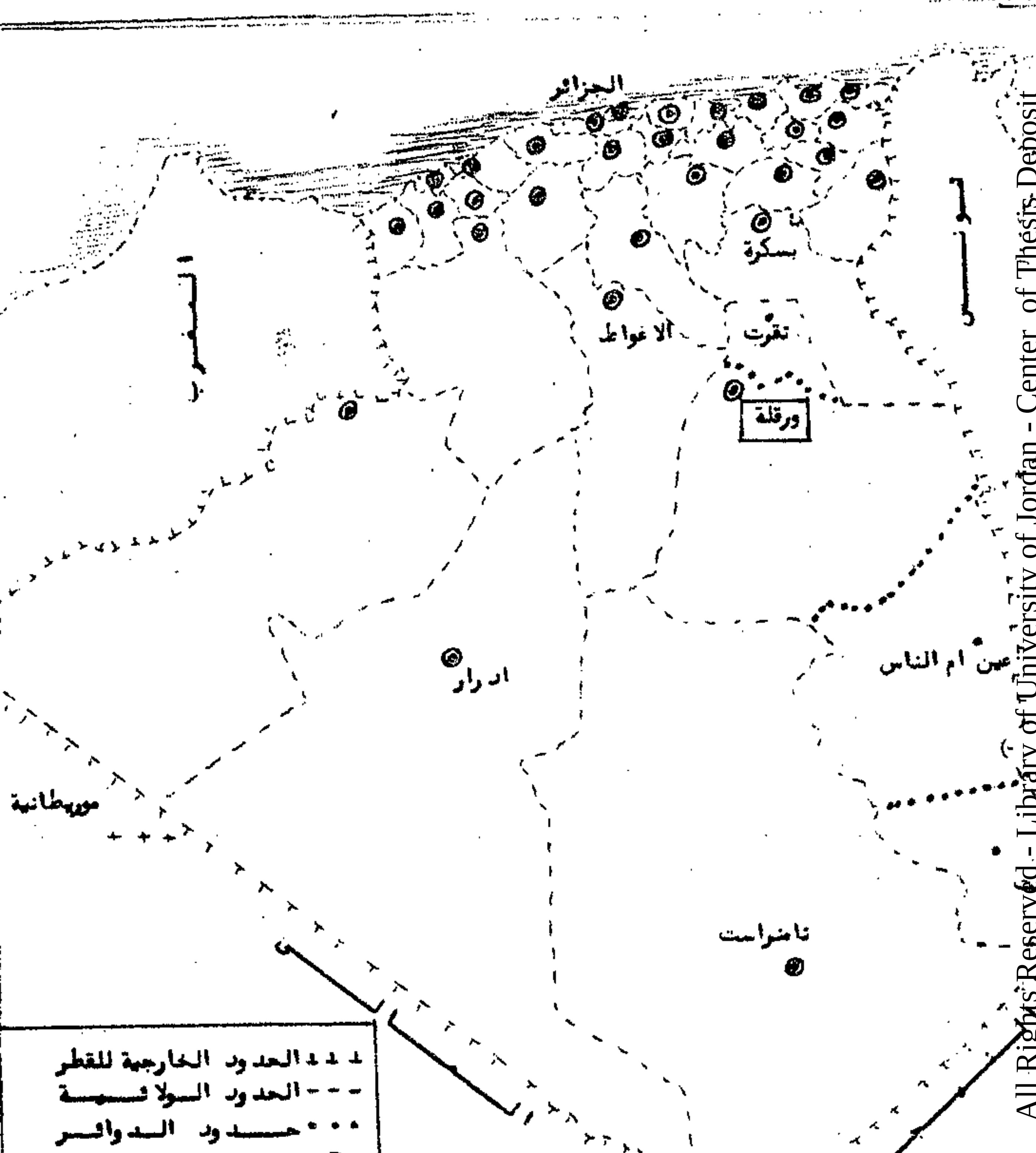
(1) بن حجوجة : مشكلات الاقليم و التقسيم الاقتصادي الاقليمي و التكامل الوطني .
رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية
جامعة الجزائر، 1980 . (باللغة الفرنسية) . ص 60 .

و قد استلزم السعي لتحقيق التنمية المتوازنة ، و الاستغلال الامثل للثروات الطبيعية و البشرية ، اعادة النظر في التقسيم الاقليمي و ضبط تقسيم يكون اكثر تلاؤما ، و يسمح بالتحكم اكثر في مختلف التغيرات المحدثة . و لذا صدر سنة 1974 المرسومين رقم 74-124 و 74-154 ، بتاريخ 12 جويلية 1974 ، و اللذان ينصان على تقسيم القطر الى 31 ولاية ، و يحددان تسميات كل منها و تسميتها . و منذ ذلك التاريخ اكتسب التقسيم الاداري اهمية جديدة ، حيث اصبحت الولاية هي المجموعة المحلية اللامركزية التي تمثل الدولة على المستوى المحلي ، و هي المؤسسة السياسية المدنية التي تجمع و تنسق بين المصالح المحلية و الضرورات الوطنية ، التي يتولى تسييرها مسؤولون ينتخبهم السكان .

ان هذه الصلاحيات جعلت الولاية تتمتع بهيكلة خاصة و اهداف محددة ، كما منحتها الوسائل المادية و البشرية الكفيلة بتحقيقها و سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الموالي .

ان القرار رقم 74-67 الصادر بتاريخ 02 جويلية 1974 ، الخاص باعادة التنظيم الاقليمي . حدد لولاية ورقلة معالمها ونص على تقسيمها الى 64 دوائر و 07 بلديات ، على مساحة 559.234 كلم .

الخريطة رقم 01 : التقسيم الاقليمي لسنة 1974



المصدر : الحولية الاحصائية للجزائر سنة 1979 ، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية .

و باعتبار المساحة الاجمالية 741 381 2 كلم
فان الولاية تغطي 25 ٪ منها .

وقد شكل هذا الاتساع ، الى جانب الطبيعة الصحراوية للولاية و تشتت التجمعات السكانية على مسافات طويلة ، عراقيل متنوعة كانت بمثابة الحواجز الحقيقية الحائلة دون تحقيق مشاريع التنمية . مما كان يقتضي بدعم الهياكل القاعدية و تعبئة تجهيزات خاصة لتنمية هذا الاقليم و هي الضرورة التي ظهرت الحاجة اليها على المستوى الوطني . لذلك جاء القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 افريل 1984 ، ينص على تنظيم اقليمي جديد ، و بمقتضى برفع عدد الولايات الى 48 و عدد البلديات الى 1541 . بناء على مؤهلات التجمعات السكانية .

و سجل هذا التنظيم الجديد تحولا ايجابيا في مجال البناء الاقتصادي مستفيدا من تجربة العشرية السابقة 1974 - 1984 ، حيث كان في المرحلة السالفة يتعين على الولاية تنظيم و تحفيز النشاطات البلدية ، ثم اتضح خطأ هذه الطريقة ، لان عملية البناء يجب ان تنطلق من القاعدة المستهدفة ليتسنى لها الوصول الى القمة . و بالتالي فان مشاكل التنمية المحلية يجب طرحها في الوسط الذي نشأت فيه اولا اي على مستوى البلدية ، حيث يتم معالجة ما امكن منها ثم رفع المسائل المتبقية الى المستوى الاعلى .
و هذا يعني ان الاقليم لم يعد مصطلحا للتعبير من مجال جغرافي ، بل اصبح اداة هامة لتحديد و تنظيم المجال الاقتصادي بالشكل الذي يسمح بطرح و حل مشاكله الادارية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، و الثقافية .

و قد نص القانون الجديد على ترقية دائرة النيزي الى مستوى ولاية تتكون وضعية على 05 بلديات منها 03 بلدية جديدة ، مع ابقاء الولاية القديمة ورقلة وترتفع عدد بلدياتها الى 21 بلدية منها 17 بلدية جديدة . و هو التقسيم الذي نتج عنه اختصار للمساحة الاجمالية للولاية بما يقارب النصف حيث اصبحت تساوي 270.030 كلم². لكن عدد السكان لم يتغير الا بصورة نسبية ، 260.504 مواطن سنة 1985 (1) ، بدلا من 262.552 مواطن سنة 1984 ، و بذلك ارتفعت الكثافة السكانية من 0,97 ساكن / كلم² الى 0.96 ساكن / كلم² ، و هو لا تحول المعدل الوطني .

ان القصد من وراء اعادة التنظيم الاقليمي هو الوصول الى التنظيم الاكثر تجاوبا مع متطلبات التنمية المحلية ، و تحديد المسؤوليات المتزايدة للمجموعات المحلية ، علما ان اداء هذه المسؤوليات على الوجه الاكمل يتطلب اعداد امكانيات مادية و بشرية كفيلة بذلك ، و هو ما سنتعرض له في المبحث التالي .

المبحث الثاني : اهداف و وسائل التنظيم الاقليمي .

كانت المجموعات المحلية الجزائرية ، عقب الاستقلال تسير وفق القواعد الموروثة من النظام الاستعماري . و لم يكن هذا الوضع يتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و لا مع المبادئ الوطنية . حيث كان رفض طرق التنمية الليبرالية التقليدية الذي نص عليه ميثاق الجزائر سنة 1964 ، يعني ان دور المجموعات المحلية الجزائرية لا يقتصر على الخدمات العمومية فحسب ، بل يتعدى ذلك الى ترقية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،

(1) الديوان الوطني الاحصائيات: الاوراق الاعلامية للولايات 1984 - 1985 .

ولذلك كلفت بالعمل على توفير الحقوق الاساسية للمواطنين و تلبية حاجاتهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

و لتحقيق هذه الاهداف السامية تعتبر السياسة الجزائرية المجموعات المحلية بمثابة الوحدة الاقتصادية المتعاملة مع الحكومة قصد تحديد وتطبيق سياسة اقتصادية منسقة و منسجمة . و قد ظهرت هذه الابعاد في مواثيق و قوانين البلدية و الولاية ، و تأكدت في الميثاق الوطني .

المطلب الاول / تطور مهام المجموعات المحلية .

اهتمت السلطات الجزائرية ، منذ البداية ، بقضية اللامركزية في تسيير عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مستفيدة من الدستور الجزائري لسنة 1963 ، الذي يجعل البلدية وحدة اجتماعية سياسية قاعدية (1) ، و هي الوحدة المكلفة بانشاء و تكوين الظروف المادية و المعنوية الضرورية للعيش و تنمية القوى الانتاجية ، وبتوجيه و تنسيق التنمية الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية ، و احداث التناسق بين المصالح الخاصة و العامة . و هي الاهداف التي تأكدت للمجموعات المحلية الجزائرية من خلال مواثيق وقوانين البلدية و الولاية التي ابرزت التصور الجزائري للامركزية . حيث عرف القانون البلدي الصادر في 18 جانفي 1967 البلدية كمجموعة ترابية ادارية اقتصادية اجتماعية و ثقافية قاعدية . فهي القاعدة الاساسية التي منها تنطلق عملية اعادة بناء الدولة و هي بذلك تتلقى التعيينات في كل المجالات التي تمس الحياة .

---

(1) سعيد بن عيسى : مساعدة الدولة للمجموعات المحلية .
ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983 ، ص23 .
(باللغة الفرنسية) .

و على غرار البلدية ، اصبحت الولاية هي الاخرى ذات كفاءة كاملة تؤهلها للتصرف في كل ميادين الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و هو ما تضمنته نصوص القانون الولائي الصادر في 23 ماي 1969 .
و هكذا اصبحت البلدية و الولاية في مرتبة الوحدة الاقتصادية اللامركزية التي تتميز بالحركية و التي يتوجب عليها المساهمة في محاربة التخلف بجميع اشكاله. حيث يعتبر الميثاق الوطني اللامركزية هي العملية التقنية التي تسمح بتطوير مشاركة المجموعات المحلية و الجماهير الشعبية في عملية التنمية الشاملة (1) .

انه بالاضافة الى المهام التقليدية ذات الطابع الاداري ، اسندت الى للمجموعات المحلية اختصاصات جديدة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و هي مهام تتلخص حول التجهيز و الانعاش الاقتصادي بصفة عامة ، التنمية الفلاحية و الصناعية و منها الصناعات التقليدية ، تطوير المنشآت الاساسية لضمان التوزيع و النقل و تشجيع التنمية السياحية . انجاز السكن و تحضير الاسكان و ترقية الحماية المدنية ، الانعاش الثقافي و الاجتماعي .

ساهمت هذه العمليات - بالاضافة الى الاحداث المتلاحقة التي مرت بها البلاد (اجراءات التأميم ، الثورة الزراعية ، التسيير الاشتراكي للمؤسسات)، في تثقيل مسؤوليات الولاية التي اصبح يتوجب عليها مسايرة الاحداث للتمكن من انجاز اهدافها و تحقيق رغبات المواطنين . و لهذا بعد ما يزيد عن عشرية عن صدور قانون الولاية (الامر 69-38 المؤرخ في 23ماي 1969) اصبح لابد من تحديث هذا الاخير و ادخال التحسينات عليه ، فصدر القانون رقم 81-02 بتاريخ 14 فيفري 1981 يتضمن جملة من التعديلات القانونية التي تهدف الى توسيع صلاحيات الولاية و جعلها اكثر تجاوبا مع ما تقتضيه عملية لامركزية المخطط الخماسي 1980-1984 .

(1) الميثاق الوطني ، سبق ذكره ، ص 77.

و في نفس السياق صدر القانون رقم 81-09 بتاريخ 04 جويلية 1981 يقضي بتعديل واتمام الامر 67-24 المؤرخ في 18 فيفري 1967 ، و المتضمن القانون البلدي . و هي تعديلات ترمي الى تحقيق الاجراءات الخاصة بتنشيط و توسيع عملية التخطيط على المستوى المحلي ، مما يقتضي اضفاء زيادة من اللامركزية ، و تدعيم الوسائل لاعداد و لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية ، و قد تضمنت تلك التعديلات اعطاء حرية اكثر لممارسة المبادرة المحلية ، و استقلالية في اتخاذ القرار و تحمل المسؤوليات في انجاز الاهداف المخططة .

المطلب الثاني / تطبيق اللامركزية .

شهدت مهام المجموعات المحلية تصاعدا متزايدا يتماشى مع مختلف مراحل تطوير مفهومها . و لذا فان النصوص القانونية التي اعطتها ابعادا جديدة تمنحها صلاحيات واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تضع بين ممثليها الوسائل الضرورية لتحمل المسؤوليات و تقرير مصير التنمية المحلية ، وذلك من حيث الجانب القانوني التقني و المالي .

- اولا : فمن الناحية القانونية ، اعطت التعليمات الخاصة بالقانون الولائي مفهوما جديدا للولاية ، كما حددت لها دورها الهام في بناء الاقتصاد الوطني ، حيث اصبحت الولاية تعرف بالمجموعة المحلية اللامركزية ، كما اصبح لكل ولاية اسم خاص و مقر خاص ، فيه تجمع المصالح المحلية و تناقش وفقا للقرارات و المصالح الوطنية الكبرى . فالولاية هي الوسيلة السياسية التي تجمع جملة من المصالح المحلية و الوطنية و ترجع تسييرها الى المواطنين . فهي اذن الوحدة التي تكوّن حلقة وصل بين البلدية و الدولة ، و هي العمود الفقري لكل ما يستحدث من تغييرات في اجهزة الدولة .

و لقد كان من الطبيعي ان يتبع هذا التطور في تنظيم الولاية تطور و تعديل في تنظيم البلديات التي يعتبرها الميثاق البلدي المجموعـــات القاعـدية و المراكز الاولية للمبادرة و الدفع في الميـادين السياسي و الاداري و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي . و هو ما اكده الميثاق الوطني الذي ينص على ان " البلدية الجزائرية ليست نوعا من الجمهوريـات المستقلة ذاتيا و التي لها القدرة على التقنين في بعض المواد التي تخصص لهما ،والتي تكون منفصلة عن السلطة المركزية ، انما البلدية الجزائرية مع بقائها مجموعة لامركزية يجب ان تتصرف في اطار وحدة الدولة (1) .

و بناء على ذلك منحت المجموعات المحلية السلطة الكافية التي تمكنها من القيام بالانجازات المكلفة بتحقيقها لضمان تنمية محلية متزنة ، و تلبية كاملة للحاجات الاساسية للسكان . و لم تكن هذه السلطة معنوية فحسب بل و مادية ايـضـــا .

- ثانيا : و من الناحية التقنية، تطلب التوسع في مهام المجموعات المحليـة تطوير الهياكل القاعدية و تدعيمها بالوسائل البشرية و المادية التي، تسمح بتحقيق الاهداف المنشودة للتوازن الاقليمي . حيث وضعت اجهزة اداريـة تعمل على تحسين طرق التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، و حسن تسيير المشاريع المحلية التي يتولى تسييرها على مستوى الولاية هيئتان : المجلـس الشعبي الولائي ،الذي له صلاحيات سياسية و ادارية و اقتصادية واجتماعية و ثقافية ،و الذي يستمد سلطته من الانتخابات الشعبية . (2) و الهيئـــة التنفيذية التي تعين من قبل الحكومة و التي يكلف اعضائها بمـخـتـلـف قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي المحلي (2)

(1) الميثاق الوطني ، سبق ذكره ، ص 78 .
(2) المادة 3 من قانون الولاية رقم 81-02 الصادر في 14 فيفري 1981 .

و يمثل السلطة على مستوى البلدية هيئتان : مجلس المداولات ، و هو المجلس الشعبي البلدي المكون من اعضاء منتخبين (1) ، و جهاز التنفيذ و هو الهيئة التنفيذية البلدية المكونة من اعضاء ينتخبهم المجلس من بين عناصره (2) .

و تهدف مراكز التكوين الاداري المنتشرة عبر كل ولايات الوطن الى تحضير موظفين قادرين على تحمل المسؤوليات في مجالات تأطير و تسيير مهام المجموعات المحلية ، و في ميادين اتخاذ القرار و متابعة الانجاز . و لتحقيق المخططات المتوالية تزودت المجموعات بوسائل للانجاز ، حيث انشأت المقاولات البلدية و الولائية في مختلف مجالات نشاط الاستخدام و الانتاج للسلع و الخدمات . وهي المقاولات التي حلت محل الوكالات و النقابات للاشغال بين البلديات التي اصبحت كفاءتها محدودة في التدخل . ويقد تولت هذه المقاولات - الى - جانب مساهمتها في تكوين مناصب متعددة للشغل - مسؤوليات البناء السكني و التجهيزات الادارية و التربوية و الصحية والجماعية و بذلك ساهمت في انجاز المخططات المحلية للتنمية الى جانب المؤسسات الوطنية و القطاع الخاص .

- ثالثا : اما من الناحية المالية فقد خصصت الدولة للمجموعات المحلية موارد مالية محلية تختلف عن موارد الدولة . و يكلف المسؤولين المحليين بتحضير التنبؤات المالية وطرق انفاقها من خلال الميزانية الاولية و الميزانية الاضافية و الحساب الاداري . و قد تدعم الدولة المالية المحلية بمساعدات خارجية اذا اقتضى الامر ذلك .

و حسب طرق انفاقها فانه يمكن تقسيم الموارد المحلية الى قسمين

---

(1) المادة 2 من القانون البلدي رقم 81-09 الصادر بتاريخ 04 جويلية 1981 .
(2) المادة 116 من القانون السابق الذكر .

كمصــن : ايرادات التسيير و ايرادات التجهيز و الاستثمار (1) . اما الاولى فيجب ان تغطي نفقات التسيير التي تعني المصاريف الادارية . و اما الثانية فهي مخصصة لتغطية التكاليف المدفوعة بمناسبة الاشغال الجديدة ، الاصلاحات الكبرى ، اقتناء تأثيث او اكتساب منشآت .

ان هذه الوسائل القانونية و التقنية و المالية قد وضعت تحت تصــرف المجموعات المحلية لتشكل الدعائم الحقيقية لتطبيق سياسة اللامركزية فـــي مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و تحقيق اهداف سياســة التوازن الاقليمي . و لم تقتصر سياسة التنمية الجزائرية على تحسين التنظيم الاقليمي و تدعيمه بالوسائل الكفيلة بتحقيق اهداف التنمية المحلية فحسب بــل كانت تقترح و تنفذ في كل مرحلة ، تقطعها ، برامج انمائية خاصة الى جــانب المخططات الوطنية للتنمية .

المبحث الثالث : نشاطات التنمية المحلية .

ان البحث عن الرفاهية الاقتصادية و الترقية الاجتماعية التي تنشدها سياسة التنمية الجزائرية ، قد تجسد في مختلف المخططات الانمائية الى جانب برامج التنمية المحلية . و اذا كانت المخططات الانمائية تتصف بشمولــــها لكل جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و بكونها مجملة على المستوى الوطني ، فان برامج التنمية المحلية في اغلبها مشاريع قطاعــــية او اقليمية ، و تعتمد بصفة كلية على تدخل المجموعات المحلية .

لقد ادخلت البرامج المحلية في عدة اساليب قصد تجسيد سياسة التوازن الاقليمي و منح جميع الاقاليم ـ خاصة المحرومة ـ فرصا متساوية لبلوغ الرقـــي و الرفاهة الاقتصادية .

(1) حددت الفقرات 256 الى 258 من القانون البلدي و القرار رقم 67-144 الصادر بتاريخ 31 جويلية 1967 جملة النفقات المتعلقة بالتسيير او التجهيز و الاستثمار .
و قد راجع وعدل هيكلة النفقات و موازين البلديات القرار رقم 84 - 71 الصادر في 17 مارس 1984 في الجريدة الرسمية رقم 12 بتاريخ 20 مارس 1984 .

المطلب الاول / تعاقب برامج التنمية المحلية .

عرفت برامج التنمية المحلية في الجزائر قبل الاستقلال ،حيث ورثت البلاد برنامج نفقات التجهيز المحلي الذي وجد منذ سنة 1959 ،و الذي جاء لتعويض تلك الخدمات ذات الطابع البلدي و التي كانت بدورها تعوض مخطط النشاط البلدي . و قد ضمت هذه البرامج الى المخطط الخماسي للتنمية (مخطط قسنطينة 1959-1963) لتكون الوسيلة المخصصة لتحقيق اهداف هذا المخطط لصالح الارياف . وهي بذلك تعتبر المفتاح الضروري للتنمية المخططة للقطاع الريفي ،الى جانب برامج نفقات تجهيز المقاطعات ،التي وقفت سنة 1964 ، بسبب صعوبة الاجراءات التنظيمية . و انشئت خلال المخطط الثاني للتنمية 1967-1969 مشاريع متنوعة شملت استثمارات ذات الطابع

— الفلاحي : برامج التنمية الاقتصادية الريفية ،

— الصناعي : برامج تنمية الصناعة المحلية ،

— الاجتماعي و الجماعي : برامج التجديد و التجهيز للمجموعات المحلية الصحراوية و المجاورة لها (1)

ان تعدد هذه المشاريع وتنوعها اسفر على تمركز انجازها في بعض المدن الكبيرة ، و تأخرها في المناطق حيث توجد عراقيل ،في الوقت الذي كان الهدف من ورائها تطوير الاقاليم المحرومة لتحقيق سياسة التوازن، و لذلك ادمجت هذه البرامج خلال المخطط الرباعي الاول 1970-1973 ، بغية تشكيلها في اطار موحد . فاعطت برنامج التجهيز المحلي ،الذي نص عليه القانون البلدي في قراراته رقم 135 ،136 و 137 . وقد صاحب هذه الفترة برامج خاصة (ورقلة ، باتنة ، و تيزيوزو . .الخ)و انجازات في البناء المدرسي و التجهيز الاداري و الرياضي و الاجتماعي و تجهيز المجموعات المحلية .

---

(1) سعيد بن عيسى : مساعدة الدولة للمجموعات المحلية .
سبق ذكره .

و استفادت ولاية ورقلة(الواحات سابقا) ، في اطار البرنامج الخاص بقروض تقدر بـ 300 مليون دينار جزائري . و اهتم هذا البرنامج بالمنشآت الاساسية الاجتماعية و الثقافية . و اقتصرت اهتماماته في الميدان الاقتصادي على وحدات تستجيب لطبيعة الاقتصاد المحلي و استغلال بعض الثروات المتوفرة ، حيث خصصت مبالغ لاشغال الري و تنظيم النشاط الفلاحي ، الى جانب انشاء مركزين لتكييف التمور بالاضافة الى مشروع كهربة المناطق المعزولة .

الجدول رقم 01 قيمة استمارات البرنامج الخاص حسب الولايات .

تعيين الولاية	التاريخ	المبلغ
1 - ورقلة	نوفمبر 1966	300 مليون دج
2 - باتنة	فيفري 1968	400 مليون دج
3 - تيزي وزو	اكتوبر 1968	01 مليار دج
4 - مدية	جوان 1969	" " "
5 - تلمسان	جويلية 1970	" " "
6 - سطيف	اكتوبر 1970	" " "
7 - سعيدة	اكتوبر 1971	" " "
8 - الشلف(الاصنام سابقا)	اكتوبر 1972	1100 مليون دج
9 - قسنطينة	جويلية 1973	1800 " "
10 - عنابة	سبتمبر 1973	1800 " "
11 - تلمسان	ديسمبر 1978	01 مليار دج

المصدر : مجلة الثورة الافريقية رقم 747، جوان 1978 .
جبهة التحرير الوطني . الجزائر.

و كان يتم انجاز هذه البرامج مباشرة من طرف الحكومة او من قبل هيئات مختلفة تعين لذلك . لكن مع نهاية المخطط الرباعي الاول و انطلاقة الثاني عوضت كل البرامج السابقة بوسيلة جديدة للتنمية الاقليمية تمثلت في مخطط التطوير الحضري الذي يعنى بتنمية التجمعات الحضرية الكبيرة و المخطط البلدي للتنمية الذي يشمل باقي بلديات الوطن . حيث ابتداءا

من سنة 1976 اصبح لكل بلدية مخطط بلدي للتنمية ، و حضيت 300بلدية من بين البلديات الاكثر حرمانا ، بمساعدات مالية اضافية في اطار المخططات البلدية الخاصة .

و قد صاحب هذه المخططات برامج للصناعات الصغيرة و المتوسطة التي جاءت لتعوض برنامج تنمية الصناعة المحلية . و توازيا مع هذه المشاريع بـرزت تعديلات في وضع و تصنيف التجهيزات او في طرق تسييرها ، حيث انشـأ قسمين من البرامج الاستثمارية : يشمل القسم الاول العمليات و المشاريـع المسجلة من 1967 الى آخر 1973 . و يشمل القسم الثاني العمليات و المشاريع الجديدة المبرمجة في المخطط الرباعي الثاني .

اما الفئة الاولى فبقيت تتبع الطريقة القديمة الانجاز ، لكن الثانية عرفت تجديدا تمثل في تطبيق اجراءات التوزيع اللامركزية ، كما نص القرار رقم 73-135 الصادر في 09 اوت 1973 ، و قـد تبنى المخطط الخماسي الاول 1980-1984 هذه التعديلات و تابع تطوير و توسيع المخططات المحلية الى جانب المخطط الوطني للتنمية . و اهتم على الخصوص بالتهيئة المجالية ، و جعل من بين محاوره الاساسية لتطوير اعمال التنمية على المدى المتوسط و البعيد تنظيم و تعمير المساحات الاقليمية تعميرا عقلانيا و متناسقا . حيث بحثا عن الحلول للمشاكل الجديدة (التجمع السكاني في المدن الشمالية ، و الساحلية خاصة ، الهجرة ، وفقدان قيمة العمل الفلاحي . . . الخ) التي ابرزها عـدم التوازن في التنمية خلال الفترة 1967 - 1980 بادرت سياسة التهيئة المجالية الى اعادة توجيه النمو السكاني عبر التراب الوطني و التخفيف من سرعة نمو المناطق الحضرية ، و ذلك بنقل وسائل التنمية نحو الاقاليم الداخلية للبـلاد و ابقاء السكان في المدن الصغيرة و الارياف.

---

(1) صدر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم 67 بتاريخ 21 سبتمبر 1973 .

و تعتبر عملية اختيار تنمية الهضاب العليا ، خطوة اساسية في تطوير سياسة التهيئة المجالية ، اذ تهدف هذه العملية الى تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة بين الفلاحة و الصناعة و التكوين و الخدمات حول مراكز متوسطة الحجم بدلا من "مواصم" متخصصة . و ذلك اعتمادا على الطاقات البشرية و الاقتصادية المتوفرة . و في نفس الاتجاه اهتم المخطط الخماسي الثاني 5 198 - 1989 بتنمية القطاع الفلاحي و الصناعات الخفيفة في الاقاليم الجنوبية . و ذلك عن طريق استصلاح الاراضي الجديدة و اعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية .

ان هذه النشاطات المختلفة من شأنها ان تفتح الطريق لامكانية تطوير الوحدات الانتاجية الموجودة ، و انشأ مراكز جديدة ، في طريق تحقيق الشروط الضرورية للتنمية الشاملة و المتوازنة . و قد سمحت المرحلة الفارطة من خلال التجارب المتجددة بتحصيل خبرات ساعدت على اتمام مختلفمحاور السياسة المتبعة لتجهيز البلاد و ذلك سواء من حيث تصور نشاطات التنمية ام من حيث اعداد الوسائل ام من حيث متابعة الانجاز .

المطلب الثاني / نتائج برامج التنمية المحلية .

انطلقت برامج التنمية المحلية مباشرة مع بداية الاستقلال و كانت تهدف الى القضاء على مخلفات العهد الاستعماري و آثار الحرب في مختلف الميادين الاقتصادية و الادارية و التقنية . و القضاء على تلك الفروق الاقليمية التي كانت تشكل تباعدا كبيرا بين الشمال و الجنوب و بين المدينة و الريف . و قد تجسد البحث في الحلول الملائمة في تنقل مجلس الحكومة الى المناطق المحرومة لدراسة القضايا المطروحة و حلها في عين

المكان ، حيث انعقد اول اجتماع لمجلس الحكومة في مدينة ورقلة ، المقر الرآسي لمحافظة الواحات في 28 نوفمبر 1966 ، و اسفرت الدراسات على تكويـــن البرامج الخاصة للتنمية ،التي تستهدف تحقيق التوجيهات الاساسية لسياســة التنمية ، الى جانب التعرف على الطاقات المحلية ، و تطبيق سياسة اللامركزية.

و قد سمحت متابعة انجاز برامج التنمية المحلية بتحسينها و ادخـــال الاصلاحات عليها في مختلف مراحل وضعها و تطبيقها ، و بتحقيق الاهداف الوطنية على المستوى المحلي . لقد كانت تجربة برامج التنميـــة المحليـة هـي اللبنة الاساسية لتطبيق سياسة التهيئة المجالية و التخطيط الاقليـمي . غير ان مستوى نضج هذه العمليــة لا يزال بعيدا عن التصور النظــري لسياسة التهيئة المجالية ، حيث رغم التطورات الهامة التي ادخلت في مجال التعريف و محتوى البرامج ، فان البرامج الانمائية بقيت غير منسجمة لاسبـــاب متعـــددة ، منها ما هو راجع الى طبيعة البرامج ذاتها ، و منها ما يعـــود الى مستوى الهيئات المعنية .

اما طبيعة البرامج فقد تميزت بالطابع العلاجي للمشاكل الاقتصاديـــة ، و الاجتماعية المستعجلة ، حيث كانت تنشأ لاصلاح وضع او حل مشكلة فـــي منطقة معينة . و كان الى جانب هذا الطابع العلاجي صفة الارتجال لتدخل السلطة عند وضع الحلول الخاصة للمشاكل المحددة من حيث الزمن و المكان و هو ما يعني انعدام التحليل الاقتصادي الدقيق مع طرح المشاكل علـــى المستوى الجزئي ، اضافة الى الصعوبات التي تجد الهياكل المحلية و ضعف مشاركة السلطات في توجيهها .

اما النواقص المسجلة على المستوى الهيئات فهي متعددة من مرحلـــة الاعـــداد الى مرحلة الانجاز و من اهمها :

— سوء فهم سلم الاولويات في تحديد الحاجات المحلية ،و بالتالي تخصيص الاستثمارات الضرورية لها و توزيعها بالشكل المناسب.

— ضعف هياكل التخطيط على المستويين المركزي و المحلي خاصة ، حيث يوجد نقص كبير في التأطير ، و ضعف في شبكة الربط الداخلية التي تسمح بتنقل المعلومات بين المستويين .

— و يضاف الى ذلك عدم الوضوح في تعريف العلاقات بين الوزارات و المديريات الاقليمية ،و الوحدات المحلية المكلفة بالانجاز، مع انعدام التصور الشامل للتنمية المتكاملة بين مختلف الاقاليم على المديين المتوسط و البعيد .

و يمكن التغلب على هذه الصعوبات عند توفير الامكانيات التقنية والبشرية للتخطيط الاقليمي ، و عند اسناد مهمة اعداد المخططات الى المسؤولين المحليين بناءا على المعطيات الطبيعية و الاقتصادية المتاحة ،التي تختلف من منطقة لأخرى و من حقبة زمنية لأخرى .

ان المعطيات الطبيعية و الاقتصادية هي التي تميز المجالات الاقليمية و هي القاعدة الاساسية التي تنطلق منها المخططات الانمائية ،في اطار سياسة التكامل الاقتصادي . و لهذا يتولى الفصل التالي البحث في الخصائص المميزة لولاية ورقلة .

الفصل الثاني

الموارد الاقتصادية الاقليمية

تكوّن طبيعة الارض الاطار الواقعي للمشاريع الانمائية، حيث يؤثر الوسط الجغرافي في تحديد حجم الهياكل الضرورية، و يؤثر شكل توزيع الثروات الطبيعية على مستوى كثافة المنشآت الاساسية، و انتشار السكان . و لهذه العوامل تأثير حقيقي على طبيعة النشاط الاقتصادي و مسايرة الحياة الاجتماعية و الثقافية، حيث لا يمكن ان يكتب لأي مشروع نسبة معتبرة من النجاح ما لم تضع اخذها بعين الاعتبار، و سنتعرض خلال هذا الفصل لدراسة المعطيات الاساسية المميزة الكيان الاقتصادي موضوع الدراسة، اعتمادا على المعلومات الاحصائية و البيانات الاقتصادية المتوفرة .

المبحث الاول : الموارد الطبيعية :

تقع ولاية ورقلة في الجنوب الشرقي البلاد، و هي تحتل موقعا استراتيجيا هاما من حيث النشاطات التجارية، فهي مشتركة الحدود مع الجمهورية التونسية على مسافة 200 كلم، و مع الجماهيرية العربية الليبية و كذلك مع النيجر .

و يمكن تقسيم المجال الاقتصادي الجغرافي للولاية الى ثلاثة مستويات متباينة : — ففي اقصى الجنوب صخور جبلية (ان حكميت 1900 مترا) ، وهضاب مثلما هو الحال في الطاسيلي و تينهرت .

— و في الوسط كثبان رملية، اهمها الكثيب الشرقي و كثيب اسوان .

و تشكل هذه التداريس الارضية حواجز حقيقية تعرقل كثيرا من المشاريع الهادفة الى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للاقليم.

— اما في شمال الولاية فهنالك سهول" واد ريغ" بتقرت و "واد ميسة" بورقلة. حيث يتم انتاج جل المواد الفلاحية الزراعية و الحيوانية. و تشكل المساحة الفلاحية بالولاية 000 764 4 هكتار وهو ما يعدل نسبة 8.5% من المساحة الاجمالية للاقليم، مثاما يوضح الجدول رقم 05.

و يضاف الى هذه التقسيمات الجيولوجية تأثير عامل المناخ و توافر المياه في تحديد المساحة الزراعية. اما المناخ فهو معروف بشدة الحر في الصيف و قساوة البرد في الشتاء، اذ يمكن تسجيل فارق 50 درجة بين هذين الفصلين و فارق 25 درجة بين الليل و النهار لنفس اليوم. كما يتميز بكثرة الرياح و خاصة منها الرملية في موسم الربيع(مارس-ماي) و التي تشكل عوائق لاستصلاح الاراضي الممكن استغلالها اقتصاديا.

اما سقوط الامطار فهو ضعيف جدا و لا يعتمد عليه في اي انتاج زراعي. انما يتم الاعتماد على المياه الجوفية التي تقدر بما يزيد عن 000 100 كم³، و هي موزعة على اعماق متفاوتة. اهم طبقاتها حوض الألبيان الذي يمتد من نواحي تقرت و ورقلة الى مسافة 100 كلم جنوب عين-ا م الناس،و الذي تنبعث مياهه بعد الحفر على عمق يتراوح بين 200 م و 1800 م بقوة ضغط 25 كلغ/سم. و هي ذات حرارة بين 50 و 60 م°، و تحتوي على نسبة هائلة من الاملاح (1.7 الى 4 غ/ل) ، مما يجعل استعمالها يتطلب معالجة اولية. اما الطبقة الثانية فهي اقل عمقا من الاولى و تحتوي مياهها على رواسب صلبة تفوق 4غ/ل ،و لذا فهي تستعمل لسقي الاراضي الزراعية.

و لهذه الظروف الترابية و المناخية تتميز الولاية بقلة الانتاج الزراعي للتصدير، عدى شجر النخيل المثمر، وهي مرتبطة بشمال البلاد في مجال الحبوب و الخضر الجافة.

المطلب الاول / الموارد الفلاحية.

يسمح اتساع المجال الاقتصادي و تنوع مكوناته الطبيعية بتطوير تنمية الانتاج الزراعي و الحيواني بشكل متوازن.

اولا : الانتاج الزراعي: يعرف الانتاج الزراعي في المناطق الجنوبية بالطبقية، حيث يمكن اجرائه على ثلاثة مستويات، في المستوى الاعلى تكون زراعة النخيل، و في الاوسط زراعة الاشجار المثمرة، و على سطح الارض زراعة السباخ.

أ — زراعة النخيل : اشتهرت المناطق الصحراوية بانتاج فاكهة التمر وتنويع هذا المنتوج الى ما يزيد عن 82 صنفا، اهمها دقلة النور بالدرجة الاولى و يليها الغرس و انواعه، ثم الدقلة البيضاء.

و تعتبر ورقلة احدى الولايات العشرة المنتجة للتمور، و هي تساهم في تموين الانتاج الوطني بحوالي الخمس (19,74٪ سنة 1984) بالنسبة لدقلة النور، و باكثر من ثلث انتاج الغرس و انواعه (36,43٪ لنفس السنة) مثلما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم 9 : مساهمة الولاية في الانتاج الوطني للتمور حسب القطاعات القانونية، سنة 1984، (بالقنطار)

التخصيص	دقلة النور	الدقلة البيضاء ومشتبهاتها	الغرس ومشتبهاته	المجموع
- القطاع الاشتراكي	6380	620	880	7880
- القطاع الخاص	149740	12480	147650	309870
مجموع انتاج الولاية	156120	13100	148530	317750
الانتاج الوطني	790840	628640	407690	1827170
انتاج الولاية/الانتاج الوطني .	19،74%	2،08%	36،43%	17،4%

المصدر : الاحصائيات الفلاحية، الفئة أ وزارة الفلاحة و الصيد .

و قد عرف الانتاج الاقليمي تضائلا ملحوظا، حيث انخفضت مردودية الشجرة المنتجة، خاصة بعد سنة 1978، حين بلغ الانتاج اعلى حجما 604 820 قنطارا، سمح بتغطية 30،83 % من الانتاج الوطني. ثم اخذ يضعف الى ان بلغ 317 750 قنطارا سنة 1984، الحجم الذي لم يغطي سوى 17،34 % من الانتاج الوطني، و بالتوازي انخفضت مردودية الشجرة المنتجة الى مستوى اقل من المعدل الوطني، كما يبين الجدول ادناه .

الجدول رقم 03:

تطور مردودية شجرة النخل (1976 - 1984)

القطاعات	1976				1978		1982		1984	
	المساحة بالهكتار	عدد الاشجار المنتجة (وحدة)	الانتاج بالقنطار	كلغ/ شجرة	الانتاج بالقنطار	كلغ/ شجرة	الانتاج بالقنطار	كلغ/ شجرة	الانتاج بالقنطار	كلغ/ شجرة
ـ الاشتراكي	4150	394 020	108 900	27،6	136 970	34،7	102 810	26	111 290	[illegible]
ـ الخاص	8220	1 150 500	363 630	31،6	467 850	40،6	463 710	40	309 870	[illegible]
انتاج الولاية	12 370	1 450 520	472 530	32،5	604 820	41،6	566 520	39	421 160	[illegible]
المجموع الوطني	71 160	5 657 970	1 815 490	32	1 961 180	34	2 065 000	36	1827 170	[illegible]
انتاج الولاية / المجموع الوطني	٪ 17،38	٪25،63	٪26،02	-	٪30،83	-	٪27،43	-	٪23،04	-

المصدر: الاحصائيات الفلاحية ،السلسلة أ من 1976 الى 1984.

وزارة الفلاحة و الصيد .

يشير الجدول اعلاه ان اعلى مردودية للشجرة المثمرة على المستوى المحلي سجلت سنة 1978 ، بمعدل 48 كلغ/شجرة ، في حين كان المعدل الوطني لا يزيد عن 34 كلغ/شجرة . اما في سنة 1984 فان المردودية المحلية وصلت الى 25 كلغ/شجرة مقابل 32 كلغ/شجرة على المستوى الوطني .

و يمكن ارجاع هذا الانخفاظ في الانتاج و الضعف في المردودية الى عوامل نذكر من اهمها : قلة الزيادة في المساحة المخصصة لانتاج التمور (12430 هكتار سنة 1984 ، مقابل 12370 هكتار سنة 1976)

- تناقص عدد الاشجار 1245490 نخلة سنة 1984 بدلا من 520 450 1 شجرة سنة 1976 .

- يضاف الى ذلك قدم الاشجار حيث اصبح يزيد معدل اعمارها عن ال 50 سنة ، و اخذ جلها يدخل مرحلة الهرم و يحتاج الى التجديد .

- انتشار مرض البوفروة الذي يصيب البلح قبل النضج .

ان الانتاج الاقتصادي للتمور يتطلب من الناحية الطبيعية شتاءا دافئا و صيفا حارا يزيد معدل الحرارة فيه عن 18 درجة ، و هي خصائص متوفرة في الجنوب . اما من الناحية الفنية فان جودة الانتاج تتطلب تحسين نوع التربة و توافر المياه للسقي ، مما يقتضي استخدام المخصبات الصناعية و مواد العلاج ، بالاضافة الى تجهيز القطاع الزراعي بمختلف الوسائل التي تسمح بتطوير الانتاج .

— ب — زراعة الخضر و الفواكه : يضاف الى انتاج التمور بالولاية انتاج كميات متنوعة من الخضر و الفواكه و العلف . و هي في الغالب منتوجات موجهة

للاستهلاك المحلي ، و لذا فان انتاجها يبقى ضعيفا بالنسبة لانتاج التمـر الذي يضاف تصديره الى منتوجات المحروقات . و يشير الجدول من التالـي الى اهم المنتوجات الزراعية لسنة 1984 .

الجدول رقم 04 ـ أ ـ اهم المنتوجات الزراعية (الخضر) لسنة 1984 بالقنطار . *

القطاعات	بطاطس	لفت	طماطم	بصل	فلفل
ـ الاشتراكي	—	470	350	1390	240
ـ الخاص	130	1300	570	1190	560
المجموع	130	1770	920	2590	800

القطاعات	فول	ثوم	خردل	كرنب	منتوجات اخرى
ـ الاشتراكي	120	480	350	—	200
ـ الخاص	310	1210	1360	1280	510
المجموع	330	1690	1710	1280	710

الجدول رقم 04 ـ ب ـ اهم المنتوجات الزراعية (الفواكه) لسنة 1984 بالقنطار . *

القطاعات	الدلاع	الرمان	التين	المشمش	منتوجات اخرى
ـ الاشتراكي	2760	—	20	10	1050
ـ الخاص	2360	120	830	80	8100
المجموع	5120	120	850	90	9150

* المصدر : الاحصائيات الفلاحية ، السلسلة ـ ب ـ
وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية ، سنة 1986 .

و يشير تقرير الولاية المعد للندوة الوطنية الثالثة حول التنمية ، الى ان هذه المنتوجات تمكن من تلبية 14٪ فقط من الحاجات المحلية للخضر و الفواكـــه (1) .

اما مستوى الانتاجية لهذه المواد فهو متغير من سنة لاخرى ، و ذلك بسبب صعوبة تقدير انتاج القطاع الخاص الذي قل ما يلتزم بانتاج سلعة واحدة على نفس القطعة الارضية ، حيث كثيرا ما يغير المزارعون انواعا من المنتوجات بشكل متوال على المساحة الواحدة الصالحة للزراعة ، و هذا يعني انه بالنسبة للسلعة الواحدة تكون المساحة المخصصة لانتاجها متغيرة بين الحين و الاخر ، و كذلك يتغير المردود الزراعي لنفس الارض . و علـــى العموم فان مردودية الهكتار الواحد بالولاية ضعيف ، حيث يمكن تقديره بين 70 و 80 قنطار بالنسبة للبطاطس ، 80 و 100 قنطار بالنسبة للطماطم 75 و 100 قنطار بالنسبة للثوم و البصل .

ان معظم المزروعات سواء منها شجر النخيل او النباتات الاخرى تعتمد على اشغال الري ، حيث يعتبر السقي عاملا اساسيا في تحديد المساحة المزروعة . و نظرا لضعف نشاطات السقي و صرف المياه ، فان نسبة الاراضي المزروعة بالولاية لا تتعدى 0,30 ٪ من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة مثلما يوضح الجدول التالـــي .

---

(1) من تقرير الندوة الوطنية الثالثة حول التنمية ، ولاية ورقلة ، 1985 .

الجدول رقم 05: تطور استغلال الاراضي الزراعية (الوحدة: هكتار)

الموسم الزراعي / تقسيم الارض	1976/1975	1981/1980	1984/1983
المساحة الفلاحية الاجمالية	4764000	4764000	4764000
منها : - مراعي و ممرات	4750000	4750000	4750000
- اراضي غير منتجة	740	680	130
- اراضي صالحة للزراعة	12370	12470	13336
- اراضي سقيـــة	10267	11390	11842

المصادر: — الحوليات الاحصائية للجزائر، 1977/1978،
1980 1982.
— الاوراق الاعلامية للولايات، معطيات 1984/1985

و يقدر مستوى استغلال المياه بـ 48٪ فقط من اجمالي الاحتياطات ، اضافة الى سوء استعمال ما يستخدم منها ، حيث تمتص المجاري الطبيعية ما لا يقل عن 25٪ من الماء قبل وصوله الى الاراضي المراد سقيها . ولذا فان تجهيز القطاع الزراعي بالمعدات الفلاحية ، خاصة منها مضخات السقي، واستبدال المجاري الطبيعية للمياه بقنوات بلاستيكية ، اجراءات من شأنها أن تساهم في ترشيد اشغال الري بالولاية وتزيد في المساحات الزراعية .

و يعتبر استخدام الاسمدة عاملا اساسيا في تنمية الانتاج الزراعي ، غير أن مستوى استعمالها في الولاية لا يزال ضعيفا جدا مثلما يوضح الجدول التـــالـــي .

الجدول رقم 06: استهلاك الاسمدة الكيماوية على مستوى الولاية (الوحدة: قنطار)

الموسم الزراعي / تعيين المادة	1977/1976	1981/1980	1984/1983
امونيترات 33،5٪	1420	2300	2649
سوبر فوسفات 45٪	1350	1950	370
سماد 18،18/12	1980	1000	720
سماد 25،20،0	192	—	107
المجموع	4942	5250	3846

المصادر : التقارير السنوية لانجاز المخطط الوطني للتنمية ولاية ورقلة.

و يؤكد المسؤولون عن القطاع الفلاحي ضعف امكانيات التموين من هذه المواد و قلة استجابتها لما تحتاج اليه النشاطات الزراعية. كما ان كميات المواد الصناعية المخصصة لمعالجة النباتات تكاد تكون غير معتبرة ، كما تبرز ارقام الجدول ادناه.

الجدول رقم 07: استهلاك مواد المعالجة على مستوى الولاية

الموسم الزراعي / تعيين المادة	1977/1976	1980/1979	1983/1982
مواد صلبة (قنطار)	237	395	230
مواد سائلة (لتر)	1324	2500	200

المصادر: الحوليات الاحصائية للجزائر.

ان اهم مواد العلاج المستخدمة في القطاع الزراعي بالولاية هي المبيدات التي تشكل نسبة لا تقل عن 90٪ ، و ذلك بسبب تكاثر الحشرات

الفترة بالانتاج في المناطق التي تكون امكانيات تصريف المياه المستعملة بها قليلة. و يضاف الى النقص الملحوظ في تموين القطاع الزراعي بالاسمدة و مواد العلاج، سوء طرق التموين و عدم اختيار الاوقات المناسبة له، حيث رغم تعديل النصوص المتعلقة بالتموين في هذا المجال، فانه يلاحظ تأخر الهيئات المعنية في التنفيذ باستمرار، و هو ما يفسر ذلك التناقص المسجل في الكميات المستخدمة بين المواسم 1977/1976 -1981/1980 . و سياتي في الباب الثالث اقتراح اجراءات تستهدف تنمية القطاع الزراعي، و فيما يلي استعراض نشاط تربية الحيوانات و انتاج اللحوم.

ثانيا : الانتاج الحيواني .

ان طبيعة المناطق الصحراوية من جهة و المشاكل التي اصبح يعيشها القطاع الفلاحي من جهة اخرى جعلت تربية المواشي بولاية ورقلة تجسد صعوبات كبيرة. حيث تمارس العائلات هذا النشاط بشكل تقليدي و يعوقها في ذلك عدم توفر العلف اللازم بصفة مستمرة نظرا لضعف تساقط الامطار و قلة المساحات المسقية. و تظهر دراسة تربية المواشي بالولاية تاخرا كبيرا في هذا المجال، كما يوضح الجدول التالي.

ان تربية الابل التي تشكل عدد رؤوسها اكثر من عشر (1/10) الانتاج الوطني لسنة 1984 ، على الوتيرة الحالية لاستهلاك لحومها اخذا بعين الاعتبار ضعف اسعارها، توحي بانقراض هذا الصنف من الانعام في اقرب وقت، خاصة اذا لم تتخذ اجراءات وقائية مستعجلة لحمايتها . و في هذا الاطار انعقد الملتقى الوطني الاول حول تربية الابل بمدينة ورقلة في شهر ديسمبر سنة 1986 و الايام الدراسية بمدينة ادرار في افريل 1987، ثم المعرض الوطني للجمل من 27 فيفري الى 02 مارس

الجدول رقم 08:

تطور تربية المواشي بين مختلف القطاعات القانونية. (الوحدة: عدد)

القطاع / أنواع الماشية	1980 القطاع الاشتراكي	1980 القطاع الخاص	1980 مجموع الولاية	1983 القطاع الاشتراكي	1983 القطاع الخاص	1983 مجموع الولاية *	1983 المجموع الوطني **	*/**
ـ الخيل	—	1 160	1 160	—	—	—	—	—
ـ البقر	20	50	70	07	122	129	1403920	%0.00
ـ الغنم	250	557000	55950	500	98500	99000	15664300	%0.00
ـ الماعز	—	63480	63480	—	89000	89000	2809220	%3.16
ـ الابل	—	18400	18400	—	14000	14000	125350	%11.16

المصادر: 1 ـ الاحصائيات الفلاحية السلسلة ب ، 1980
وزارة الفلاحة والثورة الزراعية.
2 ـ الاحصائيات الولائية، المديرية الولائية للاحصائيات و التخطيط
3 ـ الحولية الاحصائية للجزائر 1983 ـ 1984.

1988 بورقلة ، و تستهدف توصيات كل من هذه التظاهرات الحفاظ على هذه الثروة الوطنية و تنميتها .

و تشهد تربية الغنم و المعز تحسنا نسبيا من حيث التكاثر العددي بفضل ادخال بعض الوسائل المستجدة كتخصيص المراتب و وسائل الصيانة و تحسين مستوى التشغيل في القطاع الاشتراكي .

اما تربية الدواجن فقد كانت منعدمة قبل سنة 1980 لكنه مع انطلاق المخطط الخماسي الاول اصبحت تبذل جهود كبيرة في هذا المجال ،حيث خلال هذه السنة بدا تشغيل مركزين ذوي قدرة مؤقتة من (20 000) وحدة ، و تبعه تشغيل خمسة مراكز اخرى للقطاع الاشتراكي بطاقة(30000) وحدة لكل منها سنة 1981 (1) .

ان الانتاج الحيواني بالمجال الاقتصادي الولائي مايزال الى اليوم يتميز بالانتاج للاستهلاك الذاتي مثلما هو الحال بالنسبة للخضر والفواكه ومع ذلك فان لا يقدر سوى على تغطية 18٪ من حاجات المواطنين الى اللحوم الحمراء و ما يربو عن 60٪ من اللحوم البيضاء (2).

الجدول رقم 09 : الانتاج الحيواني لمختلف القطاعات القانونية لسنة 1983 .

القطاعات / المنتوجات	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	الانتاج الولائي	المجموع الوطني	الولائي / الوطني
لحم البقر (طن)	—	190.9	190.9	29245	-
لحم الغنم (طن)	39 8	358.6	398.4	30383	٪01.3
لحم الابل (طن)	—	807.2	807.2	3203	٪25.0
لحوم الدواجن (طن)	160	160	320	—	-
الحليب (الف لتر)	200	1200	1400	—	-
البيض (الف وحدة)	120	120	240	—	-

المصادر: الاحصائيات الولائية . مديرية الاحصائيات و التخطيط الحولية الاحصائية للجزائر 1983/1984 .

ان تتبعنا للنشاط الفلاحي بولاية ورقلة ابرز اهمية القطاع الخاص ، وذلك سواء من حيث امكانياته الانتاجية ام من حيث مساهمته في الانتاج المحلي الزراعي و الحيواني .حيث بالنسبة للامكانيات الانتاجية يملك القطاع الخاص من المساحة الزراعية 000 9 هكتار سنة 1984 منها 91،44 ٪ مخصصة لانتاج التمور، وهي المساحة التي تمكنه من انتاج 97٪ من اجمالي الانتاج الاقليمي لهذه السلعة . و ينتج القطاع الخاص على المساحات الاخرى مختلف انواع الخضر و الفواكه ما يغطي به 90٪ من الانتاج المحلي.

اما الانتاج الحيواني فيعد ضئيلا لدى القطاع الاشتراكي خاصة بالنسبة لتربية المواشي و انتاج اللحوم الحمراء. لكن مساهمة هذا الاخير فيما يتعلق بتربية الدواجن و انتاج اللحوم البيضاء اصبحت معتبرة و تمكنه من منافسة القطاع الخاص، و ذلك بفضل التحسينات التي ادخلها المخططان الخماسيان الاول 1980-1984 و الثاني 1985-1989.

وقد سمح النشاط الفلاحي بنوعيه الزراعي و الحيواني لمواطني الولاية بالحفاظ على نوع من التوازن بين الانتاج و الاستهلاك المحلي ، حيث الى وقت قريب كان يمكن وصف المجال الولائي بالتجانس(3) . لكنه مع ظهور المحروقات عرفت تربية الحيوانات تقلصا صاحبه انقراض في عدد الرؤوس، و كان ذلك خاصة بعد تطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية، في حين لم يعرف الانتاج الزراعي سوى توسعا نسبيا في المساحات المزروعة ، مع وجود امكانيات هائلة غير مستغلة بشكل كاف لتطوير الاقتصاد المحلي و الوطني ، و هي غير مقتصرة من الموارد الفلاحية فحسب، بل و الصناعية ايضا .

---

(1)عن التقرير السنوي لانجاز المخطط الوطني لولاية ورقلة 1981
(2)عن تقرير الندوة الوطنية الثالثة حول التنمية ولاية ورقلة 1985
(3) جوزاف لاجوجي : بيار دلفو، كلود لكور : المجال الاقليمي و التهيئة الترابية . دالوز باريس سبق ذكره.

المطلب الثاني / الموارد المناجمية.

عرفت ولاية ورقلة بداية من سنة 1956 بانتاج المحروقات من عدة مناجم نفطية و غازية.

اولا : الحقول النفطية.

تنتشر الابار المنتجة للنفط عبر كامل التراب الولائي ، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال الخريطة رقم 02 ص 121، و يقع اول الحقول اكتشافا بحاسي مسعود على مسافة 700 كلم جنوب شرق العاصمة و في الشمال الشرقي للولاية ، و هو اهم الحقول النفطية حيث تزيد مساحته من 16000 كلم^2، وتساهم مختلف اباره بانتاج 52،25٪ من اجمالي الانتاج الوطني سنة 1974 ، لكن هذه النسبة اخذت تتناقص لتصل الى مستوى 41،49٪ سنة 1984 ، كما تشير ارقام الجدول ادناه.

و تساهم ابار المنطقة الجنوبية للولاية و التي يتم تجميع انتاجها في عين ام الناس بما يقارب نسبة 30٪ سنة 1974 و 50٪ سنة 1984 ، اما الباقي فهو من انتاج مختلف المناطق الواقعة بين حاسي مسعود و عين ام الناس، و اهمها آبار زارزايتين ، قاسي الطيل ، قاسي العقرب. كما توجد آبار منتجة للنفط قريبا من حقل حاسي الرمل الغازي (ولاية الاغواط) لكن نسبة مساهمتها لا تفوق 02٪ من اجمالي الانتاج الوطني.

و يتميز النفط الجزائري بخصائص فنية تجعله مطلوب على المستوى العالمي ، فهو نفط غير مشبع و ذو كثافة لا تزيد عن 0،8٪ و غني بالمواد الخفيفة. و هي الخصائص التي تجعل استغلاله لا يتطلب علاجا كيميائيا حيث يمكن استخدامه مباشرة في محركات ديزال مثلا بعد عملية تخليص بسيطة.

الجدول رقم 10 :

تطور انتاج النفط الخام و المكثفات (الوحدة: الف طن)

تعيين المنتج / السنة	1974	1976	1978	1980	1982	1984
ـ الشركة الوطنية ((سوناطراك))	35 812	40 423	45 214	41 328	45 512	46 932
ـ الشركات الاجنبية	11 380	9 700	11 981	10 210	344	328
نسبته من الانتاج الوطني	%24	%19،4	%21	%19،8	%0،65	%0،69
ـ اجمالي الانتاج	47 192	50 123	57 125	51 598	45 856	47 260
ومنها انتاج حاسي مسعود	24 699	23592	25 551	24 420	19 169	19 611
بالنسبة المئوية (%)	%52،25	%47،06	%44،67	%47،38	%41،80	%41،49

المصادر : الحوليات الاحصائية للجزائر، سنة 1977 - 1978، 1980،
و 1983 - 1984.

و يضاف الى ذلك انعدام كميات الكبريت التي تصحب عادة النفط الخام بنسب متفاوتة ، و هو الامر الذي يقلل من تلوث المنتوجات النفطية و من تآكل المعادن و يبسط عملية التكرير. و يحتوي النفط الجزائري على قدر كبير من العناصر الطاقوية(46°API). مما يسمح عند تكريره بالحصول على نسبة كبيرة من المشتقات الصناعية المطلوبة في الاسواق الدخلية والخارجية .

و تشير معطيات الجدول السابق ان اعلى مستوى للانتاج حصل سنة 1978 بمعدل نمو سنوي 4،89٪ خلال الفترة 1974 - 1978 ،و ابتداءا من سنة 1979 صار يميل الى التناقص و ذلك معدل انخفاض 3،11 ٪ .
وتعود اسباب ذلك الى عوامل اقتصادية و اخرى تقنية ، حيث تعود العوامل الاقتصادية الى طبيعة سياسة الطاقوية الجديدة التي اخذت تسلكها البلاد و التي اصبحت تعتمد على استخدام معايير الرشادة في استغلال و تقييم المحروقات ، الامر الذي يدعو الى ادخار جزء من النفط الخام لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،في الوقت الذي يجب تكثيف استغلال الغاز الطبيعي و غاز البترول المميع و تصديرهما بدلا من الخام. و تطمح هذه السياسة الى زيادة استغلال المكثفات و تثمينها داخليا ،بدلا من تصديرها خاما . و قد تجسد ذلك في انشاء وحدات لاسترجاع الغاز و المكثفات التي كانتا تحرق قبل سنة 1978 ، حيث منذ ذلك التاريخ شهدت نسبة المكثفات تزايدا ملحوظا .

اما انتاج غاز البترول المميع فقد عرف تقلصا في نسبة مساهمة الولاية الى المجموع الوطني رغم الزيادة في الحجم التي تظهر في الجدول التالي و ذلك نتيجة لتوجيهات سياسة الطاقوية الجديدة التي سبقت الاشارة اليها .

الجدول رقم 11: تطور انتاج غاز البترول المميع .
(الوحدة : مليون طن)

الانتاج / السنة	1980	1981	1982	1983	معدل النمو السنوي
اجمالي الانتاج الوطني	0،888	1،756	1،322	2،286	%39،76
و منه انتاج حاسي مسعود	0،362	0،415	0،476	0،366	%00،00
بالنسبة المئوية	%43،2	%23،6	%20،4	%16	—

المصدر: الشركة الوطنية ((سوناطراك))
في المغرب و التنمية العدد 67 افريل 1984 .

و تجب الاشارة الى ان هذه الارقام خاصة بغاز البترول المميع الاولي أي المستخرج مباشرة من الحقول النفطية بالولاية و الذي يجمع في حاسي- مسعود ، و الحقول الغازية بحاسي الرمل (ولاية الاغواط) . اما بعدالمعالجة فانه يسمح باستغلال غاز ((البوتان))و ((البروبان)) و غاز البترول المميع القابل للتسويق ،الذي يضاف انتاجه الى انتاج الغاز الطبيعي .

ثانيا :حقول الغاز الطبيعي .

يوجد بالمجال الولائي الى جانب مناجم النفط آبار منتجة للغازالطبيعي و هي تتواجد في حقول آلرار،رود النوس، قاسي الطويل ، و صين ام الناس على وجه الخصوص، و يقع حقل آلرار على الحدود الليبية جنوبا ، و تقدر احتياطاته بـ 132 مليار متر مكعب، وقد شرع في تنميته سنة 1978 ،في نفس الوقت الذي شرع في استغلال مناجم رود النوس، و يقع هذا الاخير جنوب حاسي مسعود ، و تقدر احتياطاته بـ 230 مليار متر مكعب التي يضاف

اليها احتياطات احتمالية تقدر ب 51 مليار متر مكعب. اما حقلي قاسي الطيل و عين ام الناس فانهما لا يزالان في طور التنمية.

و توجد احتياطات الغاز الطبيعي بالولاية على شكل غاز مرفق بنسبة 85٪، و هي تحتوي على اجزاء ثقيلة قابلة للاسترجاع، و هي المكتشفات المطلوبة كثيرا للصناعات البتروكيماوية. و من اجل ذلك يطلق على الغاز الجزائري وصف الرطوبة. و تضاف منتوجات هذه الحقول الى إنتاج حقل حاسي الرمل الذي يقع في ولاية الاغواط، و هو احد المناجم المعتبرة على المستوى العالمي، و اكبر حقل منتج للغاز في الجزائر تمّ اكتشافه سنة 1956 وقدرت احتياطاته ب 200 مليار متر مكعب ذلك الحين، اما الان فهي تقدر ب 3 000 مليار متر مكعب.

<u>الجدول رقم 12: تطور انتاج الغاز الطبيعي.</u>
(الوحدة : مليار متر مكعب)

السنة / الانتاج	1980	1981	1982	1983	معدل النمو السنوي
اجمالي الغاز الطبيعي	43،427	65،442	82،055	89،846	٪ 27،42
ومنه انتاج الولاية	22،039	19،742	18،994	19،107	٪ 0،04
بالنسبة المئوية	٪ 50،7	٪ 30،1	٪ 23،1	٪ 21،2	-

<u>المصدر</u>: وزارة الطاقة و الصناعة البتروكيماوية.
عن مجلة المغرب و التنمية العدد 67 سنة 1984.

و تشير معطيات الجدول السابق الى الثبات النسبي لانتاج الغـــاز الطبيعي بالولاية و الى تطوره بشكل ملحوظ على المستوى الوطني ، حيـث تضـاعـف خلال ثلاثة سنوات ، و ذلك بمعدل نمو سنوي يزيد من 27٪ مما جعل نسبة مساهمة الولاية تضعف من سنة لاخرى .

و يوجه انتاج الغاز، بعد سحب الجزء الضروري المخصص لتلبية حاجات القطاعات المحلية ، الى الشمال لتغذية مصانع الغاز الطبيعي المميع،او يوزع عن طريق قنوات الغاز على مختلف القطاعات الوطنية ، او يصدر الى الخارج بعـد تجفيفه . و تتكفل الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز بتسويق و توزيــع الجزء المخصص للاستهلاك الوطني ، حيث تحتفظ هذه الاخيرة بجزء لتمويـــن المراكز الكهربائية المنتشرة عبر التراب الوطني . و يتم تسويق الجزء الاخـر عن طريق شبكة التوزيع ليستهلك كمادة طاقوية في مختلف المراكز الوطـنيـة الصناعية و التجارية و الادارية ، او لدى العائلات . و سنأتي معالجة تفاصيل هـذه العمليات على مستوى الولاية عند دراسة الاثار الاقتصاديةوالاجتماعية للمحروقات ضمن فقرات الباب الثالث .

و تجدر الاشارة هنا الى ان كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تستخدم للمحافظة على وتيرة انتاج و استغلال المناجم او الزيادة فيها ، و ذلك عن طريق الحقن لاحداث ضغط هوائي على الطبقة المنتجة للمحروقات ، ممـــا يضاعف من عمليات تثمين الثروات الغازية . و تمكن هذه العمليات الى جانب عمليات حقن الماء من تدعيم انتاج النفط باكثر من 60٪ عن طريق الضغط المحدث (1) . و تسمح باسترجاع ما يزيد عن 10 مليارات من الغـــاز الطبيعي ، و ذلك في حقول حاسي مسعود فقط ، حيث يقدر حجم الغـاز المسترجع و المخزن في هذا المنجم سنة 1985 ب 67 مليار متر مكعب(1)

---

(1) د . محمد ناصر ثابت : تقييم الثروات : الاسترجاع الموجه .
الاحداث الاقتصادية رقم 17 ، جوان 1987 ص 34-35 (باللغة الفرنسية) .

و هذا يعني ان لهذه العمليات وجه آخر يكمن في الحفاظ من الثروة الغازية بدلا من احراقها ،و هكذا ينتج اقتصاد الغاز، حيث ستصبح الحقول المنتجة للنفط حاليا ، حقولا منتجة للغاز مستقبلا . و بذلك لا تنتهي الاهمية الاقتصادية للولاية مع انتهاء النفط الخام بل تمتد ما دام يمكن افـــادة استخراج الغاز المخزن بها .

لكن الاهمية الاقتصادية لولاية ورقلة ليست موقوفة على انتاج الفلاحي او انتاج المحروقات فحسب بل يوجد بداخلها رصيد آخر من الثـــروات الطبيعية و المنجمية التي لم يشرع في استغلالها بعد ، حيث تضم الولاية تحت بطن الارض مناجم للمعادن الثمينة ، و اهمها مناجم الذهب الموجودة في منطقة "تيرين" بالهقار، و ليس بعيدا منها مناجم الاورانيوم فـــي منطقة " تيمقاوين ـ انيدور" . (1) و هي موارد صناعية لم يشرع في استغلالها لما تتطلب من تجهيزات عالية و تقنيات متقدمة تكلف مبالغ ضخمة . و الى جانب هذه الثروات المنجمية المعرضة للفناء يأتي الاقاليم الجنوبية تزخـــر بموارد طبيعية تؤهلها لتنمية الاقتصاد المحلي و الوطني ، حيث تعتبر عوامل المناخ الصحراوي امكانيات قابلة للاستغلال في كل وقت . اذ يمـكن استخدام الرياح الكثيرة التكرار لانتاج الطاقة الكهربائية بتكلفة زاهدة .فقـد بينت الدراسات العالمية التي اجريت في المناطق الكثيرة الرياح ان كلفـة الكيلو واط (KW) الواحد الذي يتم انتاجه باستخدام المولد الكهربائـــي تكون بين مرتين و اربع مرات اعلى من كلفة ذلك الذي يتم لتنســاجـــه باستخدام محرك هوائي ذي طاقة مساوية (2) .و بالتالي فان الشروع التي الاستغلال المبكر لهذه الطاقة امر من شأنه ان يوفر للبلاد اقتصادا فـــي

---

(1) مارك كوط : المجال الجزائري : تصميمات لتهيئة .
ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1983 ،ص 248 .
(باللغة الفرنسية)

(2) من جريدة المجاهد اليومية رقم 5575 بتاريخ 18 ماي 1983 .

الوقود السائل و الغازي فضلا على كون انتاج هذا النوع من الطاقة لا يتطلب استخدام تجهيزات كبيرة او معقدة و هو ما يقلل من تكاليف المساعدات التقنية و تكاليف الصيانة لسهولة التحكم في التقنيات الانتاجية(1). اما الشمس المشرقة صيفا وشتاءا فهي مصدر آخر لا ينقطع لتوليد الطاقة حيث برزت نتائج الدراسات التقنية لاستغلال هذا النوع من الطاقة(1) و شرع في الاستفادة منه في ولاية ادرار اين يقوم مركز ملوكة بتموين قرية كاملة بالطاقة الشمسية لتلبية مختلف الحاجات السكانية.

و تحتاج التنمية المحلية الى تعدد مشاريع الطاقة لتلبية الحاجة الى كهربة المناطق المعزولة، و مشاريع استصلاح الاراضي الفلاحية و هي بذلك تعتمد بقسط كبير على مدى الاهتمام بالاقاليم المتاخرة والسعي في تحقيق تنمية متوازنة بناءا على الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية و التشغيل الكامل للامكانيات البشرية.

---

(1) المحافظة العليا للطاقة: الحل الشمسي للحاجة الى الطاقة.
الملتقى الدولي حول تنمية المناطق الصحراوية، من 24 الى 26 فيفري 1988، ولاية ورقلة.

المبحث الثاني : الموارد البشرية .

تعتبر القوة البشرية على المستوى الاقليمي احدى الموارد الاقتصادية التي يجب معرفتها و التحكم فيها لوضع خطط انمائية شاملة و متناسقة. اذ يتطلب اعداد الخطة الاقليمية اجراء دراسة تفصيلية عن السكان، من حيث عددهم و كثافتهم و توزيعهم بين الذكور و الاناث و توزيعهم حسب فئات السن، ثم تركيبهم المهني و درجة تعليمهم، مع ملاحظة الفروق في مراكز تجمعهم.

و تختلف هذه المعطيات من اقليم لآخر، و فيما يلي نبرز اهم مميزاتها في ولاية ورقلة.

المطلب الاول / البنية السكانية .

تشير نتائج الاحصاء العام لسنة 1966 ان عدد سكان ولاية ورقلة يقدر بـ 132 319 مواطنا. لكن هذا العدد مالبث ان تضاعف خلال 18 سنة (اي في اقل من عشريتين) ليصل الى 262 552 مواطنا سنة 1984. وذلك بمعدل نمو يقارب 3،9٪ علما بان المعدل الوطني لم يتجاوز 3،06٪. (1) مما زاد في حجم الكثافة السكانية من 1،19 سنة 1977 الى 1،25 سنة 1984 كما يبين الجدول التالي .

(1) النتائج الاولى الموقتة للاحصاء العام للسكان و السكن 1987. نشرة الديوان الوطني للاحصائيات، جويلية - سبتمبر 1987 رقم 16.

الجدول رقم 13: تطور السكان و الكثافة السكانية حسب دوائر الولاية 1977 - 1984 .

تعيين / الدوائر	المساحة: عدد الكيلومترات المربعة	المساحة: بالنسبة المئوية	السكان 1977: العدد	السكان 1977: الكثافة	السكان 1984: العدد	السكان 1984: الكثافة
- ورقلة	250 000	44،70	* 3 981	0،29	112 569	0،45
- حسي ام الناس	206 204	36،87	9 799	0،04	13 514	0،06
- تقرت	20 030	3،58	103 901	5،18	129 380	6،45
- جانت	83 000	14،84	5 219	0،06	7 119	0،08
مجموع الولاية	559 234	100	201 925	0،36	262 552	0،47
المجموع الوطني	2 381 741	-	16 648 000	7،31	20 841 000	8،75
نسبة الولاية الى المجموع الوطني	%23،48	-	%1،19	-	%1،25	-

المصادر: - 1 - مديرية الاحصائيات و التخطيط. ولاية ورقلة.

- 2 - الحولية الاحصائية للجزائر 1983 - 1984.

* تم تعداد العاملين في الصناعات النفطية و الغازية بمعزل عن السكان.

الجدول رقم 14: تطور توزيع السكان حسب الفئة العمرية و الجنس.

1984 – 1977

الفئة العمرية	إحصاء سنة 1977 – الذكور – العدد	الذكور – النسبة	الإناث – العدد	الإناث – النسبة	المجموع – العدد	المجموع – النسبة	سنة 1984 – الذكور – العدد	الذكور – النسبة	الإناث – العدد	الإناث – النسبة	المجموع – العدد	المجموع – النسبة
05 – 00	23023	21,13	22004	23,63	45007	22,28	31191	22	28883	23,81	60074	22,8
17 – 06	31284	28,74	29318	31,49	60602	30	39485	27,85	37799	31,16	677284	2942
58 – 18	48438	44,50	36583	39,30	85021	42,10	63631	44,88	48307	39,82	111938	42,63
59فمافوق	6108	5,63	5187	5,58	11295	5,51	7471	5,27	6320	5,21	13791	5,25
المجموع	108833	100	93092	100	201925	100	141778	100	121309	100	262552	100

المصدر: مديرية الاحصائيات و التخطيط: ولاية ورقلة.

و يشكل عدد سكان الولاية نسبة 1،25٪ من اجمالي السكان في الجزائر، و بذلك تكون ولاية ورقلة في الرتبة الثامنة و العشرين قبل ولايات بشار، ادرار، و تامنراست. و تتميز البنية السكانية للولاية بارتفاع نسبة الذكور بها و التي تبلغ 118٪ سنة 1984 مقابل 116٪ سنة 1977 في حين كانت هذه النسبة على المستوى الوطني تساوي 98٪ سنة 1984.
كما تتميز بسيطرة الفئة العمرية 18 - 59 سنة و هي الفئة التي تناسب المواطنين في سن العمل. و نجد هذه المميزات مبرراتها في ظاهرتين:
- ظاهرة النمو الطبيعي للسكان و الذي يعود الفضل فيه الى تحسين مستوى العيش لهذا المواطنين و الى توسيع الخدمات الصحية.
- ظاهرة الهجرة الايجابية التي يعود مصدرها الى استقطاب الصناعات النفطية و الغازية لليد العاملة المتخصصة و غير المتخصصة. و قد ابرزت هذه المميزات تفوق الاقليم بمعدل شغل يزيد عن المعدل الوطني. حيث يشكل عدد السكان في سن العمل سنة 1984 نسبة 42،24٪ من اجمالي المواطنين في حين كان لا يمثل سوى 24٪ سنة 1977. لكن نسبة المشتغلين فعلا تمثل 20،2٪ من اجمالي السكان سنة 1984 مقابل 19،93٪ سنة 1977 وهي نسبة معتبرة على الصعيد الوطني، اذ لا يمثل معدل الشغل سوى 17،82 ٪ سنة 1984 مقابل 13،78٪ سنة 1977. كما تبين الجدول التالي.

الجدول رقم 14: تطور مؤشرات الشغل

تشخيص	1977 الولاية	1977 الجزائر	1984 الولاية	1984 الجزائر
- معدل النشاط	٪ 24،04	٪17،73	٪ 24،2	٪ 21،39
- معدل الشغل	٪ 19،93	٪ 13،78	٪ 20،2	٪17،82
- معدل العمالة	٪ 80،86	٪ 77،72	٪ 83،81	٪83،30

المصادر: - 1 - مديرية الاحصائيات و التخطيط: ولاية ورقلة
- 2 - الحوليات الاحصائية للجزائر.

و اما توزيع الشغل حسب الجنس فتمثل ولاية ورقلة اعلى نسبة لنشاط الذكور على المستوى الوطني 45،14٪ بالنسبة لسنة 1977 ، في حين كان المعدل الوطني لا يتجاوز 36،59٪ ، و لا تشكل نسبة النساء المشتغلات خارج بيوتهن سوى 1،05٪ (1) .

و تشير الاحصائيات الولائية انه بعد التقسيم الاقليمي الاخير انخفض عدد المشتغلين الى 696 48 مقابل الانخفاض في عدد السكان الجمالي الذي اصبح يساوي 504 260 سنة 1985 ، و بالتالي فان نسبة التشغيل سجلت هي الاخرى انخفاضا الى 18،69٪ . و لاعطاء صورة اكثر وضوحا من الشغل بالولاية يتولى المطلب التالي دراسة هيكلة الاستخدام.

المطلب الثاني / هيكلة الاستخدام بالولاية.

كان لظهور مناجم النفط و الغاز في الولاية آثار بالغة في تغيير طبيعة النشاط الاقتصادي على مستوى المناطق الجنوبية كلها وعلى المستوى الوطني ايضا . حيث في الوقت الذي كان يعتمد السكان المحليون على النشاط الزراعي و التبادلات التجارية ، ظهر سنة 1956 نوع جديد من النشاط الذي استقطب ليس اهتمام هؤلاء المحليون ولا اولائك على المستوى الوطني فحسب بل اهتمام العالم كله. اذ كان اكتشاف مناجم المحروقات في وقت كانت الحرب على اشدها لتفتك الجزائر استقلالها من المستعمر،و من اجل التحكم في ثرواتها بنفسها .و غداة الاستقلال و مع تطور نشاطات هذا القطاع اقبل المواطنون من جميع انحاء القطر على طلب العمل في ذلك المجال الاقتصادي المنتج للمحروقات ، و بهذا الاقبال المتزايد شهدت الولاية توسعا في مجالات الشغل بصفة عامة ، و شهدت نشاطات المحروقات تطورا في حجم

(1) نتائج الاحصاء العام للسكان و الاسكان لسنة 1977 .

استخدام اليد العاملة كما تبين معطيات الجدول التالي .

الجدول رقم 15 : تطور هيكلة التشغيل بالولاية حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع / السنة	1977		1980		1984	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
- الصناعي	15 285	38	17 126	37،7	29 472	46
نسبة فرع المحروقات	%75،52	—	%80	—	%90	—
- الزراعي	9 251	23	10 042	22،1	12 242	19
- البناء و الاشغال	5 230	13	6 740	14،8	8 957	14
- الخدمات والنقل	10 459	26	11 495	25،3	13 295	21
اجمالي الاستخدام	40 225	100	45 403	100	63 966	100
نسبة الولاية الى المجموع الوطني	%1،30	—	%1،43	—	%1،70	—

المصادر: -1- مديرية الاحصائيات و التخطيط، ولاية ورقلة .
-2- الحوليات الاحصائية للجزائر .

يبين هذا الجدول ان اعلى نسبة للتشغيل بالولاية هي لصالح القطاع الصناعي ، و يليه قطاع الخدمات و النقل بنسبة تدور حول %24 ثم القطاع الفلاحي بنسبة متوسطة %21 واخيرا قطاع البناء و الاشغال العمومية بنسبة لا تزيد عن %14 . و مما لا شك فيه ان ارتفاع نسبة الشغل الصناعي تعود الى ظهور النشاطات النفطية و الغازية و التي تستخدم %75،52 من عمال القطاع الصناعي سنة 1977 و %80 سنة 1980 و %90 سنة 1984 . و يجد ارتفاع هذه النسبة مبرراته في انعدام الصناعات التحويلية بالولاية حيث تقتصر نشاطات هذا القطاع على الصناعات الحرفية و التجارية .

و يعود الفضل في ارتفاع عدد العاملين في النشاطات النفطية والغازية لسنة 1984 الى عملية اعادة هيكلة الشركات الوطنية المشتغلة في هـــذا القطاع و التي ادت الى توطين مؤسسات و مديريات اقليمية بالولاية ،و الـــى تطبيق اجراءات القانون الاساسي للعامل التي مكنت من توظيف نسبة كبيـرة من العمال المؤقتين . و تمثل نسبة المشتغلين في فرع المحروقات سنة 1977 حوالي ربع (24،68٪) المستخدمين في هذا القطاع على المستوى الوطـــني و قد كان ذلك ترجمة للاهتمام بالصناعات الاستخراجية و نشاطات البحـــث والاستكشاف و الاستغلال ، لكنه ما ان اخذت سياسة الطاقة تركز على تثمين خامات المحروقات ، بانطلاق صناعات تحويلية داخل البلاد اخذت هذه النسبة تتقلص لتصبح اقل من الخمس (18،7٪) سنة 1984 .

و بصفة عامة يمثل حجم الشغل في ولاية ورقلة 1،30٪ فقط من الحجم الاجمالي على المستوى الوطني سنة 1977 و لم تتغير هذه النسبة الا بشكل غير معتبر حيث اصبحت تمثل 1،70٪ سنة 1984 .و هي نسبة هامة بالمقارنة الى نسبة السكان التي تعدل 1،25٪ من المجموع الوطني ،ولكنها لا تترجم القضاء على مشاكل التشغيل بل هنالك بقية منها .وعلى رأسها مشكلة التأطير.

المطلب الثالث / مشكلة التأطير .

يعد التعليم من العوامل الاساسية التي تمكن المواطن من الارتقاء الـى مستوى اعلى في العلم و المعرفة و الوصول الى درجة ممارسة مسؤوليـــات الحياة ، فهو اداة لتطوير فاعلية القوة العاملة و ادماجها في النشـــاط الاقتصادي . و لهذه الاسباب تضع سياسة التنمية الجزائرية قطاع التعـليم و التكوين في مقدمة القطاعات التي تحضى بالاولوية ،قصد ضمان تكافؤ فـرص الترقية لكل مواطن و ضمان تنسيق العلاقات الانتاجية لمختلف القطاعات .

و في هذا المجال عرف التعليم العام في ولاية ورقلة تحسنا تدريجيا سواء في اعداد الهياكل او في التأطير ، حيث تطور عدد الاقسام من 510 سنة 1976 ، الى 805 سنة 1984 توازيا مع تطور عدد المؤسسات من 70 ، الى 101 . مما سمح برفع عدد التلاميذ من 30 865 ، الى 62 436 تلميذا و نسبة التعليم من 81٪ الى 82،92٪ . لكن هذه الارقام المجملة تخفي بعض المشكلات و الفروق المعتبرة بين البلديات الشمالية و الواقعة في اقصى الجنوب، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال معدلات تشغيل الاقسام و التأطير المبينة في الجدول ادناه .

الجدول رقم 18 : مؤشرات التعليم حسب البلديات للسنة الدراسية 1983/ 1984

تعيين البلديات	نسبة التعليم: المحلة %	نسبة التعليم: لدى الفتيات %	معدل تشغيل الاقسام: مرحلة الابتدائي	معدل تشغيل الاقسام: مرحلة المتوسط	معدل تشغيل الاقسام: مرحلة الثانوي	معدل التأطير: مرحلة الابتدائي	معدل التأطير: مرحلة المتوسط	معدل التأطير: مرحلة الثانوي
— ورقلة	90	71	1/60	1/45	1/22	1/31	1/22	1/22
— حاسي مسعود	87،24	58،21	1/61	1/33	ـ	1/33	1/83	ـ
— تقرت	90	75	1/52	1/43	1/30	1/32	1/24	1/28
— الطيبات	53	30	1/50	1/49	—	1/32	1/23	—
— الحجيرة	57	28،5	1/43	1/48	—	1/27	1/23	—
— عين ام الناس	43	24	1/32	—	—	1/29	—	—
— اليزي	49،66	16،99	1/30	1/32	—	1/33	1/28	—
— برج عمر ادريس	54،45	20،57	1/30	—	—	1/32	—	—
— جانت	60،84	23	1/32	1/44	—	1/31	1/25	—
مجموع الولاية	82،92	64،09	1/54	1/42	1/27	1/31	1/24	1/25
الجزائر	79	70	1/47	1/40		1/32	1/36	

المصدر: مديرية الاحصائيات و التخطيط، ولاية ورقلة.

و تشير ارقام هذا الجدول الى ان نسبة التعليم تفوق المعدل الوطني في بلديات ورقلة تقرت و حاسي مسعود و هي البلديات الواقعة شمال الولاية وا همها . اما في التجمعات الاخرى فانها بعيدة جدا عن المعدل الوطني . كما ان معدل تشغيل الاقسام و معدل التأطير مرتفعان جدا في البلديات الرئيسية و يقعان تحت المعدل الوطني بالنسبة للبلديات الاخرى مما يؤكد وجود فروق كبيرة بين التجمعات الشمالية و الواقعة في اقصى الجنوب بصفة خاصة . و يعود فضل الانخفاض النسبي لهذين المعاملين في المرحلة ثانوية الى عامل تطوير منشآت التعليم الثانوي ، حيث قبل سنة 1982 لم يكن با لولاية سوى ثانويتين للتعليم العام فاضاف اليهما المخطط الخماسي الاول(3) ثلاث ثانويات و اخرى للتعليم التقني ، تم انجازها سنة 1986 . مما يوحي با ن ازالة الضغوط الكبيرة الموجودة في المرحلة الاولى يتطلب جهودا مماثلة و هي الجهود التي تمكن من رفع مستوى التعليم و معدل النجاح الذي تشير الاحصائيات الولائية الى انخفاضه ، حيث بالنسبة للسنة الدراسية 1983-4 198 كان عدد التلاميذ موزع كالتالي : 43 407 في المرحلة الابتدائية 14 706 في المتوسطة و 263 4 فقط في الثانوية ،مما يعني ان معدل النجاح و الانتقال من المرحلة الاولى الى المتوسطة يقع حول 34% و من المتوسطة الى الثانوية حول 29% .

و تشير هذه المعدلات الى ان نسبة كبيرة من الشباب الذين تقع اعمارهم بين 15 و 21 سنة لم يتمكنوا من متابعة التعليم و هم بالتالي طاقات بشرية في حاجة الى تكوين مهني يؤهلهم للدخول في مرحلة الانتاج ،و في هذا المجال تشتمل الولاية على عشرة (10) مراكز للتكوين المهني و مركز (01) للتكوين الاداري و معهد (01) تكنلوجي للتربية الى جانب فرع من المعهد الجزائري للبترول ،و هي مؤسسات متمركزة حول

مدينتي ورقلة و تقرت، و يفوق معدل تشغيلها طاقاتها الفعلية ،نظرا لتزايد الطلب على مقاعدها و لركود هياكل الاستقبال بها ، و بالاضافة الى تحديد مجالات التأهيل و ضعف مستوى التكوين الذي لا يزيد عن "تقني" او "تقني سامي" فان هذه العوامل تشكل عراقيل في مجال التكوين بالولاية و تدفع الشباب الى البحث عن عمل ولو بدون تخصص في احدى الشركات الوطنية او الاجنبية المشتغلة في النشاطات النفطية و الغازية والتي توفر اجورا مرتفعة. و هي الاسباب التي تشرح لماذا تعاني الوحدات الاقتصادية المحلية من نقص في عمال السيطرة و التأطير خاصة ،و تسمح هذه المعطيات بملاحظة انعدام ظاهرة البطالة الهيكلية التي تعني وجود عمال متخصصين يبحثون عن الشغل المناسب، لكن البطالة الموجودة بهذا المجال تعني اولئك الشباب من غير ذوي الاختصاص الذي يبحثون عن عمل ما في النشاطات النفطية بالدرجة الاولى .

ان هذه الموارد البشرية طاقات كامنة تحتاج الى توظيف، وان استغلالها بصفة عقلانية يتطلب اعدادها بالصورة التي تؤهلها للدخول في عملية الانتاج ، و هو ما يتطلب تطوير هياكل التعليم و التكوين ، و تدعيمها بالوسائل المادية و البشرية الكفيلة بذلك ، بالاضافة الى توافر التجهيزات الجماعية و الطبية و الوقائية التي توفر للمواطن اسباب الرقي و الرفاه.

خاتمة الباب

سمحت لنا الدراسة التحليلية لهذا الباب بالتعرف على مختلف الامكانيات المادية و البشرية الكامنة في المجال الاقتصادي لولاية ورقلة ، مع كشف نقـــط الضعف التي يجب الاهتمام بها و مراعاتها لتحصيل تنمية شاملة و متوازنـــة ، تحقيقا لاحد الاتجاهات الاساسية لسياسة الوطنية التي ترمي الى القضـــاء على الفروق الاقليمية و احداث توازن بين مختلف مناطق التراب الوطني بناءا على المؤهلات الاقليمية لكل مجال اقتصادي .

و بهذا المنظور ينبغي ان يكون للمحروقات دور اساسي في احـــــداث تغيرات هيكلية واسعة النطاق لمختلف الوحدات الاقتصادية و الاجتماعيـــة و الثقافية ، و في احداث علاقات تشابكية بين جملة القطاعات الانتاجية ، لضمان انسجامها و تكاملها . و هو ما سنحاول تلمسه من خلال الباب الثالث لهذا البـــحـــث .

الباب الثالث

اثر الصناعات النفطية والغازية على التنمية المحلية والتكامل الاقتصادي

تقديم

بخلاف الدراسات التي تناولت آثار تنمية المحروقات على المستوى الكلي (1)، فان هذا البحث يحاول دراسة العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقليمية، و معالجة مشكلة التكامل في اطار اجتماعي، اي ضمن السياسة العامة للتهيئة المجالية و ذلك عن طريق تتبع التدفقات العينية و النقدية التي تنتج عن النشاطات النفطية و الغازية .

---

(1) انظر:

- حميد سازي : المحروقات في الاقتصاد الجزائري .
المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1975 .
- مصطفى مقيدش: قطاع المحروقات .
ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 .
- د . محمد ناصر ثابت : قطاع المحروقات و التنمية الاقتصادية في الجزائر .
سبق ذكره .

الفصل الاول

الاثار العينية

يترتب على اقامة المشاريع الصناعية تنمية التدفقات السلعية و الخدمية بين الوحدات الانتاجية و الاستخدامية . و هي التدفقات التي تحدث آثارا خلفية و امامية كما اشرنا الى ذلك في المطلب الثاني من المبحث الاول في الفصل الثالث من الباب الاول .

المبحث الاول : الاثار الخلفية .

تمتد آثار السحب الخلفية للصناعات النفطية و الغازية الموطنة في ولاية ورقلة الى مناطق تموينها بالمواد و التجهيزات الضرورية للانتاج . و قد اشار اقتصاديون الى هذه الاثار بالدور التصنيعي للمحروقات (1) .

المطلب الاول : آثار التصنيع الخلفية .

تتمتع المحروقات بطابع خاص يتمثل في قدرتها على تبرير انشاء وحدات صناعية توفر التجهيزات الضرورية لاستغلال المناجم و تحويل الانتاج و تقييمه حيث يقتضي السعي لتكثيف برامج الاستغلال ، يجهز مجموعات البحث و الاستكشاف و التنقيب و الاستغلال بمعدات مناسبة . كما ان السعي لتحقيق شبكة نقل تمكن من توزيع واسع للمنتوجات النفطية على السوق الداخلية تعتمد على توافر الوسائل الكفيلة بضمان هذه البرامج .

اولا : ففي مجال البحث و التنقيب عملت المؤسسات الوطنية للجيوفزياء و لخدمات الابار ، و للتنقيب و لاشغال الابار على تنمية و تطوير الوسائل المادية و البشرية المستخدمة ، و هي المؤسسات المكلفة باجراء :

---

(1) عبد اللطيف بن اشنو : التخطيط و التنمية في الجزائر 1962-1980 ، المطبعة التجارية الجزائر 1980 . (باللغة الفرنسية) .

- دراسات استكشاف المحروقات، و المواد المنجمية الاخرى.
- تعريف و اقتراح التقنيات الحديثة للاستكشاف.
- اتخاذ اجراءات مراقبة الصيانة و سد الابار.
- ضمان التموين بالوسائل و التربة الخاصة بالتنقيب.
- التنقيب لمعرفة و استغلال مناجم المحروقات و الطبقات المائية.

و تستخدم الوحدتان المكلفتان بالتنقيب ((المؤسسة الوطنية لاشغال الابار المنبثقة عن اعادة هيكلة الشركة الوطنية (سوناطراك) و المؤسسة الوطنية للتنقيب التي حلت محل الشركة الجزائرية للتنقيب)) وسائل انجاز هامة تمكنها من البروز بين اكبر الشركات العالمية للحفر. كما توضح ارقام الجدول التالي.

الجدول رقم 17 : وسائل التنقيب المستخدمة
اخر سنة 1984 (بالوحدة)

المؤسسة / الالات	المؤسسة الوطنية لاشغال الابار	المؤسسة الوطنية للتنقيب	المجموع
- الثقيلة	35	20	55
- المتوسطة	13	02	15
- الخفيفة	15	01	16
المجموع	* 63	23	86

المصدر: المغرب و التنمية رقم 82 نوفمبر 1985 ص 13.
عن وزارة الطاقة و الصناعات البتروكيماوية.

---

* تشتغل 08 اجهزة في حقول حاسي الرمل (ولاية لاغواط).

و يضاف الى هذه الوسائل الخاصة استغلال احد عشر (11) جهازا تابع للشركات الاجنبية المتعاقدة . وتجدر الاشارة الى ان هتين المؤسستين تشتغلان داخل الوطن و خارجه،في اطار التعاون مع الدول الافريقية خاصة .

ثانيا: و لمعالجة النفط الخام توجد في الحقول الانتاجية اجهزة متعددة تقوم باجراء سلسلة من العمليات الضرورية قبل الارسال . و يبين المخطط ادناه تتبع مراحل هذه العمليات . اما التجهيزات فتتمثل في :

– وحدات الفصل : و هي الوحدات الموجودة قربها من الابار و التي تعمل على عزل البترول و المكثفات لاجلاء الغاز عن طريق الضغط المتكرر من اربع طبقات

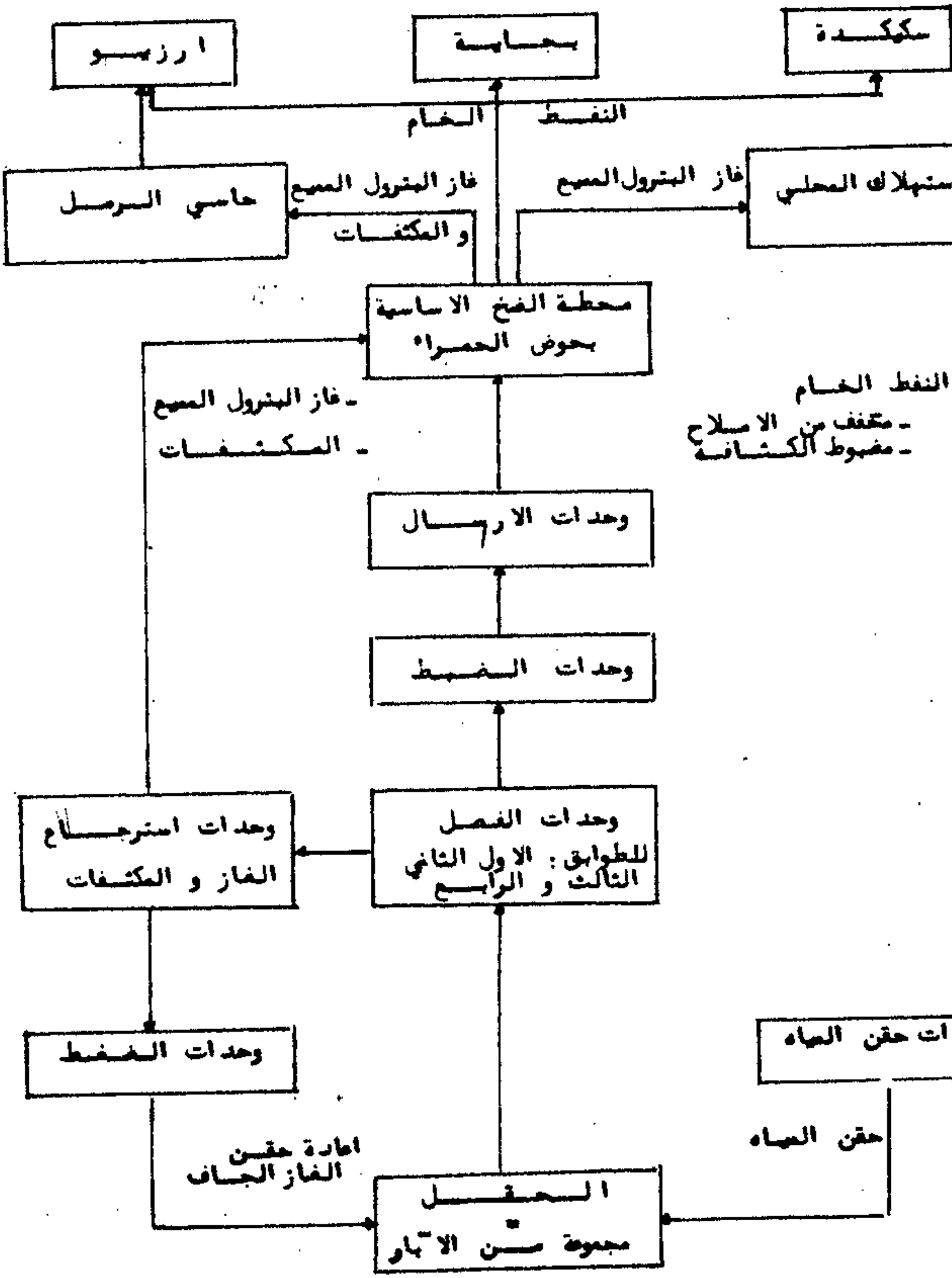
– وحدات الضبط: و هي التي تعمل على تخفيف الاملاح و ضبط كثافة الخام في طرفي خطوط الانابيب.

– وحدات الارسال و هي التي تقوم بارسال الخام المعالج في اتجاه محطات الضخ الرئيسية التي تقوم بتجميعه في عين ام الناس، البرمة ،وهنات مسداره و حوض الحمراء ، حيث يوجه انتاج عين ام الناس الى تونس بواسطة قناة طاقتها 10 مليون طن/سنة ، و يوجه انتاج الحقول الاخرى الى حوض الحمراء و منها الى الموانئ النفطية بالشمال و معامل التكرير عن طريق القنوات التالية :

أ ـ حوض الحمراء ـ بجاية على مسافة 660 كلم و قطر 24 بوصة و بطاقة نقل 17،52 مليون طن/سنة ، و يتفرع عنه انبوب يمتد من بني ـ منصور الى الجزائر العاصمة .

ـ ب ـ حوض الحمراء ـ سكيكدة على مسافة 638 كلم و قطر 34 بوصة و بطاقة نقل 22 مليون طن/سنة .

مخطط الانتاج و النقل
للنفط الخام و غاز البترول و المكثفات



- ج - حوض الحمراء - ارزيو على مسافة 850 كلم و قطر 28 بوصة وبطاقة نقل 22 مليون طن/سنة. و توازيا لهذا الخط يوجد قناة لنقل غاز البترول السائل و المكثف، قطره 12 بوصة و طاقته مليون 01 طن/سنة قابلة للتطوير الى 3،3 مليون طن/سنة، حيث ينقل غاز البترول المميع المستخلص من مناجم النفط بحاسي مسعود الى محطة الضخ الموجودة بحاسي الرمل اين يمجز بالمكثف المستخلص من الغاز الطبيعي لهذا الحقل و يوجه الخليط نحو وحدات آرزيو التي تقوم بفصله لاستخراج البوتان و البروبان و المكثفات.

- وحدات الاسترجاع: و هي الوحدات التي بفضلها اصبح يمكن استرجاع الغاز و المكثفات التي كانت تحرق قبل سنة 1978، و ذلك عن طريق الفصل بينهما و ارسالهما الى الشمال من طريق حاسي الرمل، و يمكن حقن جزء من الغاز في الحقول النفطية ،كما سبقت الاشارة الى ذلك.

- وحدات الضغط: و هي الوحدات التي تقوم باعادة حقن الغاز في الابار المنتجة لابقاء ضغط القاع، و رفع حمولة الاحتيطات القابلة للاسترجاع و في بعض الحقول يتم حقن المياه عن طريق وحدات خاصة.

و تتواجد هذه الوحدات في كل حقل منتج بكثافة نسبية حسب امتداد هذا الاخير ونوعية النفط المستخرج منه. و يتميز حقل حاسي مسعود باحتزائه على وحدتين غاز البترول المميع و اللتين تقومان بمعالجة الغاز الاتي من وحدات الضبط لاستخراجه ،حيث يرسل منه 2800 طن يوميا الى ارزيو عن طريق حوض الحمراء.

ثالثا : اما في مجال انتاج و توزيع المنتوجات المكرورة ،فتتكون مختلف التجهيزات من الوحدات التالية:

أ - ففي مجال الانتاج : يوجد في الولاية 03 معامل للتكرير، اقدمها ذلك المعمل الذي ورثت الجزائر من العهد الاستعماري و الذي انشاء في حاسي مسعود بطاقة انتاجية 000 100 طن/سنة . و يدعمه المعمل الثاني بطاقة انتاجية 000 000 1 طن/سنة الذي انشاء سنة 1979 و قدرت تكاليفه بعد مراجعتها بـ 301،7 مليون دج * . و يوجد المعمل الثالث بعين ام الناس و هو ذو طاقة انتاجية 000 300 طن/سنة ، انطلق سنة 1979 وقدرت تكاليفه بـ 182،6 مليون دج .

و على جانب معامل التكرير يوجد وحدتين للزفت بتقرت طاقة كل منهما 250 طن و 920 طن و تقدر تكاليفهما على التوالي بـ 3،7 مليون دج و 4،5 مليون دج . بالاضافة الى مركزين لتعبئة غاز البترول المميع القابل للاستهلاك ، يقع احدهما في حاسي مسعود و هو تابع لمعمل التكرير و الثاني في تقرت و قدرت تكاليفه بـ87 مليون دج . و قد انطلق في الانتاج سنة 1982 مما سمح برفع امكانيات التعبئة و التخزين كما يبين الجدول التالي :

* دج . تعني دينار جزائري .

الجدول رقم 18 : تطور امكانيات الانتاج و التخزين لغاز البترول المميع ـ سنة 1984

المركز / تصميم	حاسي مسعود	تقـرت	المجموع
ـ أ ـ الانتاج (الوحدة ـ قارورة / ساعة			
ـ بوتان 13 كلغ	1 200	1 200	2 400
ـ بروبان 35 كلغ	600	600	1 200
ـ بوتان 03 كلغ	130		130
ـ ب ـ التخزين الاجمالي (الوحدة ـ طن			
ـ البوتان	150	1 000	1 150
ـ البروبـان	75	150	225
ـ جـ ـ التخزين المكيف (الوحدة ـ عدد القرورات)			
ـ البوتان	100 000	55 000	155 000
ـ البروبان	1 000	600	1 600

المصدر: المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية دليل الوحدة اكتوبر 1986 .

و يوجد الى جانب امكانيات تخزين غاز البترول المميع مراكز لتخزين الوقود و الزفت و المواد الاخرى .

ـ ب ـ و في مجال التخزين تشمل امكانيات الولاية عدة مراكز متنوعة اهمها مخصصة لتخزين الوقود و الزيوت، و هي ذات طاقات مختلفة يمكن بيانها في الجدول التالي .

الجدول رقم 19: امكانيات تخزين الوقود في ديسمبر 1984

تعيين	طاقة التخزين بالمتر مكعب (م³)	تكاليف الانجاز بالمليون د ج .	ملاحظة
- 1 - خزانات للوقود			
- حاسي مسعود	60 579	—	تابعة لمعمل التكرير
- حاسي مسعود	7 692	—	
- حاسي مسعود	330	—	
- تقرت	2 020	07	
- عين ام الناس	19 392	—	تابع لمعمل التكرير
- جانت	3 000	45	
- 2 - خزانات لوقود الطيران			
- حاسي مسعود	1 100	07،5	
- عين ام الناس	600	04،5	
المجموع	94 713	—	

المصدر: المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية .

و الى جانب امكانيات تخزين الوقود و الزيوت توجد بالولاية مستودعات لحفاظ الدواليب و الزفت، تقع ثلاثة منها في تقرت و هي ذات السعة المتوسطة 3 640 م³ و ثلاثة اخرى في حاسي مسعود وهي ذات السعة

المتوسطة 600 3 م³، بالاضافة الى ثلاثة اخرى مبرمجة ضمن مشاريع المخطط الخماسي الاول 1980 - 1984، و تقدر التكلفة المتوسطة للمستودع بـ (08) مليـــــون دج .

ـ جـ ـ اما في مجال التوزيع فتتكون الشبكة الداخلية للولاية من عـــــدة محطات يمكن اختصارها في الجدول ادناه.

الجدول رقم 20: مكونات شبكة التوزيع في ديسمبر 1984

تعيين	العدد	السعة بالمتر مكعب	التكاليف بالمليون دج	ملاحظة
محطات للخدمات	03		12،2	
- قاسي الطويل	01	120	5،5	توزيع غاز البترول المميع
- حاسي مسعود	01	—	1،2	
- البرمة	01	—	5،5	- مشروع -
محطات عادية منها :	19	2 276	71	
- محطة تسيير مباشر	14	2 014	56	
- محطة تسيير حر	02	135	06	
- محطة عادية	03	127	09	
المجموع	22	—	83،2	

المصدر: المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية.

و الى جانب هذا يوجد تحت الانجاز مشروع محطتين من التوزيع الكبير، احداهما في قاسي الطويل و الاخرى في تقرت.

و تجدر الاشارة الى ان ما يميز قطاع المحروقات بصفة عامة ، و الصناعات الاستخراجية الموطنة بالولاية بصفة خاصة ، هو اعتماده على التجهيزات المتقدمة التي يتم استيرادها من الخارج ،حيث يكون انفاق المبالغ الاستثمارية لاقتنائها ضعدم الاثار الخلفية على المحيط الاقتصادي المحلي . الا انه يمكن تلمس بداية لهذه الاثار ، حيث اصبح يتم انتاج القنورات و الخزانات و قنوريات الغاز في شمال البلاد .

و تستخدم النشاطات النفطية على المستوى الاقليمي الانابيب المنتجة بمدينة غرداية (ولاية الاغواط سابقا) ، و الغاز الصناعي المنتج بمدينة ورقلة . حيث تعتبر وحدة الغاز الصناعي احدى المراكز الخمس المنتجة لهذه المادة و الموزعة عبر التراب الوطني (الجزائر ، وهران ، قسنطينة ، عنابة ، و ورقلة) ،انشئت سنة 1976 و تتولى سنويا انتاج 450 000 لترا من "الاوكسجين" ،و 660000 لترا من "الازوط" و 95 طن من "الاستيلان" ،و هي المواد التي تستخدم الصناعات النفطية و الغازية لاغراض التلحيم و التصبير ،باستثناء جزء غير معتبر لبعض الوحدات الاقليمية .

ان اقتصار آثار التصنيع الخلفية لنشاط المحروقات في المجال الاقتصادي لولاية ورقلة على انتاج و استخدام سلعة واحدة ،يعني انه عند محاولة اعداد جدول للمدخلات و المخرجات على المستوى الاقليمي ، فانه لا يمكن تحديد سوى معامل تقني واحد على العمود الذي يوضح مستخدمات الصناعات النفطية و الغازية من مختلف المنتوجات المحلية .

لكنه الى جانب استخدام الاجهزة و المعدات ، توظف نشاطات المحروقات طاقات بشرية متعددة ، يتم استقطابها من داخل الولاية و خارجها .

المطلب الثاني / استقطاب اليد العاملة.

تبين خلال دراسة الشغل (الطلب الثاني من المبحث الثالث، في الفصل الثاني من الباب الثاني ، ان المحروقات هي اهم النشاطات المستخدمة لليد العاملة ، و يهدف هذا المطلب الى بيان آثار التشغيل على المستويين المحلي و الوطني من خلال التخصص المهني .

اولا : هيكلة الاستخدام حسب مستوى التخصص.

اذا ما تساءلنا حول انواع مناصب الشغل التي توفر النشطات النفطية و الغازية بالولاية ، فان الاجابة تقتضي علامة الهياكل المستخدمة لارتباط مستوى الشغل و خصائصه بمعامل الاستثمار، حيث يوضح جس عينات من الوحدات الصناعية الفروق الواسعة في التشكيلات الانتاجية ، كما هو مبين في الجدول التالي .

الجدول رقم 21: تركيب العمالة حسب مستوى التخصص لاهم المؤسسات سنة 1984.

التخصص	المؤسسات الوطنية: للجيوفيزياء	%	لخدمة الابار	%	لتكرير المواد النفطية	%	لاشغال الابار	%	الشركة الوطنية (سونلغاز)	%	الشركة الوطنية (سوناطراك)	%
- اطارات	175	12	251	14	65	04	1094	15	48	5،7	767	04
- عمال السيطرة	311	21،5	663	37	435	23	2719	37	197	3،7	2 393	40
- عمال انجاز	427	29،3	681	38	1 150	62	3441	47	493	59،3	2 380	40
- موقتون	539	37	178	10	205	11			93	11	396	6،6
- اجانب	01		10	06			39	06			30	05
المجموع	1 453	100	1 783	100	1 855	100	7293	100	831	100	5 966	100

المصدر: وزارة الطاقة و الصناعات البتروكيميائية

توضح معطيات الجدول الاخير ان النشاطات النفطية تستخدم نسبة عالية من اليد العاملة المتخصصة ، تقع حول 44 ٪ من اجمالي العمالة ، حيث امام تعدد فرص الشغل اصبحت الولاية محطة استقطاب لليد العاملة ، ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى الوطني و الدولي . و منطقي ان هذه الظاهرة لا تعني انه تم القضاء على البطالة في الاقاليم الجنوبية ، و اصبح لا بد من الاستعانة باليد العاملة المهاجرة ، و الا فما يعني الطابور اليومي امام مكتب تسجيل اليد العاملة ؟

في الحقيقة اذا كانت هناك فرص متاحة للعمل في النشاطات النفطية و الغازية ، فان سكان الجنوب ليسوا مستعدون للعمل في اي منصب ، نظرا لانعدام التخصص لديهم ، بل ينتظرون عملا توفره احدى الشركات النفطية ، او في قطاع البناء بالدرجة الثانية ، حيث يسمح التضامن العائلي للفرد بالانتظار طويلة بحثه عن عمل مناسب . و هو الموقف الذي لا يعني ان السكان يشترطون نوع الشغل الذي يعرض عليهم ، بل هو موقف تفرضه هيكلة العمل و الفروق في الاجور بين مختلف القطاعات (1) ، حيث تبين مطالعة تقارير مكتب تسجيل اليد العاملة بورقلة انه من بين عدد طلبات العمل التي احصاها خلال سنة 1984 ، 28 ٪ هي لعمال لا تخصص لديهم تتمنون الحصول على عمل في قطاع البناء و 31 ٪ منها لعمال مستعدون لاي شغل بدون شرط مسبق ،

---

(1) قبل تطبيق الثورة الزراعية ، كان نظام الاجور في الولاية يتميز بوجود اربع قطاعات مختلفة ، سياتي بيانها في الفصل الشانلي من هذا الباب .

وهذا يعني ان ابناء الاقاليم الجنوبية موجدون في سوق العمل كضحايا لانعدام التخصص لديهم، مما يجعلهم في غالب الاحيان يحصلون على عمل في النشاطات النفطية بصفة مؤقتة.

و تسمح دراسة مستوى التخصصات الى جانب البحث في الاقليم الاصل للعامل باعطاء فكرة واضحة حول توزيع الشغل بين ابناء الولاية و غيرهم، حيث توضح هذه المقارنة انه من بين العمال المشتغلون في المؤسسة الوطنية للتنقيب مثلا 38٪ هم من الاقاليم الجنوبية، من بينهم 64٪ يشغلون مناصب غير ذات اختصاص(1). و هذا يعني انه اذا كان ابناء الاقليم يشغلون اكثر من ثلث (3/1) المناصب التي توفرها النشاطات النفطية و الغازية، فانهم يغطون ما يقارب ثلثي (3/2) المناصب التي لا تتطلب اختصاصا حقيقيا، حيث تنحصر الاختصاصات عندهم في مستوى التقني (مثل الكهربائي المرصص الميكانيكي، سائق الشاحنات الثقيلة و الالات الخاصة) او في الاختصاصات الاولية (مثل الامانة تسيير المخزون او تسيير العمال) و تبقى المناصب الاخرى للمهاجرين الذين سمح لهم تكوينهم بالحصول على عمل دائم و دخل وفير، مما جعلهم يستقرون مع عائلاتهم في مقر الولاية او في حاسي مسعود: المدينة.

و يلاحظ ان اغلب الاختصاصيين من العاصمة و القبائل الكبرى بالدرجة الاولى ثم من الاوراس و الهضاب العليا بالدرجة الثانية، و يعود ذلك الى اسباب تاريخية واخرى طبعية، فاما الاسباب التاريخية فترجع الى ظهور المحروقات و تنمية النشاطات النفطية غداة الاستقلال، اذ مع ارتحال المعمرين و عودة المهاجرين الى البلاد كانت مناصب الشغل متوفرة بشكل هائل خاصة في الجنوب حيث الصناعات النفطية و الغازية في طور التكوين، مما يجعل المغترب

---

(1) جون بصون: بلدة ورقلة و المزاب: الشغل و التعمير في الصحراء الجزائرية.
كراس التهيئة العمرانية، رقم 8، اكتوبر - ديسمبر 1979، ص 6.
(باللغة الفرنسية).

الذي لا يجد عملا لائقا في الشمال يتجه نحو الجنوب بحثا عن شغل في النشاطات النفطية التي توفر فرصا متعددة و اجورا مرتفعة.

و يعود العامل الثاني الى تطور مراكز التعلم و التكوين بالشمال بوتيرة اسرع منها في الجنوب، حيث تسيطر عقليات الاجداد الذين يفضلون مساعدة ابنائهم في الحقول و المراعي عن ارسالهم الى المؤسسات التعليم. و هو ما يشرح ارتفاع نسبة العمال المتخصصين من ابناء الشمال الموجودون في القواعد الصناعية و الحقول المنتجة، حيث تبلغ هذه النسبة 74٪ عند المهاجرين من القبائل الكبرى و العاصمة، و 67 ٪ عند المهاجرين من الهضاب العليا، و 47 ٪ فقط من ابناء الجنوب. و يشغل اعمال الانجاز و الحراسة عمال يرجع اصلهم الى مراكز عرفت باستيطان الرحل، فهم اولئك الذين لم يتلقوا تعليما قط. و تعتبر ظاهرة استقطاب النشاطات النفطية و الغازية لليد العاملة على المستوى الوطني احدى مظاهر تدعيم التكامل الاقليمي.

اما التشغيل المؤقت فقد خصص لليد العاملة المحلية، منذ سنة 1978 قصد محاربة انتشار الاحياء القزديرية، و يكلف العمال المؤقتون باعمال الانجاز، حيث تقتضي ضرورة تنقل شركات الابحاث و الاستكشاف تشغيلهم عن طريق التعاقد القابل للتجديد لمدة ثلاثة اشهر، و التخلص منهم عند انتهاء الاعمال و مغادرة المنطقة. و بهذه الطريقة يكون العمال المحليون سجناء الظروف مع نزول و ارتحال الشركات، و "يدفعون ثمن الامية" (1) التي تشمل 70 ٪ منهم.

---

(1) جون بيصون: بلدة ورقلة و العزاب: التشغيل و التحضر في الصحراء الجزائرية. سبق ذكره.

و لهذه الاسباب يمكن القول بان درجة التكوين لسكان الولاية لا يزال بعيدة عن المستوى الذي تتطلب الصناعات النفطية و الغازية لاستيعاب التجهيزات المستخدمة ، مما دفع السلطات الى السعي لترقية التكوين .

ثانيا : ترقية التكوين .

لم يقتصر هدف السلطات المركزية و المحلية في مجال القضاء على ظاهرة عدم الشغل على توفير مناصب عمل متزايدة سنويا فحسب، بل اهتمت كذلك بتكوين الافراد و اعطائهم الكفاءة اللائقة لاعدادهم، و استيعابهم للوسائل المتطورة المستخدمة .

و في هذا المجال عاش قطاع المحروقات تجربة فذة ، حيث قبل الاستقلال كانت النشاطات النفطية تتسم بوجود عمال جزائريين اغلبهم من غير ذوي الاختصاص في حين كانت مناصب الادارة و الاستيعاب و التأطير التقني في حوزة الاجانب. و كانت لهذه الظاهرة آثار سلبية ابان تاميم مناجم المحروقات خاصة ، حيث لم يكن من السهل تغطية هذه المناصب ، و هو ما دفع الدولة الى نشر مراكز و برامج لتكوين بشكل مكثف، حيث يوجد تحت وصاية وزارة الطاقة و الصناعات البتروكيماوية معاهد سامية لتخريج المهندسين المتخصصين المؤهلين لاستيعاب مختلف مراحل النشاط الاقتصادي ،و قد حضيت ولاية ورقلة بفرع من المعهد الجزائري للبترول ، اضافة الى مراكز للتكوين الذاتي .

-1- انشئ المعهد الجزائري للبترول في حاسي مسعود بموجب القرار 65-259 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1965 ، و الذي ضبط بالقرار 73-51 في 28 فيفري 1973 . و فتح ابوابه للتكوين سنة 1966 في عشرة (10) اختصاصات مرتبطة باعمال انجاز النشاطات النفطية ، حيث يلقن

التعليم حسب ثلاثة محاوير، و هي :

- الاستكشاف: و تشمل دراسات الجيولوجيا ، الجيوفيزيا، التنقيب ،و وسائل التنقيب،والتصويرالرسوم .
- الاستغلال : و يشمل دراسة الانتاج في بطن الارض،وعلى السطح، التنقيب و اعادة التنقيب.
- الصيانة: و تشمل مجالات الالكتروميكانيك ، الاجهزة الالكترونية ، و اجهزة القياس.

و يستقبل المعهد الطلبة من مستوى الباكالوريا شعبة الرياضيات،العلوم و التقني ، الذين يتم تكوينهم عن طريق تربصات تدوم بين 18 و 26 شهرا حسب الاختصاص، للتخرج بمستوى تقني او تقني سامي . سمح الفرع الولائي منذ انطلاقهالى غاية 1982 بتكوين 1290 متربصا من بين 4483 ،مكونين على المستوى الوطني ، و يوجد من بين المكونين محليا 43 اجنبي (1) .

ان امكانيات التكوين بهذا الفرع ضعيفة جدا ، حيث يحتوي 180سريرا مقابل 452 متربصا ، و معدل 2000 مترشح كل سنة ، اضافة الى قلة المنشآت الاساسية الضرورية و نقص الالات البداغوجية و صعوبة توظيف و الحفاظ على المكونين ، الجزائريين خاصة ، حيث يشتغل بالمعهد 101عاملا و34 معلما ، 55٪ منهم جزائريون . و تعود اسباب ضعف هذه النسبة الى هيئة التدريس للاساتذة الجزائريين التي تحكمها نصوص الوظيفة العمومية اضافة الى صعوبة الحصول على السكن العائلي نظرا لضعف امكانيات المعهد .

---

(1) عن : - مديرية الصناعة و الطاقة ، ولاية ورقلة .
تقرير حول نشاط فرع الطاقة سنة 1982 .
- وزارة الطاقة و الصناعات البتروكيمائية .
ملف الطاقة و الصناعات البتروكيمائية .

ـ ب ـ المراكز الذاتية للتكوين: يوجد الى جانب فرع المعهد الجزائري للبترول، مراكز ذاتية للتكوين و هي المراكز التي عملت الشركة الوطنية (سوناطراك) على تكثيفها في كل مجمع صناعي قصد ترقية تكوين العمال و تحسين مهاراتهم، ايقانا منها بان "تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية مرتبط بتوافر الاشخاص المكونين، و القادرين على تحمل مسؤوليات النشاط الاقتصادي الوطني مع ضمان استيعاب و تسيير و تنمية آلة الانتاج خاصة" (1)

و يوجد في حاسي مسعود اربعة (04) مراكز من بين العشرة (10) الموزعة عبر التراب الوطني، و يعطي الجدول الاخير تاريخ انطلاقها، و قدراتها الى جانب التخصصات المبرمجة بها.

الجدول رقم 22: مراكز التكوين الذاتية بحاسي مسعود

المؤسسة الوطنية	تاريخ الانطلاق	القدرة	الاختصاصات
ـ مديرية الانتاج (سوناطراك)	1967	160	مكانيك + تدخل
ـ المؤسسة الوطنية للتنقيب	1969	080	حفر + ميكانيك + كهرباء
ـ المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء	1971	030	دراسات طبوغرافية + قياسات
ـ المؤسسة الوطنية لاشغال الابار	1977	240	تنقيب + صيانة + نقل

المصدر: مديرية الطاقة ولاية ورقلة، فبفري 1987.

(1) محمد ناصر ثابت: قطاع المحروقات و التنمية في الجزائر. (سبق ذكره).

و يضمن التكوين الملقن في هذه المراكز تعليم بعض الاختصاصات الضرورية لتحقيق التناسق بين العمل و الاجهزة المستخدمة في مجالات البحث و التنقيب و لاستخراج و المعالجة. و هي التخصصات التي تشمل مجالات الدراسات الجيولوجية و الطبغرافية و التنقيب و المكانيك و الكهرباء و النقل و الصيانة.

ان مجهودات تكوين اليد العاملة في نشاطات المحروقات، ليست سوى جانبا من الجهود التي تبذل الدولة في ميدان التربية و التكوين و التي سبقت الاشارة اليها ضمن فقرات المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني، و اختص هذا المطلب بابراز آثار النشاطات النفطية والغازية على ترقية التكوين لتحقيق الاستجابة الى العمل المتخصص الذي يتطلبه التحكم في التجهيزات المستخدمة. و قد تبين من خلال دراسةالمعطيات السكانية ان بالولاية طاقات بشرية هائلة تتطلب اعدادا يتناسب والمعطيات التقنية الحديثة، و يؤهلها للاندماج في عملية التنمية الشاملة. و هو ما يقتضي توسيع مجالات التكوين الى جوانب عملية تفوق دراسة التربة و الحفر الى مخابر الاختراعات و الاستكشافات الجديدة لاستخدام المحروقاتوتقييمها محليا، حيث يمكن اضافة تخصصات جديدة و رفع مستوى التكوين لتخريج المهندسين و الاطارات الادارية التي تكلف بالتسيير و التسويق،الى جانب التقنيين السامين المكلفين بالانجاز، و تعديد الاختيارات امام المتخرجين وذلك باعطائهم فرص العمل الحيوي سواء في الحقول النفطية او الغازية او في معامل التكرير و التحويل، او العمل النظري سواء في التعليم او مخابر البحث، لتطوير استخدام المحروقات و تنمية آثار السحب الامامية لها.

المبحث الثاني : الاثار الاساسية

من بين الاهداف الاساسية التي حددت السياسة التنموية لقطــــاع المحروقات، ضمان اشباع حاجات الاقتصاد الوطني من منتوجاته المختلفة، حيث تكون الطاقة المحرك الاول لانطلاق عملية التنمية الشاملة، و تكــوّن سلسة المنتوجات المشتقة حلقات الوصل لاحداث تفاعل في العــلا قــــات التشابكية بين مختلف الوحدات الانتاجية و الاستخدامية، قصد تدعيم عملية الاندماج القطاعي و التكامل الاقتصادي .

و لا يتسع مجال هذه الدراسة لبحث انواع المنتوجات المشتقة و تحديد مجالات استخدامها، اذ الهدف منه معالجة المشكلات التطبيقية لادمـــاج الصناعات النفطية و الغازية في الاقتصاد المحلي و استخلاص احسن الطرق لتدعيم القاعدة الاقتصـاديــة، و ذلك من خلال تتبع استخدام المنتوجات المكررة و الطاقة الكهربائية لدى مختلف الوحدات القطاعية و الاقليمية .

المطلب الاول / استخدام المنتوجات المكررة .

ان الخصائص الفنية التي تتمتع بها المنتوجات المكررة كالسهولة في النقل و التخزين و قوة الفاعلية ،كانت الاسباب الرئيسية الدافعة الى التوسع فـي استعمالها بشكل متزايد . و لهذا شهد استخدامها تطورا ملموسا علـى المستويين الوطني و الاقليمي ، مثلما يوضح الجدول ادناه .

الجدول رقم 23 :

تطور استخــــدام المنتـــوجات المكررة
(الوحدة طن)

المواد / السنة	1975	1978	1981	1984	معدل النمو 1978 - 1984
- الوقـــود					
1- الولاية	-	55 244	144 088	271 939	%30
2- الوطن	2 230 000	2 955 084	3 766 804	4 785 334	% 8،3
2/1	-	% 2	%3	%5،6	-
- الزيــوت					
1- الولاية	-	14 604	8 672	9 794	% 6،4-
2- الوطن	77 500	100 524	122 083	150 610	% 6،9
2/1	-	%14	%7،1	%6 5	-
- الـزفت					
1- الولاية	-	26 782	7 583	25 716	%00،0
2- الوطن	126 417	176 063	187 187	324 374	%17
2/1	-	%14	%4	%7،7	-

- المصدر : المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية .
- 1/ 2 تعني نسبة الولاية الى المجموع الوطني .

تشير ارقام الجدول اعلاه الى تزايد الاستخدام المحلي لمادة الوقود بمعامل يفوق ثلاثة (03) اضعاف المعدل الوطني. و يمكن شرح هذه الظاهرة من خلال زيادة عاملي العرض و الطلب.

اما زيادة الطلب فتعود الى المشاريع الجديدة التي عرفتها الولاية واهمها اعادة الحياة الى مطار تقرت سنة 1982، و انشاء مطار جانت و توسيع مطار المنزي، و تكوين مناطق للنشاط الاقتصادي بتقرت و ورقلة خلال المخطط الخماسي الاول. و اما زيادة العرض فيعود الفضل فيها الى انطلاق معملي التكرير (حاسي مسعود و عين ام الناس) سنة 1979 ليدعما انتاج المعمل الاول الذي كان لا ينتج سوى الغازوال و الوقود العادي و نفط الاضاءة، لسد حاجة الصناعة الاستخراجية، و منذ ذلك التاريخ اصبحت منتوجات الوقود متنوعة و تغطي كل الحاجات المحلية.

و تشير معطيات سنة 1978 الى ارتفاع حجم استهلاك الزفت خلال الفترة 1971 - 1976، و التي توافق عملية اتمام انجاز طريق الوحدة الافريقية الذي يمتد 1 100 كلم جنوب ورقلة. كما تشير ارقام سنة 1984 الى ارتفاع حجم استهلاك هذا المنتوج خلال المخطط الخماسي الاول، تماشيا مع توجيهات سياسة التنمية نحو تدعيم القطاعات الاستهلاكية، حيث تم توسيع نشاطات قطاع البناء و الاشغال العمومية، الى جانب انجاز المنشآت الاساسية.

و يشير التوزيع الاستهلاكي للمواد المكررة علي مختلف القطاعات الى استحواذ القطاع الصناعي على حصة 76٪ من الوقود، و 85٪ من الزيوت و الزفت كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم 24 : استخدام المواد المكررة حسب القطاعات بالنسبة المئوية سنة 1984 .

تعيين القطاع	الوقود	الزيوت	الزفت
أ ـ الاستهلاك الانتاجي	76	85	85 7
ـ الفرع النفطي	66	76	16،6
ـ الشركة الوطنية للكهرباء	08	02	-
ـ الصناعات الاخرى	02	07	*69،1
ب ـ الاستهلاك النهائي	24	15	14 3
ـ شبكة التوزيع	23	08	-
ـ الادارات	0،06	04	14،3
ـ قطاعات اخرى	0،04	03	
المجموع	100	100	100

المصدر: المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية .

* توجه الكميات المقابلة لهذه النسبة الى قطاع البناء.

و يتبين من خلال ارقام هذا الجدول ان الفرع النفطي يستهلك ما يزيد عن 87٪ من اجمالي الوقود و 89،4٪ من اجمالي الزيوت الموجهة للقطاع الصناعي . و باضافة حصة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز من مواد الوقود و التي تمثل 10،5٪ من اجمالي استهلاك القطاع فانه لا يتبقى للصناعات الاخرى سوى 02،5٪ من هذه المادة و هي نسبة ضعيفة جدا و تعكس انعدام الصناعات التحويلية في الولاية . و تعود اسباب ارتفاع حجم استهلاك الفرع النفطي للوقود و الزيوت الى حجم الطلب على الطاقة الضرورية لتشغيل الوحدات الصناعية ،حيث يشتغل بعضها 24 ساعة يوميا و لا تتوقف الا لتصليح العطب المحدث بها .

اما انتاج الزفت فهو موجه اساسا الى قطاع البناء و الاشغال العمومية حيث يسجل هذا القطاع استهلاك 80٪ من اجمالي استخدامات القطاع الصناعي ، و توجه النسبة المتبقية 08،9٪ لتغطية طلب النشاطات النفطية لتعبيد الطرق الموصلة الى الابار المنتجة بصفة خاصة ، اضافة الى بعض الاشغال .

و تجد الوحدات الاقتصادية الموطنة في الولاية - خاصة منها الواقعة في اقصى الجنوب - نقصا كبيرا في التموين بالمنتوجات المكررة ، حيث يتعين على الفرع النفطي تموين ولايات الاغواط و تامنراست و بسكرة و بعض البلديات من الولايات المحيطة : الجلفة ، سطيف ، و ادرار بالمنتوجات المكررة ، خاصة منها انواع الوقود و الزفت مثلما توضح معطيات الجدول التالي .

الجدول رقم 25 : استخدام المنتوجات المكررة ، حسب التوزيع الاقليمي ، بالنسبة المئوية ، سنة 1984 .

الولايات / المواد	الوقود	الزفت
- ورقلة	41	60
- الاغواط	17،6	22
- تامنراست	05،9	17
- بسكرة	10،3	-
- مناطق اخرى	25	-
المجموع	100	100

المصدر : المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية .

توضح ارقام الجدول اعلاه ان ولاية ورقلة هي المستفيد الاول من استخدام الوقود و الزفت ، حيث تستهلك على التوالي 41٪ و 60٪ من اجمالـــي مبيعات هتين المادتين ، و تليها ولاية الاغواط باستهلاك 17،6٪ و 22 ٪ من نفس المادتين ، اما النسب المتبقية فهي موزعة على مختلف البلديات من الولايات المجاورة .

و تشكل المبيعات الاقليمية للوقود و الزفت على التوالي 14٪ و 08٪ من اجمالي المبيعات الوطنية . و هذا يعني ان الولاية تقوم بتسويق 14 ٪ من مادة الوقود و 08٪ من مادة الزفت المسوقتين على المستوى الوطنـي لتغطية مساحة تقارب نصفه (½) .

المطلب الثاني / استخدام غاز البترول المميع.

يستخدم هذا المنتوج لاغراض صناعية (البروبان) او عائلية (البوتان) وقد عرف استعمال هذه المنتوجات تطورا سريعا، كما يوضح الجدول ادناه، نظرا لما تتمتع به من خصائص فنية تجعلها مفضلة عن الحطب و الفحم و غيرها من انواع الوقود الاخرى.

الجدول رقم 26: استخدام غاز البترول المميع
من سنة 1974 الى سنة 1984.
(وحدة القياس-الف طن)

المادة / السنة	1974	1978	1981	1984	معدل النمو
ا ـ البوتان					
الولاية	5،8	8،5	12،2	142	9،3
الوطن	283	537،1	741،9	989،5	13،3
الولاية / الوطن	٪2	٪1،5	٪1،6	٪1،5	
ب ـ البروبان					
الولاية	0،753	0،982	1،248	1،525	7،3
الوطن	12،800	26،700	27،600	37،500	11،3
الولاية / الوطن	٪5	٪3،6	٪4،5	٪4	

المصدر: المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية.

تشير ارقام هذا الجدول الى تزايد استخدام مادتي البوتان و البروبان على المستوى الوطني بمعدل اعلى منه على المستوى المحلي. كما تشير الى ثبات نسبة الاستهلاك الاقليمي لمادة البوتان و انخفاضها بالنسبة لمادة البروبان.

لكن تتبع الاستخدام النهائي لمادة البوتان يبين ان مستوى الاستهلاك الفردي محليا يزيد بكثير عن المعدل الوطني كما يوضح الجدول التالي .

الجدول رقم 27 : تطور الاستهلاك الفردي لغاز البوتان
(الوحدة = كلغ/ ساكن) .

تعيين / السنة	1979	1982	1984	معدل النمو
- الاستهلاك الاقليمي	40	56	60	8،4 ٪
- الاستهلاك الوطني	34	46	49	7،5 ٪

المصدر : المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية .

ساهم في تطوير استهلاك هذا المنتوج على المستوى الاقليمي اجراءات سنة 1968 الرامية الى توحيد الاسعار على المستوى الوطني (*) و تخفيض سعر الغاز بنسبة 50٪ ، بغية تسويقه محليا مقابل المحافظة على الاحتياطات النفطية و استغلالها بشكل رشيد ، الى جانب انطلاق مركز التعبئة بتقسرت كما سبقت الاشارة الى ذلك . و رغم هذا التطور الملموس فان نسبة تلبية الطلب المسجلة خلال انجاز المخطط الخماسي الاول لم تتعدى 89٪ (1) في البلديات الشمالية للولاية ، اما مناطق اقصى الجنوب فمازالت تجد صعوبات كبيرة في تموينها من هذا المنتوج الذي اصبح من ضروريات الحياة .

(*) قبيل سنة 1968 كانت اسعار المواد النفطية تشمل تكاليف النقل المطردة الى المسافات التي تفصل بين وحدات التموين الساحلية و نقط الاستهلاك بالداخل مما جعل الفروق في الاسعار تصل الى تسعة اضعاف بين الشمال واقصى الجنوب .

مازري : المحروقات في الاقتصاد الجزائري ، سبق ذكره .

(1) عن تقرير مديرية الصناعة و الطاقة بالولاية ، سبق ذكره .

و تجدر الاشارة الى ان فرع الطاقة بالولاية يقوم بتموين بعض الولايات الجنوبية المجاورة : الاغواط ، تامنراست ، و بسكرة من منتوجات غاز البترول المميع حيث يمكّن الجدول التالي من تتبع توزيع الانتاج المحلي لسنة 1984 بين هذه الولايات .

<u>الجدول رقم 28 : التوزيع الاقليمي لغاز البترول المميع</u> بالنسبة المئوية ، سنة 1984 .

المادة / الولاية	البوتان	البروبان
- ورقلة	%22،0	%52،7
- الاغواط	%30،5	%29،6
- تامنراست	%05،0	%08،5
- بسكرة	%42،5	%09،2
	% 100	% 100

<u>المصدر:</u> المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتوجات النفطية .

و يعود ارتفاع نسبة استهلاك مادة البوتان في ولايتي بسكرة و الاغواط الى ارتفاع عدد سكانهما الذي يفوق عدد سكان ولايتي ورقلة و تامنراست . اما ارتفاع نسبة استهلاك مادة البروبان في ولايتي ورقلة و الاغواط فيعود الى النشاطات النفطية و الغازية التي تستخدمها لاغراض التلحيم ، و الى التوسع في استخدامها للاستهلاك النهائي في مدينة ورقلة ، حيث يتم توزيعها ـ كغاز المدينة ـ عن طريق شبكة من القنوات .

ان مستوى استهلاك الطاقة الغازية يتأرجح حسب التقلبات المناخية حيث يكون الطلب في فصل الشتاء اضعاف ما يكون في فصل الصيف ، و لهذا

فان نشاط التخزين يعتبر هاما في هذا الشأن ، حيث يجب تعدد المراكز الرابطة بين مصادر التموين ونقط الا ستهلاك ، و تدعيمها بالوسائل ، و التجهيزات الضرورية للقيام بالمهام المنوطة بها على احسن وجه. و يمكن القضاء على مشاكل النقص في التموين بصفة نهائية داخل المدن الكبيرة عن طريق توزيع غاز المدينة ، حيث تجد الاقاليم الجنوبية تاخرا ملحوظا ، اذ لم تشرع الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز في تحضير القنوات و اعداد شبكة التوزيع الا مع انطلاق المخطط الخماسي الاول . و هي الاشغال التي سمحت بانجاز شبكة تصل 1620 مشتركا في آخر سنة 1982 ، و الاستجابة الى 513 منها ، و قد تزايد عدد الطلبات الى 4464 مشتركا سنة 1986 و ذلك في مدينة ورقلة فقط. اما التجمعات السكانية الاخرى و على رأسها تقرت التي يزيد عدد سكانها عن سكان مقر الولاية و يوجد بها مركز للتعبئة ، فانها مازالت تنتظر ، و تامل في الانتفاع بهذه الطريقة الاقل تكلفة و اقل اخطارا .

والى جانب انتاج و توزيع المواد المكررة و غاز البترول المميع ، تعمل الصناعات النفطية و الغازية على تامين الكهرباء لمختلف الوحدات الانتاجية و الاستهلاكية المحلية و كذلك لمناطق واسعة من الاقاليم المجاورة .

المطلب الثالث / انتاج و استخدام الطاقة الكهربائية .

شهدت المنشآت الاساسية لفرع الكهرباء بالولاية تطورا ملموسا في مجال الانتاج و توسعا في الاستخدام ، و ذلك بفضل برامج التجهيز الكهربائي المدرجة ضمن المخططات الوطنية للتنمية و البرامج الخاصة ، حيث قبل السبعينات كان يتم انتاج الكهرباء في مركز حوض الحمراء فقط لتلبية الحاجات

الانتاجية لصناعة النفط، و ذلك عن طريق تشغيل مولدات صغيرة ورثتها الشركة الوطنية "سوناطراك" من العهد الاستعماري، حيث لم يتعدى مستوى انتاجها 22 مليون واط (م.و.)، لكنه بفضل عملية التدعيم الواسعة التي انطلقت منذ سنة 1972 تطورت الامكانيات الانتاجية للكهرباء بشكل جيد خاصة في حاسي مسعود، حيث في آخر سنة 1984 اصبحت تتكون شبكة الانتاج من مولدات مركز حوض الحمرا، و مركزي حاسي مسعود (الشمالي و الجنوبي) و مركز تقرت، و هي مراكز موطنة شمال الولاية وذات طاقة اجمالية 242 (م.و.) مثلما يوضح الجدول ادناه.

الجدول رقم 29: تطور انتاج الطاقة الكهربائية شمال الولاية من 1960 الى 1982

تعيين مركز الانتاج	المولد	تاريخ بدء الانتاج	قوة انتاج المولد بالمليون واط	القوة الاجمالية بالمليون واط
حوض الحمراء	1	1960	06	22
	2	1960	06	
	3	1960	05	
	4	1960	05	
حاسي مسعود (شمالا)	1	1978	25	125
	2	1978	25	
	3	1978	25	
	4	1978	25	
	5	1979	25	
حاسي مسعود (جنوبا)	1	1973	16	72
	2	1973	16	
	3	1975	20	
	4	1975	20	
تقرت	1	1972	08	25
	2	1972	08	
	3	1981	03،5	
	4	1981	03،5	
المجموع				242

المصدر: الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز.

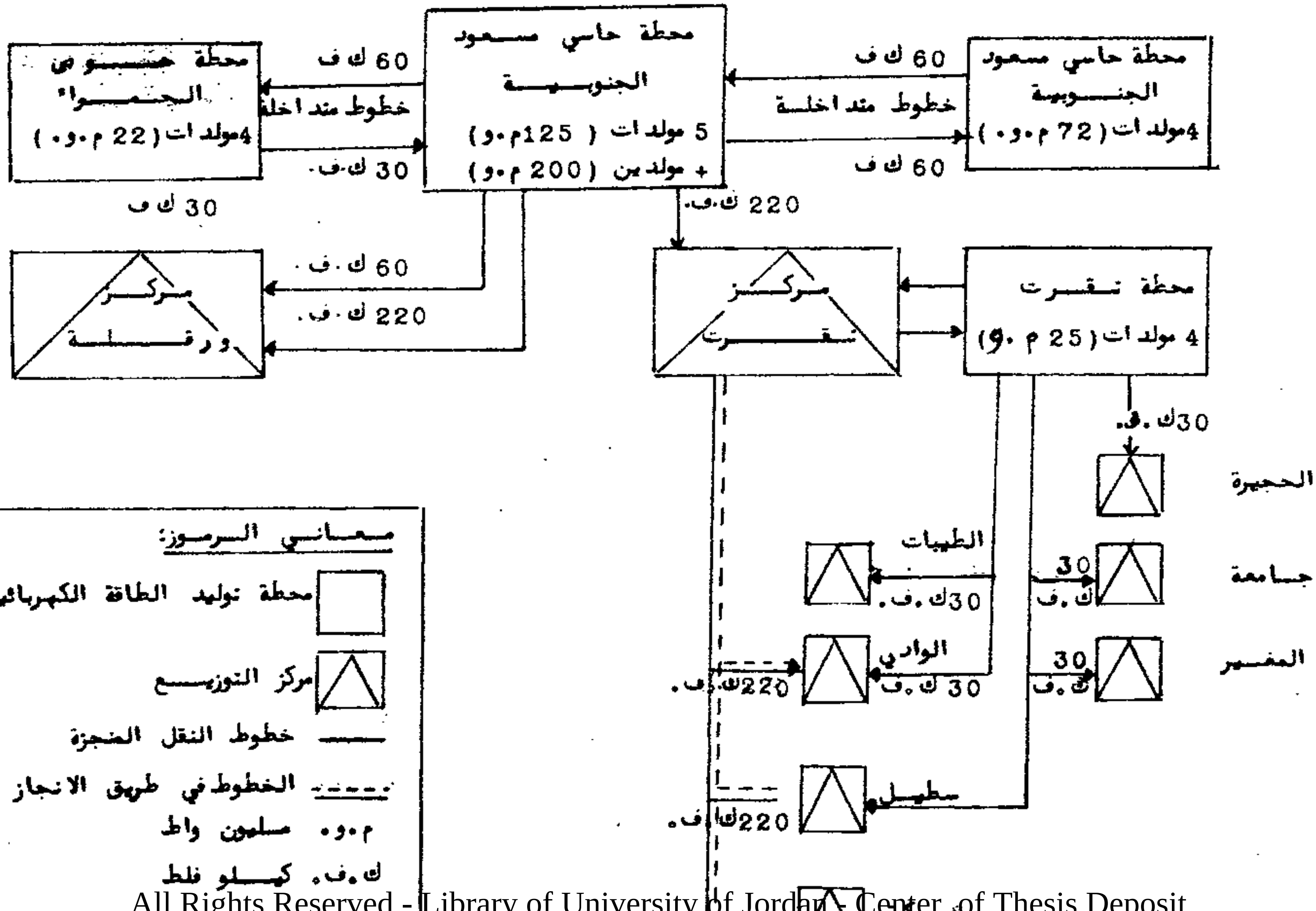
يوضح هذا الجدول ان الطاقة الانتاجية للكهرباء التي لم تكن تتجاوز 22 (م.و.) قبل سنة 1972، قد تم تطويرها الى 110 (م.و.) سنة 1978 ثم الى 242 (م.و.) سنة 1982، وهذا يعني انها تضاعفت بـ 11 أمثال

خلا ل هذه العشرية . و تشتغل هذه المولدات بمحركات غازية تمكن من من تغطية 98٪ من انتاج الطاقة الكهربائية ، و تشكل النسبة المتبقية مساهمة وحدات تشتغل بالوقود السائل "ديازال" و هي موجودة في اقصى الجنوب : عين ام الناس، و تبلغ طاقتها الانتاجية 2980 كيلو واط (ك.و.) و من سنة 1974 الى سنة 1984 تطور الانتاج الاجمالي للطاقة الكهربائية من 234 "جيقا واط" في الساعة الى 550 . اي إنه تضاعف ب 2،3 مرة خلال هذه العشرية . لكن نسبته الى المجموع الوطني تقلصت من 7،8 ٪ الى 5،4 ٪ فقط .

و الى جانب تنمية الطاقة الانتاجية ، عرفت شبكة التوزيع تطورا متزايدا وفق توجيهات البرامج الوطنية للكهربة ، مما سمح بتحقيق نسبة 63،1٪ داخل التجمعات السكانية الواقعة شمال الولاية سنة 1977 ثم 91،83٪ سنة 1980 و 96،65٪ سنة 1984 ، و ذلك بمعدل نمو سنوي يصل 6،2 ٪ . اما مناطق اقصى الجنوب فانها مازالت تجد نقصا كبيرا في التموين من هذا المنتوج ، حيث لا تزيد نسبة الكهربة عن 33٪ في عين ام الناس، و 77٪ في جانت ، و هي المناطق المرتبطة بانتاج مركز عين ام الناس الذي لا يزال تحت وصاية الشركة الوطنية سوناطراك . وقد اصبح من الضروري توسيعه و جعله تحت تصرف المؤسسة الوطنية للكهرباء المنبثقة عن اعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز ، اذا لم يتعين انشاء مركز آخر لتلبية الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية المتزايدة .

و يتولى مركزي الانتاج بحاسي مسعود و تقرت تموين ولاية الوادي و جزء من ولاية بسكرة بالطاقة الكهربائية ، مثلما هو مبين في المخطط التالي .

شبكة انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية لشمال الولاية ، 1987



و تمتد شبكة التوزيع الاقليمية سنة 1984 الى 2569،5 كلو متر(كلم) بين اسلاك معلقة و ارضية ، و تمكن من ايصال التيارين المتوسط ـ على ـ مدى 1553،4 كلم ، و المنخفض ـ على مسافة 1016،1 كلم ـ الى مراكز الاستخدام حيث يستفيد 145 46 مشتركا بين مستخدم للتيار المتوسط ـ 752 وحدة ـ شكل 1،64٪ ـ و مستخدم للتيار المنخفض ـ 387 45 وحدة تمثل 98،35٪ ـ (1) .

و تشير قلة الاشتراكات في استخدام التيار المتوسط الى ضعف التصنيع بالولاية ، كما يوضح تتبع الاستخدام استحواذ النشاطات النفطية و الغازية على القسط الاكبر من الانتاج ،حيث تستهلك سنة 1984 60٪ منه ، في شكل تيار عالي ، و يستفد مستخدموا التيار المتوسط بـ 22،5٪ منه و يتبقى 17،5٪ فقط الادارات و العائلات التي تستخدمه في شكل تيار منخفض.

و تبين ارقام مديرية الصناعة و الطاقة بالولاية ان مستوى الانتاج لا يزال بعيدا عن الاستجابة الى الطلب المحلي ، حيث لم تشهد برامج ما قبل 1980 تغطية تزيد عن 82٪ ، في حين تم تسجيل نسبة اقل (75،31 ٪) خلال انجاز المخطط الخماسي الاول . حيث عرف برنامج التعمير و الاسكان تطورا اسرع مما شهدت الامكانيات الانتاجية للطاقة الكهربائية .

ان ظاهرة التزايد السكاني و التحضير المتواصل ، عوامل تغذي الطلب النهائي على الطاقة الكهربائية ،كما تغذي المشاريع الجديدة مثل تكوين مناطق للتنشيط الاقتصادي ، و استصلاح الاراضي الفلاحية ، و توطين وحدات للصناعة المحلية الطلب على استخدامها كمستلزمات انتاجية . و لذلك شرع المخطط

(1) الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز ، المديرية الولائية ورقلة .

الخماسي الاول في تدعيم الطاقة الانتاجية للكهرباء عن طريق انشاء مولدين غازيين بحاسي مسعود طاقة كل منهما 100 (م.و.) ، حيث قدرت تكاليف هذا المشروع بـ 545،7 مليون دج ، 60٪ منها بالعملة الصعبة . و ينتظر ان ينطلقا في الانتاج خلال السداسي الثاني من سنة 1988 ، و سيتم توزيع انتاجهما من خلال خطين للتيار العالي 220 كيلو.فلط (ك.ف.) ، احدهما في اتجاه تقرت ثم الوادي و منها الى بسكرة و الثاني في اتجاه ورقلة ثم حاسي الرمل . و ذلك قصد ربط خطوط التوزيع الجنوبية بالشمالية لتكوين شبكة وطنية متداخلة .

و تجدر الاشارة الى ضرورة مراجعة نظام التسعير الحالي الذي يثقل كاهل المواطنين بالجنوب، الذين تدفعهم الظروف المناخية لاستخدام الطاقة الكهربائية بشكل كبير لتشغيل المكيفات و المبردات في فصل الصيف خاصة ، مما يجعل المواطن يدفع سعر الوحدة المستخدمة اضعاف ما يدفعه المقيم بالشمال بسبب التزايد الطردي لسعر الطاقة الكهربائية الى عدد الوحدات المستهلكة ، و هو ما يتنافى مع محتوى سياسة التوازن الاقليمي التي تهدف الى التوزيع العادل لفرص استغلال الثروات الوطنية .

ان توزيع المنتوجات المكررة و انتشار شبكة الطاقة الكهربائية على مختلف الاقاليم الشمالية يوضح مدى ارتباطها بالصناعات النفطية و الغازية الموطنة بالولاية ، و يمكن ان نلاحظ بهذا الصدد ان معاملات الارتباط الاقليمية تكون اكثر ارتفاعا بالنسبة للمواد الاولية ، و تتناقص طردا الى مستوى تصنيعها ، حيث تعتمد سياسة التنمية على منتوجات المحروقات وتحدد لها ادوارا ثلاثة تتمثل في توفير الطاقة ، و المنتوجات المشتقة

لعملية التصنيع، و ضمان مصدر تمويل خارجي (1) . بناءً على ما تتمتع به من خصائص فنية و اقتصادية، و هو ما يجعل تنمية النشاطات الوطنية مرتبطة بالانتاج الاقليمي الخام ارتباطا كليا . و يشمل مجال تاثير استخدام المنتوجات المكررة و الطاقة الكهربائية جملة من الولايات المجاورة : الاغواط غربا ، تامنراست في اقصى الجنوب ، و الوادي شرقا و بعض بلديات باتنة و قسنطينة شمالا ، و هذا يعني انه على النشاطات النفطية و الغازية الموطنة بولاية ورقلة تلبية الطلب على تلك المنتوجات لـ 30 بلدية (2) موزعة على مساحة 000 350 1 كلم² اي 56.68% من التراب الوطني .

و تصبح الولاية تابعة عندما يكون الانتاج اكثر تصنعا و معدا للاستهلاك النهائي ، حيث تستورد المواد البلاستيكية و الاسمدة الصناعية و كل المشتقات النفطية و البتروكيمائية المنتجة شمال البلاد ، مما يشير الى ان الاثار الامامية للمحروقات لا تتوقف عند توفير مختلف انواع الطاقة كالوقود و الكهرباء او عند استخدام بعض الرواسب كالزيوت او الدواليب لان عمليات التركيب البتروكيمائية و الغازوكيمائية مانفكت تكشف عن امكانيات استغلال المنتجات النفطية و الغازية — على ضوء الابحاث العلمية الحديثة — مما يتيح لسياسة التنمية الاقليمية السعي لتحقيق وحدات للتحويل المحلي و التقييم الداخلي للمحروقات ، قصد تحقيق التوازن الاقليمي و التكامل الاقتصادي عن طريق التنمية الشاملة و المتوازنة .

---

(1) عبد اللطيف بن اشنو : التخطيط و التنمية في الجزائر 1962-1980 سبق ذكره

(2) يخص هذا العدد التقسيم الاقليمي السابق 1974 - 1984 .

المبحث الثالث : المحروقات و التكامل الاقليمي .

لعب استغلال المحروقات دورا اساسيا في القضاء على الفروق الاقليمية و إقامة توازن في توزيع النشاطات الاقتصادية على مختلف مناطق الوطن ، حيث ورثت الجزائر من العهد الاستعماري فروقا اقليمية ليس بين الشمال و الجنوب فحسب لكن بين الشرق و الغرب ايضا . و للقضاء على هذه المشكلات عملت سياسة التنمية الوطنية على توجيه قنوات النفط الخام و المكثفات و قنوات الغاز الطبيعي نحو الاقاليم الشرقية : عنابة ،سكيكدة و بجاية ، و الغربية : ارزيو ،وهران . . . الخ ، و بذلك امكن بعث عمليات انمائية بها ، اعتمادا على المنشآت الاساسية الموجودة و على الخامات التي توفرها المحروقات .

المطلب الاول / سياسة التوطين الصناعي

تكمن الغاية الاخيرة للمنتوجات الصناعية المشتقة للمحروقات في تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للمواطنين و رفع مستوى معيشتهم كما وكيفا عن طريق تطوير و تنويع الانتاج الفلاحي و الصناعي ، حيث لا تزال التقنيات التحويلية للمحروقات تكشف عن امكانيات التركيب البتروكيميائية والغازوكيميائية لا ستخراج المواد المصنعة و نصف المصنعة ، و التي بدورها يمكن ان تدخل في عمليات تصنيعية جديدة ، تمكن من الاستجابة الى الحاجات المتزايدة لمختلف القطاعات ، و لهذه الاسباب يضع د و برنيس صناعة المحروقات من بين الصناعات المصنعة (1) التي يجب ان تعنى بها الدول النامية .

---

(1) د و برنيس: الصناعات المصنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي سبق ذكره .

ان توافر الكميات الهائلة من المواد الاولية النفطية و الغازية يسمح بصناعة اعداد كبيرة من المواد ذات الاسس الكميائية و بتكاليف معقولة و مشجعة ، مما يقتضي انشاء الصناعات التحويلية لتقييم و ترقية انتاج المحروقات و الاستجابة لمتطلبات التنمية في مختلف القطاعات. و لهذا اتجهت استراتجية التنمية في الجزائر نحو تكوين وحدات للتكرير و التصنيع و مصانع بتروكمياتية ، ايقانا منها بان الاعتماد على الموارد المالية العائدة من تصدير الخامات لتموين التنمية الاقتصادية ليس الا حلا موقتا مقيدا بعين ضرورة ارساء القواعد الاساسية للتصنيع و التسيير المحكم لاستخدام المحروقات ذات الطابع الفاني . و هكذا اصبح العمل على التقييم الداخلي للمنتوجات من اهم عناصر السياسة النفطية للبلاد ، و الذي تمحورت في الشرق حول تشييد مركب البتروكمياء في سكيكدة ، الى جانب المصفاة و الوحدات التابعة لها و معمل تمييع الغاز الطبيعي . و هي الوحدات التي تشكل شبكة صناعية متداخلة و متكاملة مع وحدة صناعة " الامنياك " بعنابة الى جانب وحدة " تريبولوفوسفاط الصودا " و مركب الحجار. و في الغرب مركب "الميطانول" و مشتقاته و معامل التكرير في ارزيو الى جانب مركب "الامونياك" و الاسمدة الازوتية و مصانع تمييع الغاز الطبيعي ، وهي وحدات تتداخل كذلك مع اكبر مركب في العالم لتمييع الغاز في بطيوة لتشكل شبكة صناعية مندمجة .

و قد تم الاتفاق على هذه المركبات مع المخطط الرباعي الاول 1970-1973 ، الذي ينص على ربطها بعملية التقييم الداخلي للمحروقات ، و ذلك

بتفضيل الوحدات الاكثر استعمالا للغاز الطبيعي و اوسع تلبية للحاجات الداخلية للاقتصاد الوطني ، حيث تحتاج عملية تنمية الانتاج وتوسيع سلسلة المنتوجات الى توافر مواد مثل الاسمدة الازوتية و المواد البلاستيكية و المطاط . . . الخ ، و هي منتوجات توفرها الصناعات البتروكيماوية ، و تستخدم في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، فهي ضرورية للصناعة الحديدية ، وللصناعة الميكانيكية ، و تمكن من انشاء سلسلة من الصناعات الجديدة مثل تحويل المواد البلاستيكية ، المطاط ، الصيدلة ، الاسمدة و الزجاج . . . الخ . و هي صناعات تشجع بدورها على انشاء صناعات اخرى كصناعة القماش ، و الصناعة الغذائية ، و الالكترونية . . . الخ .

ان توفر هذه المنتوجات المشتقة و تسويقها بشكل واسع يسمح برفع مستوى انتاجية العمل وزيادة مردودية المحاصيل الزراعية على وجه الخصوص وتلبية الاستعمالات العائلية بصفة عامة . لكن اهمية الولاية في مجال البحث عن التقييم الاحسن و الاستغلال الامثل للمحروقات ماتزال لا تتعدى توفير المواد الاولية ، حيث تنحصر الصناعات النفطية و الغازية الموطنة بها في الوحدات الاستخراجية و معامل التكرير التي لابد منها لتزويد المؤسسات الانتاجية بالوقود الضروري لتشغيلها .

و بهذا الصدد تجدر الاشارة الى كون عملية توزيع الاستثمارات الصناعية لم تكن تخضع للقواعد المعروفة في ميدان التوطن الصناعي في الاقتصاد الانتقالي ، حيث يكون مردود المشروع اجتماعيا قبل ان يكون اقتصاديا ، مثلما تقتضي سياسة التوازن الاقليمي .

المطلب الثاني / سياسة التوازن الاقليمي .

ان كثيرا من التوطنات الصناعية لايظهر عليها طابع الرشادة الاقتصادية او الاجتماعية ، حيث في المرحلة الاولى من عملية التصنيع كانت المبررات المقدمة لسياسة توزيع الاستثمارات على مختلف الاقاليم تعتمد على تواجد المنشآت الاساسية كالمياه و الطاقة و وسائل النقل ... الخ ، وهي تجهيزات لم تكن متوفرة بشكل جيد الا في شمال البلاد ، اين تمركزت الوحدات الاقتصادية مخلفة آثارا متناقضة على البيئة المحيطة بها .

ان المناطق الساحلية ذات التربة الصالحة للزراعة و المناخ الرطب مؤهلة في الحقيقة للانتاج الفلاحي ، لكن اتباعا للمبررات غير الموضوعية وفي ظل غياب سياسة عامة للتوطين الصناعي و التهيئة المجالية ، شهدت هذه المناطق تحويلا تدريجيا في تأهلها الطبيعي لتصبح مناطق صناعية ومدن حضرية كبيرة ، مما انتج مشكلات اقتصادية و اجتماعية ادت الى عرقلة النشاط بشكل متزايد ، وقد اجريت دراسات خاصة بهذا الشان (1) ، انما تجدر الاشارة الى انه يمكن اجراء سلسلة العمليات التحويلية المنطلقة من المواد الاساسية الى المنتوجات القابلة للاستهلاك ، في مركب واحد (مجمع) كما يمكن توزيعها على عدة وحدات موطنة في مجالات مختلفة .

فاذا كانت المنافسة الحرة في الدول المتقدمة صناعيا عاملا لتحفيز التخصص بغية رفع الانتاجية و تحسين نوعية المنتوج ، و سببا في التكامل الوظيفي المنتظم بين مختلف مراحل الانتاج و التحويل و الاستخدام ، فان للدول النامية — حيث تشرف الدولة على المشاريع — مبررات اخرى للاتجاه

(1) م . مقيسد شر: بعض النتائج السلبية للتنمية عن طريق الاقطاب: حالة المنطقة الصناعية لارزيو ، كراس للجغرافية للغرب ، رقم 5و6 سنة 1980 ، ص 103 . (باللغة الفرنسية) .

نحو اللامركزية الاقليمية لمراحل النشاط الاقتصادي ، من ذلك الرغبة في زرع نواة صناعية على كل منطقة من التراب الوطني و القضاء على الهجرة الريفية و محو البطالة المنتشرة . . . الخ .

و قد تنبهت السلطات الجزائرية في العهد القريب الى ضرورة انشاء سلسلة صناعية في جميع انحاء الوطن لتقييم و استغلال ثرواته ، حيث نص الميثاق الوطني على تكوين سلسلة الوحدات الصناعية على طول الخط الواقع فوق سهول الهضاب العليا و الاطلس التلي و الصحراوي و الذي يربط بين الشرق و الغرب : الحزام الصناعي . (1) . و هي العملية التي سمحت بتوزيع المشاريع الاستثمارية و توجيهها نحو الداخل عن طريق انشاء وحدات تحويلية في سطيف و الشلف و مدية و الجزائر و دراع الميزان بغية احداث نوع من التوازن الاقليمي بين المدن الساحلية و داخل البلاد ، حيث اصبحت منتوجات مركب المواد البلاستيكية بسكيكدة مثل "الاتلان" و "البلتان" ، مؤهلة لتلقي تحويلات اخرى في الوحدات الصناعية الموطنة في سطيف شرقا او سعيدة غربا . و تعتبر هذه العملية خطوة اولى في توجيه الصناعة التحويلية نحو الداخل ، و في تكوين شبكة انتاجية متكاملة عبر التراب الوطني ، و هي تتفق مع ما يقترحه دو برنيس و سبقت الاشارة اليه في الفصل الثالث من الباب الاول بـ "مراكز انعاش التصنيع" .

ان الاعتماد على مراكز القوة التي يمكنها ان تؤدي دور اقطاب الاشعاع للنشاطات الاقتصادية في الاقاليم المراد ترقيتها يعتبر احدى وسائل ترشيد سياسة التهيئة المجالية ، اذ ليس المطلوب منها احداث انقلاب جذري في الهياكل البنيوية ، بل المطلوب هو القضاء على العراقيل

---

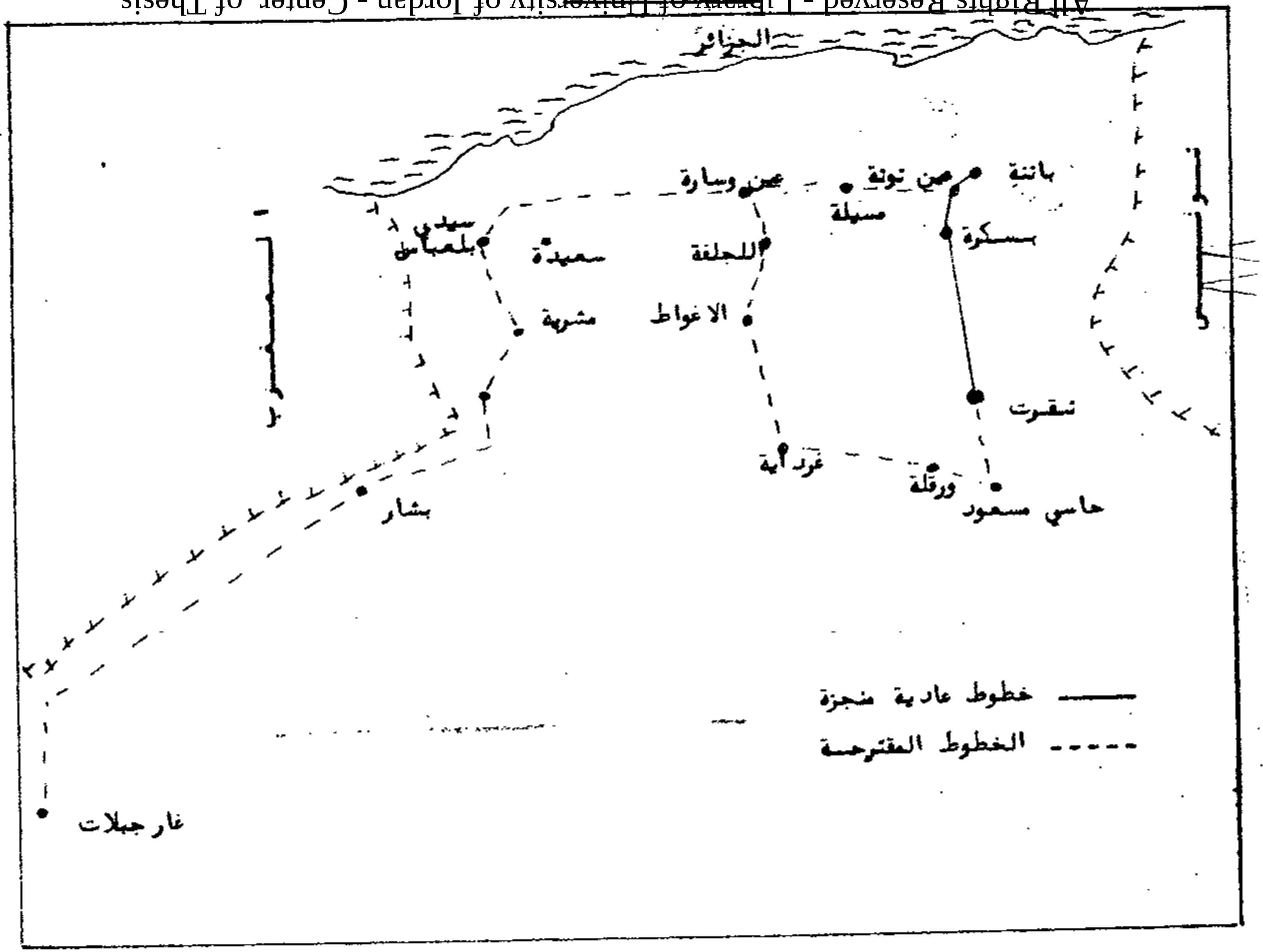
(1) الميثاق الوطني : الباب السابع ، ثانيا : التصنيع ، ص 225 ، سبق ذكره

المؤقتة التي تكبح تطور الاقليم و العمل على اكتشاف و تنشيط استغلال الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة. و مما لا شك فيه ان الصناعات ليست قابلة للتوطين في كل منطقة، حيث يكون للمعطيات الفزيائية و الجغرافية وعامل وفرة المياه و تواجد انواع الطاقة دور في تحديد نوع الصناعة والاطار الاقليمي الاصلح لانشائها، و هو ما يستوجب اخضاع التوطين الصناعي لسياسة التخطيط الاقليمي الذي هو "عبارة عن رسم الخطة للتوزيع الاقليمي للمشروعات الواردة في الخطة الشاملة للدولة بطريقة متناسقة لتخصيص المكان المناسب لكل مشروع في داخل اقاليم الدولة المختلفة، وكذلك توزيع المشروعات المختلفة في داخل الاقليم الواحد بطريقة متناسقة. (1).

فاذا كانت سياسة التنمية المجالية قد قطعت شوطا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي، فان مراحل اكثر حماسا و اكثر حاجة الى جهود متواصلة مازالت تنتظر لترقية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الاقاليم الجنوبية، و هو الامر الذي يقتضي توطين وحدات تحويلية تختص في مجال المحروقات بصناعة الانابيب و الاكياس و الافلام و انواع الاسمدة و المبيدات و المواد البلاستيكية ذات الاستعمالات المختلفة.

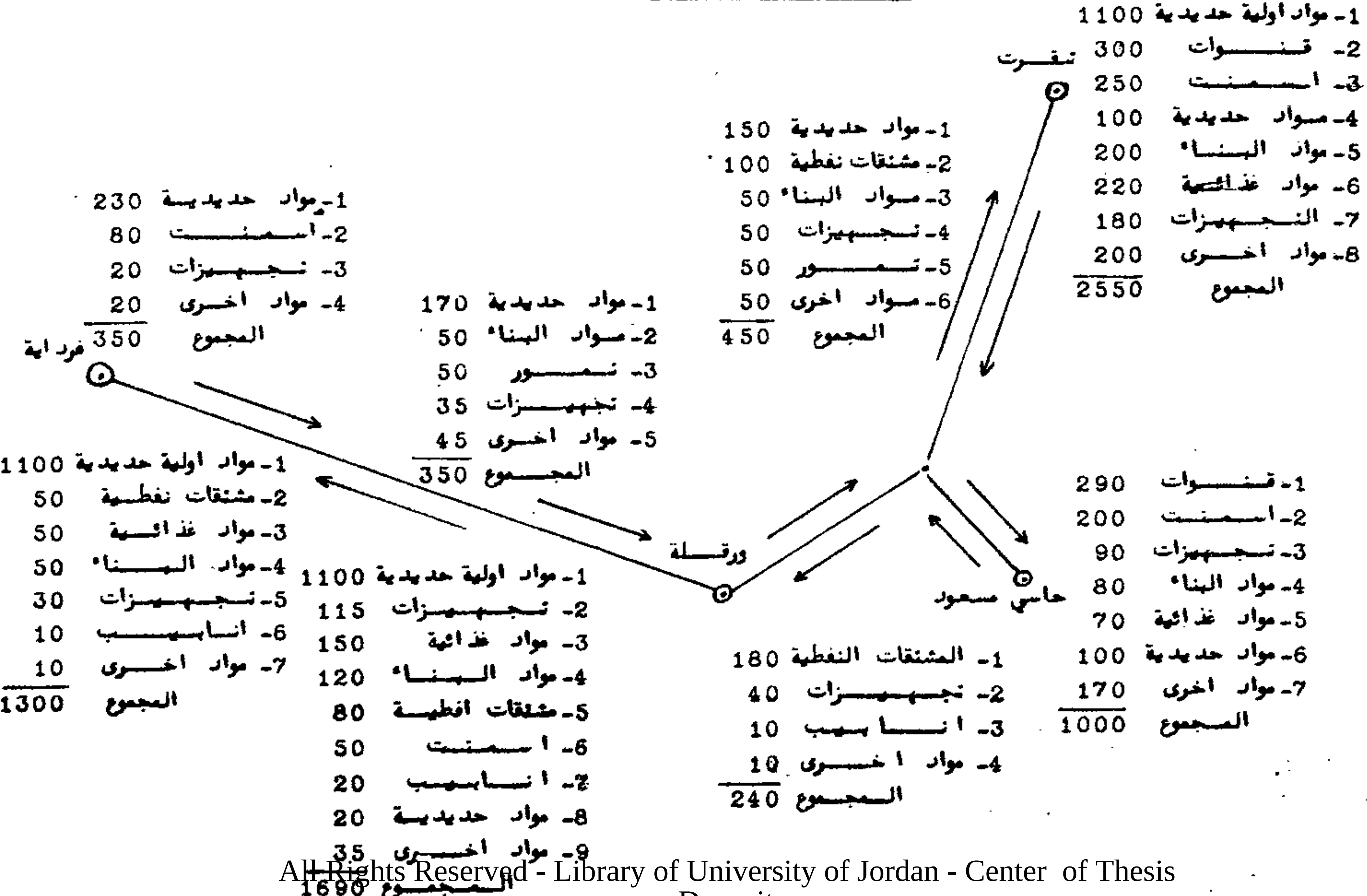
و لتحقيق شبكة صناعية متكاملة تجدر الاشارة الى اهمية الاسراع في انجاز خط السكة الحديدية الذي تقرر في المخطط الرباعي الثاني 1974 1977، و الذي يهدف الى تمديد الخط المتوقف في تقرت الى حاسي مسعود ثم ورقلة و غرداية و منها الى الاغواط و الجلفة، ليشكل حلقة وصل تربط بين الشمال و الجنوب من الجهتين الشرقية: عنابة - حاسي مسعود، و الغربية : الجزائر - غرداية، كما تبين الخريطة التالية.

(1) عبادة بشارة: مدخل الى التخطيط الاقليمي ص37، سبق ذكره.



الجزائر
المغرب
تونس
عين وسارة
عين توتة
باتنة
مسيلة
سيدي بلعباس
سعيدة
الجلفة
بسكرة
مشرية
الاغواط
تقرت
غرداية
ورقلة
حاسي مسعود
بشار
غار جبلات
خطوط عادية منجزة
الخطوط المقترحة

تقدير حجم النقل اليومي
على خطوط المشروع (الوحدة : الف طن)



المصدر: وزارة النقل ؛ دراسة مشروع تمديد خط السكة الحديدية

ان هذا المشروع ذو اهمية كبيرة في تحقيق تكامل اقتصادي مبني على المعطيات الواقعية ، حيث تتطلب عملية انجازه تكثيف التبادلات الاقتصادية بين وحدات صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الميكانيكية و الطاقة و البناء و الاشغال العمومية . . . الخ . وهي بذلك تحفز عملية التكامل و الاندماج القطاعي .

و عند الانجاز يسمح بتسهيل عملية نقل الموارد المادية و البشرية بين مختلف التجمعات السكانية و المراكز الصناعية ،كما يبين المخطط ادناه حيث يكون لهذه التبادلات دور اساسي في تنشيط عملية التنمية الشاملة و فك العزلة عن المناطق البعيدة بفضل الحركة المتأرجحة بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب، و التى تحقق السيولة الاقتصادية و خدمة للتهيئة العمرانية بشكل مستمر و متوازن .

انه مع الصعوبات المتنوعة التي تحيط بالتقييم الدقيق للاثار المتولدة عن عملية تنمية المحروقات، انصب الاهتمام في هذا الفصل على دراسة نتائج الاندماج القطاعي و التكامل الاقليمي من خلال تتبع التدفقات السلعية و الخدمية ، وهي التدفقات التي تولد زيادة في الدخول و النفقات لدى الوحدات الاقتصادية ، و الاجتماعية و التي تؤثر على طبيعة النشاطات القائمة و هو موضوع الفصل الثاني .

الفصل الثاني

الآثار المالية

الفصل الثاني

الآثار المالية

تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعبئة وسائل مادية و بشرية و هي بذلك تزيد في مستوى الانفاق عن طريق دفع عوائد عـوامـل الانتاج ، في شكل تسديدات اجور و ارباح ... الخ . و هي العوائد التي يترتب على انفاقها زيادة جديدة في الانفاق الاستثماري والاستهلاكي مما يجعلها تؤثر على طبيعة النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية .

المبحث الاول : مداخيل النشاطات النفطية .

يترتب على اقامة المشاريع الصناعية انفاق مبالغ في صورة استثمارات يتم توطينها في المجال الاقتصادي ، و اخرى في صورة نفقات لتسييرها و قد سبقت الاشارة الى حجم و نوعية التجهيزات التي تتطلبها تنمية النشاطات النفطية و الغازية في الولاية ، و هي تجهيزات ذات تكنلوجيا عالية اغلبها مستوردة من الخارج مما يجعل الاثار المتولدة عن الانفاق لا قتنائها تكون خارج المجال الاقليمي .

و تولد النشاطات الانتاجية للمحروقات مداخيل يتم توزيعها على العاملين بها ، اضافة الى الضرائب و الرسوم التي تستفيد منـهـا الميزانية المحلية .

المطلب الاول / مداخيل الافراد

تبين من خلال مناقشة نظام التشغيل و هيكلة الاستخدام ان النشاطات النفطية تستقطب اليد العاملة على المستوى الوطني . و اذا كان يمكن ارجاع ارتفاع نسبة العمالة المتخصصة الى طبيعة التجهيزات المتقدمة ،فانه لايمكن ايجاد تفسير لطلب اليد العاملة غير المتخصصة الشغل في هذه النشاطات الا في نظام الاجور، حيث قبل تطبيق مشروع الثورة الزراعية كان نظام الاجور السائد يتميز بوجود :

- قطاع فلاحي مسير ذاتيا ، يتقاضا عماله مساعدة شهرية قدرها 100 د ج ،
- قطاع فلاحي خاص يخضع لنظام الخماسة،
- قطاع صناعي يخضع لنصوص الوظيفة العمومية ، و الاجر الادنى المضمون ،
- و الفرع النفطي الذي يخضع لنصوص الشركات الاجنبية . و في داخل القطاعات العمومية توجد فروق كبيرة بين الاجور الموزعة ، حيث يبين استفتاء المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية لسنة 1976 ان متوسط الاجر الاساسي الصناعي يفوق ما يتقاضاه العامل في الادارة العمومية (البلديات و المجموعات المحلية) بخمسة اضعاف (1) فضلا عن التعويضات و المنح التي يدفعها الفرع النفطي للمهاجرين خاصة (تعويضات البعد ،النقل ..الخ) و التي غالبا ما تفوق الاجر الاساسي ، حيث يوضح التقرير الذي اعدت الشركة الوطنية "سوناطراك" حول وضعية الشغل و الاجور للثلاثي الرابع من سنة 1984 ، انه قبل سنة 1980 كانت التعويضات و المنح تشكل 50،85 ٪ من مرتب العامل ، وذلك على مستوى قطاع المحروقات ،و لعمال الفرع النفطي بالولاية منح اضافية (النقل ، الحرارة ، . . .الخ) (2) .

---

(1) المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية : دراسة لولاية ورقلة سنة 1976 ، ص223 . (باللغة الفرنسية) .

(2) وزارة الطاقة و الصناعات البتروكيمائية : تقرير حول وضعية الشغل و الاجور للثلاثي الرابع من سنة 1984 (باللغة الفرنسية)

هذا بالاضافة الى المحفزات الجماعية و الفردية مثل ضمان النقل وتوفير السكن و مختلف الامتيازات الاجتماعية . ان هذه الفروق المادية هي التي كانت الدوافع الاولى لاستقطاب اليد العاملة المتخصصة وغير المتخصصة على المستوى المحلي و الوطني . و لمعرفة مدى تأثير المدخيل التي يتقاضاها العاملون في النشاطات النفطية و الغازية على التنمية المحلية فان هناك ثلاث ملاحظات جديرة بالاشارة :

ـ 1 ـ اذا كانت الامتيازات المالية و الاجتماعية التي توفرها نشاطات المحروقات قد جعلت ولاية ورقلة منطقة مفضلة في مجال الشغل ، فان هذا التفضيل ليس ابديا ، بل مؤقتا لدى فئة الاطارات خاصة ، تفرضه الرغبة في تكوين رؤوس اموال خاصة بطريقة سريعة ، او تخفيف مدة الخدمة المدنية ، و هو ما يشرح تداول الاطارات على المنصب الواحد خلال فترات زمنية قصيرة ، حيث تبين مطالعة تقارير الشغل ارتفاع نسبة الانفصال و الانتظام عند الاطارات المهاجرين خاصة ، و الذين يقضون مدة عمل متوسطة بين 3 الى 5 سنوات في الحقول الانتاجية او المناطق الصناعية ، و هي فترة كافية لتكوين رؤوس اموال تمكن من اقامة مشاريع استثمارية خاصة . وقد يكون للظروف المناخية و الجو الصحراوي الذي يميز الولاية دور اخر في سرعة دوران العمل . و تعني هذه الملاحظة ان الاجور المرتفعة التي يحضى بها العمال المهاجرون الذين هم ذوي كفاءات و اختصاصات اعلى من المتوسط الاقليمي تمكنهم من تنمية ادخارهم خلال اقامتهم بالولاية ، و تحويله عند الانفصال عن العمل الى الاقليم الام ، و بناءا على اهمية عدد العمال المهاجرين و نوعية المناصب التي يشغلون فان تحويلات الادخار من الولاية تفوق الادخار المحول اليها وادخار العمال المحليين .

- 2 - و يشكل العمال المحليون النسبة الكبيرة من الفئة المكلفة بالانجاز و بالتالي هم اصحاب الدخول الدنيا التي ينفق جلها في اقتناء السلع الاستهلاكية، وهو ما يشرح ضعف نسبة الادخار لديهم و التي لا تزيد عن 05 ٪ (1). و لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الفئة العمالية آثار ايجابية في تنمية النشاطات الانتاجية عن طريق مفعول المضاعف حيث تكوّن المداخيل المنفقة زيادة في الطلب على المواد الغذائية، و المنتوجات الاستهلاكية بصفة عامة، مما يدفع الى زيادة الانتاج للاستجابة لحجم الطلب بغية لبقاء حالة التوازن. و متى كان الانتاج الاقليمي لا ينمو بصورة يستجيب بها للحاجات المتزايدة فانه يحدث ارتفاع في اسعار المواد التي يكثر الطلب عليها، و تضخم مالي في نهاية التحليل، مثلما هو الحال في ولاية ورقلة.

- 3 - اما العمل المؤقت الذي يتم عن طريق التعاقد لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد فله جانب ايجابي في رفع المستوى المعيشي للسكان حيث على افتراض دوام منصب العمل تسمح هذه الطريقة بتداول اربعة اشخاص خلال السنة الواحدة على نفس الشغل، مما يمكن من توزيع اجور النشاطات النفطية على مجموع السكان المحليين، بحيث يمكن ان نجزم انه يصعب وجود عائلة لن يشتغل احد افرادها في الصناعات النفطية و الغازية لمدة معينة، و هو ما يشرح محافظة العائلات على النشاط الفلاحي الذي لا يتطلب تواجدا مستمرا في الحقول، مما يمكنها من تخصيل دخل اضافي يساهم في رفع مستوى المعيشة، و يخصص عادة لاقتناء مواد البناء السكني بالدرجة الاولى او وسائل التجهيز المنزلي بالدرجة الثانية او تجهيز النشاط الفلاحي ... الخ.

---

(1) استفتاء عينة من العمال.

وقد سمحت اجراءات تطبيق القانون العام للعامل بتقليص الفوارق في الاجور بين القطاعات الاقتصادية و الفئات المهنية مما ادى الى زيادة اجرة الفئات العمالية غير المتخصصة.

ان توفير الشغل الصناعي الذي يمكن من الحصول على دخول عالية بالاضافة الى عدم استجابة هياكل الانتاج المحلية الى زيادة الطلب على المنتوجات الاستهلاكية و مواد البناء ادى الى تشجيع نشاطات القطاع التجاري، و تطويره لدى الخواص بوتيرة اسرع من تلك التي شهدها القطاع العمومي، حيث ارتفع عدد التجار بالولاية من 2280 سنة 1977، الى 5840 سنة 1984، و هذا يعني انه تضاعف بما يزيد عن 2،5 مرات خلال هذه الفترة و ذلك بمعدل نمو سنوي يفوق 14٪، في الوقت الذي بلغ عدد مراكز البيع لوحدات التسويق الوطنية 18 مركزا فقط سنة 1984. و يضاف الى التجار المقيمين اولئك المتنقلون الذين يكونون اسواقا اسبوعية في كل مدينة رئيسية. و تجدر الاشارة انه الى جانب تزايد الطلب على سجلات التجارية التي تسمح للمواطنين بالنشاط في اطار قانوني، تطورت اشكال اخرى لممارسة التبادلات على الشريط الحدودي خاصة، حيث يتم ارسال انواع التمر غير المسوق محليا (عدى دقلة النور) و بعض المواد الغذائية المدعمة نحو الاسواق الافريقية، بغية تحصيل مقادير من العملة الصعبة تمكن من شراء بعض المنتوجات التقليدية (حنة الفول السوداني ... الخ) و خاصة المواد المصنعة التي يفتقدها المواطن في الجنوب. و تؤكد هذه الظواهر ضرورة تنمية القطاع الفلاحي بشكل موازي للقطاع الصناعي، و توطين الصناعات التحويلية بكيفية تتناسب و متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تسمح التنمية المتوازنة

بتثبيت الفلاحين على الاراضي الزراعية و بتوفير المستلزمات الانتاجية و وسائل النقل و المواصلات التي تمكنهم من تنمية الانتاج و تسويقه، وبهذا النوع من التنسيق يحصل التكامل الوظيفي بين النشاطات الصناعية والفلاحية و التحويلية ، وقد عملت الدولة على تحقيق و تطوير المنشآت الاساسيـــة لا نطلاق عملية التنمية و المحافظة على استمراريتها ، و ذلك في اطـــار المخططات الوطنية و برامج التنمية المحلية التي تشرف عليها المجمـوعات المحلية عن طريق تمويل ميزانيتها الخاصة .

المطلب الثاني / المداخيل العمومية .

بالاضافة الى المخططات الوطنية للتنمية عملت الدولة على انعـــاش النشاطات الاقتصادية المحلية عن طريق لا مركزية عملية التنمية ، و في هذا الاطار تخصص لكل مجموعة محلية ميزانية يتم تمويلها بمختلف الايـــرادات المحلية ، حيث توضح دراسة ميزانية ولاية ورقلة ان عـوائد الجباية النفطية تشكل المورد الرئيسي لتمويلها ،كما يبين الجدول التالي .

الجدول رقم 30: تطور موارد ميزانية الولاية
(الوحدة = دينار جزائري)

تعيين / السنة	1974	1978	1981	1984	معدل النمو
مجموع الايرادات ومنها:	61 303 195	103 786 560	250 072 064	380 053 573	%20
1 الضريبة النفطية المباشرة	21 859 700	38 065 420	109 877 396	183 612 537	%23 7
2 منتوج الايتاوات	4 590 537	7 613 084	21 575 479	28 783 146	%20
3 منتوج نقل المحروقات	–	–	9 666 365	11 953 847	–
مجموع الجباية النفطية (3+2+1)	26 450 237	45 678 504	141 119 230	224 348 530	%23 8
نسبة الجباية النفطية الى اجمالي الايرادات	%43	%44	%56	%59	

* المصدر: مديرية التنشيط المحلي ، ولاية ورقلة.

تشير ارقام هذا الجدول انه خلال العشرية 1974 - 1984 تضمت مضاعفة اجمالي الايرادات الولائية بستة (06) امثال و ذلك بمعدل نمو سنوي يصل 20٪ ، وانه تمت مضاعفت موارد الجباية النفطية بما يزيد عن ثمانية(08) امثال اي بمعدل يكافئ معدل نمو سنوي يفوق 23٪ ، و تجدر الاشارة الى ان نسبة الجباية النفطية الى اجمالي الايرادات في هذا الجدول هي نسبة تقريبية ، حيث يجب اضافة قيمة الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج و الضرائب و الرسوم على الاجور للحصول على المبالغ و النسب الحقيقية .

و تعود اهمية الجباية النفطية في حجم الايرادات الى اجراءات النظام الجبائي ، حيث يتعين على كل شركة ـ وطنية كانت ام اجنبية ـ تمارس نشاطا في ميدان البحث او الاستغلال او الانتاج للمحروقات ، دفع ضريبة مباشرة و اتاوات على الانتاج اوالنقل (1) . و تعني الضريبة النفطية المباشرة اقتطاع نسبة 85٪ (2) من الارباح العائدة من نشاطات البحث و استغلال و نقل المحروقات السوائل و الغازية . اما الاتاوات فيتم احتسابها بنسبة 20٪ على عوائد نشاطات البحث و استغلال المحروقات السوائل (القرار 75 - 13 الصادر بتاريخ 27 فيفري 1975)و الغازية (القانون رقم 78-13 بتاريخ 31 ديسمبر 1978) باستثناء نشاط النقل الذي يخضع الى الرسم على النشاط الصناعي و التجاري ،و الذي تدفعه الشركات المكلفة بنقل المحروقات السوائل و الغازية ، و الذي تحدد نسبته بالمسافة التي تقطعها القنوات داخل التراب المجالي ، وقد بلغ طول القنوات التي تعبر الولاية بتاريخ 23 اكتوبر 1984 ، 3171 كلم منها 2018 كلم نفطية و تساوي

(1) القرار75-13 بتاريخ 27 فيفري 1975 و المادة 51 من القانون المالي لسنة 1980 .

(2) القرار الوزاري الصادر في 23 فيفري 1983 و الجريدة الرسمية بتاريخ 31 ديسمبر 1983 ، ص 33 66 .

النسبة المقررة للولاية 33،473 ٪ (1) لكن ميزانية الولاية لم تشرع في الاستفادة من هذا المنتوج الا ابتداءا من سنة 1981 ، حيث ساهم في رفع نسبة الجباية النفطية من 44 ٪ الى 56 ٪ ضمن اجمالي الايرادات المحلية. كما تجدر الاشارة الى ان البلديات التي تمر بها القنوات النفطية و الغازية لا تستفيد هي الاخرى من هذا المنتوج ، باستثناء بلديتي "حاسي مسعود" و "البرمة" المنبثقتين عن التقسيم الاقليمي الاخير، و اللتين شرعتا في الانتفاع به ابتداءا من سنة 1985. و لم تشرع البلديات المعنية الاخرى في المطالبة بهذا الحق الا مؤخرا.

و تجدر الاشارة الى انه بالاضافة الى المساهمة الدائمة في تنمية الميزانية الولائية كان لنشاطات المحروقات دور رئيسي في تمويل برامج "تجديد و تجهيز المجموعات المحلية الصحراوية"، حيث من بين البرامج الخاصة حضي هذا الاخير بعناية متميزة منذ نشأته، حيث تقرر اثر اول اجتماع لمجلس الوزراء انعقد خارج العاصمة، و في مدينة ورقلة بتاريخ 24 نوفمبر 1966 قصد المعاينة الميدانية لمشكلات التنمية في المناطق المتأخرة و وضع الحلول الملائمة لها. فاهتم البرنامج في البداية بتطوير محافظتي الواحات والساورى و بلدياتهما (2) ، ثم توسعت رقعة تطبيقه لتشمل اجزاءا من المجموعات المحلية المجاورة (الاوراس،وبعض بلديات التيتري) و الشمالية (بلديات من عنابة) (3). و اختص هذا البرنامج بطريقة فريدة لتموينه حيث كان يتم ذلك عن طريق اقتطاع سنوي من منتوج الجباية

---

(1) سعيد بن عيسى : مالية المجموعات القاعدية
مطبوعة المحاضرات، المدرسة العليا للادارة، السنة الجامعية 1984-1985

(2) القرار رقم 160 من المرسوم رقم 76-83 الصادر في 02 جوان 1967 الذي يعدل و يكمل المرسوم رقم 66-38 الصادر في 31 نوفمبر 1966 ، الذي تضمن قانون المالية لسنة 1967 (الجريدة الرسمية رقم 47 بتاريخ 9جوان 1967

(3) القرار الوزاري رقم 7356 بتاريخ 2 جويلية 1968.

النفطية (1) الذي يحول الى الميزانية الملحة بالنسبة لمحافظتي الواحات و الساورة ، او يسلم مباشرة الى البلديات الاخرى المستفيدة منه . و كان حجم هذا الاقتطاع في البداية يصل تبلغ 30 مليون د ج و يمثل 5 ٪ سنة 1967 ، و قد تم رفعه تدريجيا الى نسبة 20 ٪ منذ سنة 1971 (2) . لكنه لم يعد يظهر بعد القانون المالي لسنة 1972 (القرار رقم 13) . و بعد التجديد الخاص بحساب الخزينة الذي احدثه القانون المالي لسنة 1983 ، تم اعطاء الارقام 024 302 الى الحساب المخصص للبرنامج و تسميته بـ اقتطاع على منتوج الاتاوات النفطية لصالح ولايات و بلديات الجنوب و الاقاليم الفقيرة الاخرى ، لكن القرار رقم 133 من قانون المالية لسنة 1986 جاء يقضي بانهاء هذا الحساب الذي استفادت منه الولاية بصفة خاصة الى جانب تمويل ميزانيتها عن طريق الموارد التي سبقت الاشارة اليها ، و التي ساهمت في انجاز مشاريع البرامج المحلية التي ادخلت كثيرا من التحسينات في ميادين التجهيز

الاداري و السياحي و الثقافي و الصحي و الجماعي و السكني ... الخ ، حيث تشير الوضعية المالية و المادية لبرامج التنمية في تاريخ 31 ديسمبر 1982 الى تسجيل 632 مشروعا في مختلف القطاعات ، و تمثل مبلغا اجماليا 814 045 6 الف د ج ، انجز منها 193 مشروعا يوجد 321 في طريق الانجاز و 118 لم تنطلق بعد . و تشير قيمة الباقي للانجاز (877 694 3 الف د ج) الى ضعف ملحوظ في وتيرة الانجاز ، حيث لم يتجاوز معدل استهلاك القروض 39 ٪ من اجمالي الاستثمارات المصادق عليها .

---

(1) القرار رقم 160 من المرسوم رقم 67-83 الصادر في 02 جوان 1967 السابق الذكر

(2) المرسوم 70-53 بتاريخ 31 ديسمبر 1970 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 1971 ، (الجريدة الرسمية رقم 109 بتاريخ 31 ديسمبر 1970) .

و قد تمحورت هذه الانجازات حول قطلع المنشآت الاساسية الادارية و الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة 41٪ في حين لم تحضى القطاعات الانتاجية سوى بنسبة 22٪ ، و لم تستفد القطاعات الصناعية سوى بنسبة 2،5٪ فقط ، و مقاولات الانجلز الا بنسبة 02٪ . وهي من الاسباب التي اخرت عملية التصنيع بالمجال الاقتصادي الولائي مع ابراز عدم التوازن بين القطاعات خاصة منها المنتجة و غير المنتجة (1) . و مع ذلك فان لهذه البرامج دور اساسي في تكوين الشغل و تحسين ظروف الحياة ، و هي الاثار التي اصبحت تظهر واضحت في السلوك اليومي للمواطنين.

المبحث الثاني : تغير اهتمامات السكان .

ان توفير الشغل الصناعي الى نسبة كبيرة من المواطنين الذين الفوا العمل في القطاع الفلاحي او في قطاع اشغال البناء، يعني توزيع انواع جديدة من الدخول العالية و غير المعهودة في المجال الاقليمي و هو لامر الذي ادى الى احداث تناقضات اجتماعية كان من اهم مظاهرها التوسع الحضري السريع والتأخر في تنمية القطاع الفلاحي.

المطلب الاول / النمو الحضري .

عرفت المدن الجنوبية بصفة عامة و ولاية ورقلة بصفة خاصة نموا حضريا يزيد عن التوسط الوطني ، حيث بالاضافة الى ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان، فان معدل التحضير الذي عرفته الولاية كان يفوق في كل مرحلة المعدل الوطني ، كما تبين معطيات الجدول ادناه .

(1) الوضعية المالية و المادية لمشاريع التنمية لولاية ورقلة مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ديسمبر 1982 .

الجدول رقم 31 : توزيع السكان حسب المناطق الحضرية
1984 1966

السنة / تعيين	1966		1977		1984	
	حضر	بدو	حضر	بدو	حضر	بدو
الولاية	49315 37،3٪	83004	94521 46،8٪	107404	139251 53٪	123301
المجموع	132 319		201 925		262 552	
الوطن	3749616 31،15٪	8268384	7310950 40٪	10939050	8581607 41٪	12298217
المجموع	12 018 000		18 250 000		20 879 824	

المصدر : مديرية الاحصائيات و التخطيط، ولاية ورقلة .
الحوليات الاحصائية للجزائر.

تبين معطيات هذا الجدول انه خلال الثمانية عشرة سنة الممتدة من 1966 الى 1984 تضاعف عدد سكان الولاية ، وان نسبة التحضير التي لم تكن تمثل سوى 37،3٪ سنة 1966 بلغت 53٪ سنة 1984 وذلك بمعدل نمو سنوي يبلغ 8،33٪ خلال العشرية 1966 - 1977 و 6،76٪ خلال الفترة 1977 - 1984 ، مما يضع ولاية ورقلة من بين الولايات القليلة التي يزيد معدل التحضير بها عن 50٪ .

و لا يمكن شرح هذا الارتفاع في معدل التحضير الا من خلال حركة الهجرة الايجابية للعمال القادمين من مختلف الاقاليم بحثا عن شغل في نشاطات المحروقات ، حيث شهد ميزان الهجرة زيادة تفوق 4،3٪ خلال العشرية 1966 - 1977 ، و تقارب 2،8٪ خلال الفترة 1977 - 1984 . و عرفت مدينة ورقلة بالدرجة الاولى ثم تقرت و المنطقة الصناعية حاسي مسعود تمركزا للسكان يزيد عن 80٪ باعتبارها اقرب التجمعات حيث

تتواجد النشاطات الصناعية و تتوافر المنشآت الاساسية كالتعليم و الصحة.
وقد ساهم تطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية في زيادة الحركة السكانية ، حيث ترك البدو الرحل نشاط الرعي و غادروا الارياف طلبا للاستقرار في الاماكن التي توفر العمل الصناعي بصفة خاصة ، و هو ما يشرح تقلص نسبتهم الى اقل من 2٪ سنة 1984 في الوقت الذي كانوا يشكلون 10،4٪ سنة 1977 ، و تعني هده الظاهرة انه في كل سنة يتم تحضير نسبة 0،15٪ من السكان البدو الذين يدخلون الاحياء القديمة فيزيدون في حجمها او يكونون سببا في انشاء احياء جديدة مثل مخادمة بني ثور و الشعانبة حول مدينة ورقلة او دراع البارود و عين الصحراء حول مدينة تقرت ،او البيوت المنسوجة :الخيم المنتشرة حول مدينة حاسي مسعود . وهو ما جعل عملية الاسكان احدى المشكلات الاساسية للولاية التي انخفضت قدرات استجابتها من 97،9٪ سنة 1968 الى 15،3 ٪ سنة 1975 ، و استمر معدل الانخفاض الى غاية 1980 ، حيث خلال الفترة 1967-1977 لم يتم سوى انجاز 947سكنا - بما فيها القرية الفلاحية - في حين كان العدد المقرر خلال البرامج المتعاقبة يشمل 5 329 سكنا (1) .

لكن الاتجاهات الجديدة التي جاء بها المخطط الخماسي الاول 1980-1984 اكدت اهمية هذا القطاع و ضرورة اعطائه ما يستحق من الامكانيات و بذلك وصل عدد السكنات المبرمجة في آخر سنة 1 9 8 4 11 860 سكنا منها 6 702 تم انجازه (1) . و بذلك يكون قد تم تطوير معدل الانجاز من 28،4٪ سنة 1977 الى 56،5٪ سنة 1984

(1) مديرة التحضير و الاسكان ، ولاية ورقلة.

و يمكن ان نلاحظ ان السكن الحضري قد استفاد بالاولوية في هذا المجال و على حساب السكن الريفي كما تبين معطيات الجدول التالي .

الجدول رقم 32:انجاز السكن الحضري و الريفي

الفترة	1967 — 1977		الى اخر 1980		الى اخر 1984	
تصميم	العدد الاجمالي المبرمج	نسبة الانجاز	العدد الاجمالي المبرمج	الانجاز	العدد الاجمالي المبرمج	نسبة الانجاز
الحضري	1 950	29،3	4 571	26،4	8 521	60،3
الريفي	1 379	27	2 867	44،4	3 339	46،7
المجموع	3 329	28،4	7 438	33،3	11 860	56،5

المصدر: مديرية التحضير و الاسكان ،ولاية ورقلة .

كما يمكن ان نلاحظ ان للفرع النفطي حصة الاسد ،حيث خصص لحاسي مسعود 2 086 سكنا من العدد الاجمالي المبرمج ضمن المشاريع التي سبقت المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 أي نسبة 23٪ ،وعند ترقية المنطقة الى مستوى بلدية خصص لها هذا المخطط 4 598 سكنا في اطار انجاز "مناطق السكن الحضري الجديدة" في حين لم يخصص سوى 1 500 سكنا لبلديات ورقلة و 1 000 سكنا لبلديات تقرت.

و رغم هذا الاهتمام المتزايد بحاجات المواطنين الى السكن فان وتيرة الانجاز لا تزال ضعيفة بالنسبة لحجم الطلب،و لهذا لم يتوقف الطلب الاجتماعية على الاراضي الصالحة للتعمير،بل تطور نشكل متزايد حيث سجلت مديرية الاسكان و التحضير 2 463 طلبا خلال الخماسي الاول 1980-1984 ، تم تلبية 1 990 منها (أي نسبة 80٪) . و لم

يقتصر هذا التزايد على التطوير الكمي لعدد رخص البناء بل شمل الى جانب ذلك تطورا نوعيا ، حيث قديما كانت السكنات تشهد او يعاد بناءها على النمط التقليدي و بالوسائل البدائية مثل الحجر و الطين، اما اليوم فقد اصبح هناك توسعا في بناء البيوت بالوسائل الحديثة كالاسمنت و الاسلاك و غيرها ، مع تخصيص مرأب في كل بيت و توسيع الطرق لمرور السيارات.

غير ان هذا لا يعني انقطاع كافة المواطنين عن البناء بالوسائل التقليدية حيث بالاضافة الى التفاوت في الامكانيات المالية تجد عملية انجاز السكن ،سواء الجماعي او الخاص، مشكلات حقيقية تتطلب حلولا سريعة و ملائمة. و من اهمها النقص في مواد البناء الذي تتطلب ازالته زيادة حجم حصة المؤسسة الوطنية المكلفة بالتوزيع او مضاعفة ونيرة التوزيع. كما يمكن ذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص لانشاء استثمارات تهدف الى تطوير و استغلال الوسائل المحلية الصالحة للبناء و قد ترتب على عدم توفر مواد البناء الى جانب مشكلات النقل المطروحة على مستوى النشاطات الاقتصادية في هذا المجال تضخما متزايدا في الاسعار، حيث على سبيل المثال يصل سعر القنطار الواحد من الاسمنت المنقول من المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء ، تقرت ، الى المناطق المعزولة مثل جانت سنة (06) امثال سعره الرسمي . (1)

---

(1) جريدة المجاهد اليومية بتاريخ 4 افريل 1983.
نقلا عن وكالة الانباء الجزايرية.

ان رغبة المواطنين في ترقية مستوى العيش بالطرق السريعة بالاضافة الى توفر الامكانيات التي تسمح بذلك في النشاطات النفطية و الغازية التي تقدم اجورا مرتفعة الى جانب امتيازات فردية و جماعية متعددة هي الاسباب الرئيسية في نفور المواطنين ، خاصة منهم الشباب من الشغل في القطاعات الاخرى و من العمل الفلاحي بصفة خاصة ، مما ادى الى تاخر هذا القطاع .

المطلب الثاني / تأخر تنمية القطاع الفلاحي .

هناك عاملان اساسيان كان يمكن ان يؤثران على تنمية النشاط الفلاحي في الولاية بطريقة ايجابية ، يكمن احدهما في زيادة الطلب على المنتوجات الفلاحية و الاخر في العمليات الاستصلاحية .

اولا : زيادة الطلب على المنتوجات الفلاحية .

ان الاراضي الصحراوية كما سبقت الاشارة ، اراض زراعية بالدرجة الاولى لكن الانتاج الفلاحي كان الى عهد قريب لا يزيد عن الاستجابة للحاجات المحلية ، حيث كان يحقق انتاج الخضر و الفواكه اكتفاءا ذاتيا من المزروعات النباتية ، كما كان يحقق بيع التمور و تصديرها مستوى عيش متوسط لاغلب السكان . وكان من الممكن عند ظهور النشاطات النفطية و الغازية وتوزيع الاجور على العاملين فيها ان يزيد الطلب على المنتوجات الفلاحية ، وهي الزيادة التي من شأنها ان تنشط السوق المحلية و من خلالها الفلاحين على المزيد من الانتاج طبقا لمبدأ المعجل

و المعجل هو احدى وسائل التحليل الاقتصادي التي تسمح بربط العلاقة بين الزيادة او النقص في مستوى الطلب على المنتوجات النهائية

او الاستهلاكية و ما يترتب عن ذلك من زيادة او نقص في الطلب على عوامل الانتاج المادية و البشرية اللازمة لانتاجها بغية احداث التطابق بين العرض و الطلب(1) . فالمعجل يستمد تسميته من فكرة قدرة تغير بسيط في الطلب على المنتوجات النهائية على التعجيل باحداث تغير يفوقه باضعاف في الطلب على عوامل الانتاج المختلفة . و قد تبين من خلال دراسة الانتاج الفلاحي في الباب الثاني ركوده ، رغم ارتفاع الاجور و تطور مستوى العيش . و السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال لماذا لم تكن تنمية صناعة المحروقات مصحوبة بتنمية الانتاج الفلاحي في هذا المجال الاقليمي ؟ و تثير الاجابة على هذا السؤال عوامل يمكن اختصارها فيما يلي :

1 - توجه السياسة العامة نحو التصنيع ، مما جعل القطاع الفلاحي يحضى باهتمام اقل ، و ذلك خاصة في المناطق التي تتطلب تنميتها عناية متميزة مثل الصحراوية او الجبلية . و هو ما تسبب في تاخر تجهيز هذا القطاع ، حيث لا يزال الفلاحون في ولاية ورقلة يستخدمون الوسائل التقليدية و الطرق البدائية .

2 - حصر هدف البعثات الاستكشافية في البحث عن المناجم النفطية و الغازية ، حيث رغم تعلق الابحاث بدراسة التربة و حفر الابار المائية ، عند الحاجة ، فان المخططات المتتالية لم تهتم بخصوبة الأراضي الصحراوية و قابليتها للاستصلاح .

3 - الاعتماد على برامج لتموين المناطق الصناعية و مراكز الحياة بالمواد الغذائية من العاصمة مباشرة ، حيث اجرى المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية دراسة احصائية في هذا المجال ، فلم يعثر على تعيين سلعة واحدة من ورقلة او تقرت الى المناطق الصناعية(1) مما يجعل قيمة مشتريات النشاطات النفطية و الغازية من القطاع

(1) المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية : دراسة لولاية ورقلة سبق ذكره

الفلاحي الاقليمي منعدمة.

و يمكن ارجاع هذه العوامل الى انعدام التخطيط الاقليمي لعملية التنمية ذلك لان نظريات التنمية الاقتصادية مانفكت تؤكد ان الاعتماد على التصنيع لا يتعارض مع القيام باشغال استصلاح للاراضي الفلاحية (1). حيث يعتبر تطوير القطاع الفلاحي بشكل متوازي للقطاع الصناعي احسن طريقة لتحقيق تنمية شاملة و متكاملة تعتمد على اساس الفروق الموجودة في توزيع الثروات الطبيعية و في احوال الطقس و المناخ و انواع التربة و هي اصلح اساس للاندماج القطاعي و التكامل الاقتصادي بين مختلف الوحدات الانتاجية الاقليمية و الوطنية.

ان غياب التصور الشامل لعملية التنمية هو الذي تجسد في انعدام التخطيط العلمي الذي ياخذ بعين الاعتبار المعطيات المادية والبشرية و هو الذي نتج عنه اهمال تنمية النشاط الفلاحي في الجنوب و بعض المناطق الشمالية. و هنا تجدر الاشارة الى امكانية تطوير النشاطات الفلاحية، حيث بينت التجارب الكثيرة ان عملية استصلاح الاراضي الفقيرة ليس امرا مستحيلا بل يحتاج الى التدبير الواعي و الارادة التى لا تنفذ

ثانيا : عمليات استصلاح الاراضي الفلاحية

عرفت الولاية منذ العهد البعيد تجارب متعددة في مجال الاستصلاح نشير الى اهمها و احدثها.

1 - سمح توطين الصناعات النفطية و الغازية و استقرار العمال بانشاء مراكز للحياة حول المناطق الصناعية مثل قاعدة 24 فيفري، وقاعدة الزار في حاسي مسعود، و قاسي الطويل و تمنفورا و جانت وسطح ... الخ، و هي مراكز حضرية تم تفريشها بالمساحات الخضراء و احاطتها بالاشجار

(1) د.و برنيس : الصناعات المصنعة و محتوى سياسة التكامل الاقليمي سبق ذكره.

المثمرة و غير المثمرة . و قد استنتج العمال من نجاح هذه المساحات ان الاراضي الصحراوية ذات خصوبة جيدة و انه يمكن استصلاحها لانتاج مختلف المواد الزراعية ،فبادروا باستصلاح مساحتين الاولى في الزار وتمتد على مساحة 4 هكتارات و الثانية في سطح و تشمل مساحة 10 هكتارات. ورغم صغر هاتين الرقعتين فانه يتم فيهما تربية مختلف انواع الحيوانات (بقر غنم معز و خيل . . .الخ) و الدواجن ، بالاضافة الى انتاج زراعي متنوع و يتميز بالنضج المبكر(شهر قبل الموسم في الشمال) .

2 ـ وهناك تجارب اخرى جديرة بالذكر في سيدي مهدي (تقرت) و سيدي سليمان (جامعة) وحاسي بن عبد الله (ورقلة) ، حيث مكنت من استصلاح الاراضي الزراعية على شكل تعاونيات فلاحية ، في اطار برامج التنمية الخاصة ، وهي العمليات التي سمحت بتنمية الانتاج الزراعي على طبقاته الثلاثة ،الى جانب مساهمتها في تثبيت نسبة كبيرة من البدو واستقطاب مستفيدين من الولايات الشمالية المجاورة لتكوين " تجمعات استصلاح للاراضي" .

3 ـ واخيرا فان القانون القاضي باستصلاح الاراضي الصحراوية المؤرخ في جويلية 1983 احرز تطبيقا مكثفا و نجاحا مبهرا ،حيث يتم تحضير العمليات من طرف المديرية الفلاحية للولاية بالتعاون مع البلديات و قد تم الى غاية 1984 تحضير مساحة 32 000 هكتار وزع منها 300 14 هكتارا على المستفيدين و تم استصلاح فعلي لـ 400 هكتار، فاعطت العملية ثمارها بشكل جيد ، حيث امكن الحصول على مردودية تتراوح بين 40 و 50 قنطار للهكتار الواحد على المساحات المجزروعة بالقمح الصلب او اللين ، و بين 300 و 400 قنطار للطماطم المزروعة داخل البيوت البلاستيكية ، وهو مستوى من المردودية لم يحصل عليه قبل (1) .

(1) المديرية الفلاحية ،ولاية ورقلة .

و يعبر اقبال المواطنين على الاراضي الفلاحية عن استعدادهم لاستصلاحها و عن مدى ارتباطهم بالانتاج الفلاحي ، حيث لسنة 1986 وحدها قدم 8 600 طلبا على الاراضي الفلاحية تحت دراسة 7 550 ملفا و قبل 4 500 منها فقط و رفضت الطلبات الاخرى لانها جاءت من عمال موظفين (1).

و تحضى عملية استصلاح الاراضي الفلاحية على الحقول النفطية و الغازية باهتمام خاص،وذلك بغية تحديد برنامج تنمية فلاحية حول استغلالات المحروقات مع المحافظة على قوانين الامن و مراعات الشروط الخاصة بالتجهيزات الانتاجية. و قد اعطت هذه العملية فرصة للتعاون بين ممثلي القطاعين الصناعي (المحروقات) و الفلاحي ، و هي خطوة اولى في تحقيق اندماج حقيقي للنشاطات الانتاجية على المستوى المحلي

لكن هناك مشكلات عملية لا تزال تشكل عقبة في طريق تحقيق عملية الاستصلاح الكاملة نشير الى اكبرها فيما يلي .

ثالثا : مشكلات التنمية الفلاحية .

1 - ان اهم المشكلات التى تواجه النشاطات الانتاجية للقطاع الفلاحي تكمن في وجود المناطق المائية و التنقيب و ايصال التيار الكهربائي لاستخراج الماء منها. و لا تجد هذه المشكلات حلا الا في اطار التخطيط المتكامل للنشاطات الاقتصادية بشقيها الصناعي و الفلاحي ، حيث تكلف عملية التنقيب عن المياه الجوفية 500 الى 700 دج للمتر الخطي (2) لكنه يمكن تخفيض هذا المبلغ بالتعاون مع المؤسسة الوطنية

---

(1) المديرية الفلاحية ولاية ورقلة .

(2) عن جريدة المجاهد اليومية رقم 6585 بتاريخ 19 اوت 1986 .

للحفر و المؤسسة الوطنية لاشغال الابار بالاضافة الى استغلال الابار التي لم تعد تحتاج اليها صناعة المحروقات.

2 - و تكمن المشكلة الثانية في ضعف تجهيز القطاع الفلاحي بالوسائل الالية و المواد الاولية، حيث بالاضافة الى قلة استعمال الاسمدة الكمياوية و العضوية فانه الى عهد قريب لم تشهد الزراعة في الاقاليم الجنوبية ادخالا لوسائل الانتاج الحديثة التي تمكنها من رفع مستوى الانتاجية و زيادة مردود المحاصيل الزراعية. و تعود اسباب هذا التاخر الى ضعف المعلومات حول الوسائل المستخدمة و قلة الامكانيات المالية لدى الفلاحين و بعد الوحدات المنتجة و الموزعة لهذه المواد. لكنه مع الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الاول 1980-1984 و مع عمليات الاستصلاح بدأ ادخال بعض المنتوجات المشتقة للمحروقات على الانتاج الزراعي مثل الاسمدة الازوتية و الحواجز البلاستيكية، مما اعطى نتائج مرضية بفضل الزيادة في مستوى مردودية الانتاج و التحسن في نوعية المنتوجات. وهي النتائج التي ساهمت في اعادة ثقة الفلاحين في الانتاج الزراعي وترغيبهم فيه، و تتطلب هذه الرغبة تدعيما ببرامج توعية شاملة للتعريف بالمشتقات النفطية و الغازية التي من شانها ان ترفع مستوى انتاجية العمل الفلاحي، و بالاجراءات الهادفة الى توفيرها بشكل متواصل و بكميات كافية، و قد يقتضي الامر توطين وحدات صناعية تحويلية تضمن انتاجها و تسويقها باسعار معقولة.

و في انتظار الحل النهائي لمشكلات النقل و الذي يتمثل في انجاز خط السكة الحديدية المشار اليه سابقا، فانه يستحسن تشجيع الفلاحين

على تكثيف انتاج الحبوب و الخضر الجافة نظرا لارتفاع مردوديتها ولتاخر انتاجية شجرة النخل التي لا تؤتي ثمارها الا بعد 4 او 5 سنوات من تاريخ غرسها .

ان منتوجات الحبوب و الخضر الجافة لا تتطلب تكيفا خاصا ، حيث يمكن استخدامها او نقلها مباشرة من الحقول المنتجة و يسمح انتاجها في مرحلة اولى بتلبية الحاجة المحلية الى استعمالها كمواد استهلاكية ، تمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي ، او كمستلزمات وسيطة ، بغية توسيع عطبية الانتاج . و عند تحقيق هذه المرحلة و الشروع في مرحلة تموين الاقاليم الاخرى تظهر الحاجة الى وسائل التخزين ، و في هذا المجال يمكن استخدام مختلف الخزانات و المستودعات التابعة حاليا لنشاط المحروقات بشكل تدريجي يتناسب مع تنمية النشاط الفلاحي و اضمحلال الانتاج النفطي .

و يعتبر انتاج التمور محصولا تصديريا اساسيا يضاف الى منتوجات المحروقات ، مما يمكن من رفع حجم الرصيد الوطني من العملة الصعبة بفضل تدعيم الصادرات الوطنية ، و تعويض الايرادات العائدة من تصدير المواد الزائلة باخرى ناتجة عن بيع مواد متجددة . و في اطار الاستغلال الامثل للثروات الزراعية يتعين انشاء صناعات تحويلية تهدف الى تقييم الانتاج محليا ، حيث بالاضافة الى الوحدتين المكلفتين بتكييف التمور ، يمكن توطين وحدات صناعية تقوم بالاستغلال الكامل للنخلة ، حيث تُمكن فاكهة التمر من استخراج مواد صناعية عديدة و هي مواد ذات فوائد غذائية ، وطبية و كيمائية ، من اهمها : عصير التمر ، السكر السائل ، المواد السكرية ، كالجلكوز و الفركتوز و الخل و الحرير الصناعي و الزيوت و انواع من المشروبات .

و كذلك يمكن استخراج بعض المواد الكمائية مثل حامض الستريك و بعض الهرمونات و العديد من المضادات الحيوية. كما يوجد لنوى التمر عدد من الاستخدامات، حيث بالاضافة الى كونه علفا جيدا للحيوانات يمكن استعماله كفحم خاص لصناعة الحلي او كوقود في افران تبييض النحاس و لاغراض اخرى. و يمكن استعمال جذوع و اغصان اشجار النخل و سعفها لصناعة الخشب المضغوط و صناعة الورق و انواعا من الحصير و علب الحفاظ، وكذ لك صناعة الاقلام الخام. كما يمكن استخراج انواع من العطور من طلعها (1)، مما يستلزم اقامة وحدات صناعية مركبة و متكاملة من حيث تشغيلها و من حيث استخدامها للمادة الاولية،فضلا على توطين وحدات صناعية تحويلية للمواد الغذائية الاخرى مثل وحدات لعصير و تصبير النعناع او الرمان او الطماطم...الخ، و هي الاجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية استغلال الاستثمارات النفطية و مستقبل التنمية المحلية و التكامل الوطني المبني على اساس التخصص الانتاجي و الاستخدامي للمواد.

(1) عبد الله الرزاق السعيد: الرطب و النخلة.
ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 239-253.

خاتمة الباب

ساهمت نشاطات المحروقات في تنمية القطاعات الصناعية على المستوى الوطني ،حيث تشكل مراحل الاستغلال و الانتاج و النقل و تحويل النفط و الغاز اقطاب تنمية (1) ترتكز حولها مجموعة من النشاطات الصناعية و الزراعية . وقد حاول قطاع المحروقات تغطية كافة الحاجة الوطنية الى المواد الاولية و نصف المصنعة و الاستهلاكية ، بالاضافة الى توفير الطاقة الضرورية للوحدات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية . الا ان عملية الاندماج القطاعي التامة لاتزال في طور التكوين نظرا لضعف مشتريات قطاع المحروقات من باقي القطاعات الوطنية و توجه استثماراته نحو المنتوجات التي تضمن تحقيق اكبر حجم من العملة الصعبة (2) .

اما على المستوى المحلي فان ادماج الصناعات النفطية و الغازية مازال بعيدا عن الهدف المنشود نتيجة للسياسة المنتهجة سابقا في توطين الاستثمارات و توزيع مشاريع التنمية الاقتصادية ، حيث تهدف التجهيزات الموطنة في الولاية الى استخراج المحروقات ونقلها الى مناطق الاستخدام بالشمال، مما جعل هذا الفرع لا يؤدي دورا تصنيعيا يهدف الى احداث شبكة متوازنة بل تسبب في تكوين ازدواجية متباينة اثرت في الهياكل القديمة للنشاطات التقليدية ،التي خضعت لسيطرة القطاع العصري الذي اخذ يستقطب منها ثرواتها المادية و البشرية .و الحقيقة ان التنمية كل متكامل ،و هي ترمي الى ايجاد احسن استخدام الامكانيات المكتسبة و الموارد المتاحة في اطار ترابط داخلي بين مختلف الميادين الاقتصادية

---

(1) نيكولا صركيس : البترول في الساحة العربية ، سبق ذكره .

(2) د . ثابت محمد ناصر: قطاع المحروقات و التنمية الاقتصادية في الجزائر ، سبق ذكره.

و الاجتماعية و الثقافية ، علما بان تخلف جزء من هذه المجالات يوشك ان يشوه عملية التنمية كلها . و لذا فان احداث تطورات هيكلية بشكل مستمر و متوازن امر يتطلب مجهودات مكثفة من الناحية البشرية و المادية و السياسية ، حيث تمكن عملية التصنيع من احداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية ، و تمكن الصناعة المحلية بصفة خاصة من اكتشاف و استغلال الثروات الطبيعية و تعبئة الموارد البشرية و التشغيل الكامل للامكانيات المتوفرة . و متى كانت المشاريع المحلية تحضى بهياكل تنظيمية كاملة ، و سياسة رشيدة ، امكنها ذلك من آداء دور حاسم في التنمية الشاملة ، و العكس . و بالتالي فانه لا يمكن ارجاع ضعف الاثار المتولدة عن تنمية النشاطات النفطية و الغازية في المجال الاقتصادي للولاية ورقلة الا في ظاهرة ضعف التنظيم الاقتصادي و الرؤية الشاملة ، حيث لا يوجد اي تنسيق بين خطط استغلال المحروقات و المشاريع ذات الطابع المحلي ، و تنعدم اجراءات التنسيق بين ممثلي النشاطات النفطية و المسؤلين المحليين . و لا يمكن القضاء على هذه الازدواجية الاقتصادية و الادارية الا اذا تحققت مبادئ التخطيط كما سبقت الاشارة اليها ضمن فقرات الباب الاول ، و هي الطريقة الموضوعية التي تمكن من الانتقال من اقتصاد تقليدي غير منظم الانتاج الى اقتصاد مخطط و متكامل الجوانب .

الخاتمة

يسمح تتبع فقرات هذه الدراسة ـ التي خصصت لمعالجة مشكلات التنمية في ولاية ورقلة، اعتمادا على استغلال المحروقات، و تأثير ذلك في عملية التكامل الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى الوطني ـ باستخلاص جملة من النتائج، نذكر اهمها قبل اقتراح التوصيات الختامية.

اولا : النتائج الاساسية

ـ يسمح استغلال المحروقات بتوفير المواد الاولية و الغازية لمختلف الوحدات الوطنية، التي تقوم بتحويلها و تثمينها داخليا، حيث يتأتى مجموع النفط الخام من انتاج مختلف الحقول المنتشرة عبر تراب الولاية، الى جانب المساهمة في انتاج غاز البترول المميع، و الغاز الطبيعي.

ـ ويلاحظ تقلص نسبة غاز البترول المميع في المجموع الوطني من 43،2 ٪ سنة 1980 الى 16 ٪ سنة 1983، و ذلك تماشيا مع توجيهات سياسة الطاقة الجديدة التي تشجع على تكثيف استغلال الغاز الطبيعي، وتخفيض مستوى انتاج النفط الخام بغية ادخار جزء منه لمستقبل التنمية.

ـ و رغم الثبات النسبي في حجم انتاج الغاز الطبيعي، فقد انخفضت نسبته في المجموع الوطني من 50،7 ٪ سنة 1980 الى 21،2 ٪ سنة 1983، و ذلك نتيجة لتكثيف استغلال الحقول الغازية بحاسي الرمل التي شهدت معدل نمو للانتاج يعدل 27،42 ٪ خلال هذه الفترة.

— و تساهم نشاطات المحروقات في تدعيم عملية التكامل الاقتصادي و الاجتماعي ، بتشغيلها لليد العاملة المتخصصة و غير المتخصصة ، على المستوى الاقليمي و الوطني ، حيث خلال الفترة 1977 - 1984 مكنت هذه النشاطات من تكوين متزايد لمناصب الشغل ، و ذلك بمعدل نمو سنوي يساوي 12،62 ٪ ، في الوقت الذي كان معدل توفير الشغل في قطاع المحروقات على المستوى الوطني لا يزيد عن 5،37 ٪ ، خلال نفس الفترة ، و بذلك عرفت الولاية رصيدا ايجابيا لهجرة اليد العاملة ، كان معدل تزايده يفوق 4،3 ٪ خلال العشرية 1966 - 1977 و يقارب 2،8 ٪ خلال الفترة 1977 - 1984 .

— و تمكن الصناعة النفطية من تلبية الحاجة الى المواد المكررة و غاز البترول المميع ، و الطاقة الكهربائية للوحدات المحلية و عدد من الولايات المجاورة الممتدة على مساحة 000 350 1 كلم² اي نصف التراب الوطني ، حيث يوجه الى ولايات الاغواط ، تامنراست ، بسكرة و الوادي 59 ٪ من الاستخدامات الاقليمية لمادة الوقود ، و 40 ٪ من مادة الزيوت ، و 78 ٪ من مادة غاز البوتان ، و 47،3 ٪ من مادة البروبان ، و ما يقارب 30 ٪ من الطاقة الكهربائية ، مما يعطيها معامل تكامل اقليمي معتبر .

— لكن معدل تكامل هذه الصناعة داخل المحيط الاقتصادي الاقليمي لا يزال ضعيفا ، حيث يقتصر تأثيرها الخلفي على استخدام الغازات المنتجة بوحدة الغاز الصناعي بورقلة ، و تنحصر اثارها الامامية في توفير الوقود و غاز البترول المميع ، و الطاقة الكهربائية ، بالاضافة الى استحواذها على القسط الاكبر منها ، و ذلك باستخدامها 66 ٪ من الوقود ، و 76 ٪ من الزيوت ، و 60 ٪ من الطاقة الكهربائية . و هو ما يعكس انعدام الصناعات الانتاجية و التحويلية بالولاية .

ـ كما تساهم نشاطات المحروقات في تمويل ميزانية الولاية من مـوارد يغطي مجموعها ما يزيد عن 70 ٪ من اجمالي الايرادات المحلية،بالاضافة الى توزيع مداخل عالية على الافراد العاملين بها،و الذين يشكلون نسبة 18،7 ٪ من عمال القطاع على المستوى الوطني ، و 90 ٪ من اجمالي القطاع الصناعي المحلي ، و 42 ٪ من اجمالي العمالة المحلية .و هو ما تسـبب في نقص عمال السيطرة و التأطير خاصة داخل القطاعات الاقليمية ، وهجران العمل الفلاحي الذي اصبح يمثل اقل من 20 ٪ من الشغل سنة 1984 بعد ان كان النشاط الاساسي للولاية قبل ظهور المحروقات.

ـ و بفضل اجراءات القانون الأساسي للعامل،التي سمحت بتقليص الفروق في الاجور بين القطاعات ، و عملية استصلاح الاراضي الصحراوية،التي مكنت من مضاعفة المساحات الزراعية ، و ستمكن من زيادتها بـ 3،58 امثال،فـي آفاق سنة 2 000 ، اخذت مختلف النشاطات تكتسب حيزا متزايدا مـن اهتمامات المواطنين ، مما سيساهم في تطوير تنميتها بوتيرة اسرع من تلـك التي عرفتها قبل المخطط الخماسي الاول 1980 ـ 1984.

ـ و تبرز هذه النتائج وجود ثنائية اقتصادية بين صناعة النفط المتطورة و القطاعات الاخرى التي هي في حاجة الى منتوجات هذا الفرع. و تـعود اسباب هذه الثنائية الى:

ـ غياب الرؤية الشاملة لعملية التنمية ، خاصة على المستوى المحلي ،و

ـ اعتماد النشاطات المحلية على التوجيهات المركزية مما اسفر عـنـه

ـ انعدام المبادرة لتحضير و اعداد المشاريع الانمائية في خطـط اقليمية منسقة. اضف الى ذلك:

ـ وجود جهاز اقليمي للتخطيط ينحصر دوره في تجميع المعلومات التي تنقصه ، و مجرد من التجربة الكافية و السلطة الكاملة ، مما يحول بينه و بين

القيام بمسؤولية التخطيط، و التنسيق بين مختلف القطاعات الاقليمية .

— و يتبين من هذا، ان النتائج المحصلة من هذه الدراسة تتنافى و الفرضيات الرئيسية التي انطلقت منها، و تثبت نقيضانها . مما يستوجب اقتراح جملة من التوصيات التي تساهم في رسم مخطط لتدعم التكامل الاقتصادي الوطني على اساس الخطط الاقليمية، و تعطي التخطيطالاقليمي تصوره السليم و مكانته في عملية التنمية الشاملة .

ثانيا : الاقتراحات.

— 1 — استخلص البحث وجود موارد صناعية و فلاحية متنوعة، اضافة الى الطاقات البشرية الشابة، و ان هذه الامكانيات الاقتصادية غير مستغلة بالطريقة الافضل و هو لذلك يقترح :

— في مجال استثمار الموارد الصناعية:

- توطين وحدات تحويلية للمحروقات تمكن من انتاج و توفير القنوات البلاستيكية لاشغال السقي، و الافلام الضرورية لصيانة المنتوجات النباتية، و الاسمدة الصناعية، و انواع المبيدات .
- تطوير انتاج الطاقة الكهربائية لضمان تغذية كافية للوحدات الصناعية وكهربة المناطق المعزولة، و ايصال التيار الكهربائي الى المستثمرات الفلاحية التي اصبحت تنتشر عبر تراب الولايات الجنوبية، و التي يتم تموينها من الولاية .
- توسيع شبكة توزيع الغاز الطبيعي على المدن الكبيرة و في مقدمتها تقرت و حاسي مسعود، بعد ان تأكد نجاح العملية في مدينة ورقلة .

— وفي مجال استثمار الموارد الفلاحية :

- توطين وحدات تحويلية للمنتوجات الزراعية ، و منها التمور ، و الطماطم والصفائح بالدرجة الاولى ، قصد تثمينها محليا .

- تدعيم المستثمرات الفلاحية الجديدة بالعتاد والتجهيزات الضرورية ، بالاضافة الى ايصالها بالتيار الكهربائي لتمكين المزارعين من استغلال طبقات المياه الجوفية ، و تزويدهم بالمواد المخصبة و مواد المعالجة .

- تشجيع المزارعين على انتاج الحبوب و الخضر الجافة ، في هذه المرحلة ،لضمان حد الاكتفاء من استخدامها النهائي و الوسيط ، حيث تتأخر ثمار الاشجار بين ثلاث الى خمس سنوات من تاريخ غرسها .

- تشجيع الفلاحين ، بتعدد بنوك التنمية الفلاحيةو الريفية ، التي تدفع قروضا متوسطة و طويلة الاجل ، مع اعفائهم من دفع الفوائد ، و الضرائب في مرحلة اولى .

— وفي مجال استثمار الموارد البشرية :

- تدعيم المنشآت الاساسية للتعليم العام و التقني ، و فروع التكوين المهني لاستيعاب الطاقات البشرية الناشئة ، و تأهيلها للدخول في مرحلة الانتاج ، و العمل على نشرها عبر التراب الاقليمي ، لضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين .

- رفع مستوى التكوين داخل فرع المعهد الجزائري للبترول لتخريج المهندسين و توسيع مجالات الاختصاصات ،لتمكينهم من الاختراعاتوالاستكشافات الجديدة لاستخدام المشتقات النفطية و الغازية و تثمينها محليا .

- تطوير المعهد التكنلوجي للفلاحة الصحراوية الى مستوى معهد وطني مستقل ، يمكن من تخريج المهندسين المختصين في هذا المجال

بالاضافة الى التقنيين الاداريين الذين يمكنون محافظة تنمية الفلاحة الصحراوية من توسيع صلاحياتها بشكل تدريجي، بغية استيعاب مختلف النشاطات الفلاحية و التنسيق بين جملة الوحدات الانتاجية و الاستخدامية بصفة رشيدة.

- وضع سياسة تكوين خاصة، تؤهل الاطارات الادارية و التقنية لصياغة الخطط الانمائية على ضوء المؤهلات الاقليمية، و القدرة على تحمل مسؤوليات جميع مراحلها. و كخطوة مرحلية يتعين الاسراع في تدعيم مصلحة الانعاش و التخطيط الاقتصادي بالاطارات القادرين على القيام بالمهام المنوطة بها، لتمكينها من تجاوز مرحلة تجميع المعلومات المتعلقة بمختلف النشاطات، الى مهمة التوجيه المحكم المبني على النظرة الشاملة و المنسقة لمشكلات التنمية المحلية و الوطنية.

— و يتبين من خلال هذا البحث ان اهم المشكلات التي تعرقل التنمية المحلية و التكامل الوطني تكمن في بعد المسافات الفاصلة بين الوحدات القطاعية و الاقليمية، و هو لذلك يوصي بالاسراع في انجاز خط السكة الحديدية المقرر ضمن مشاريع المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 و الذي يمكن من ايصال الخط المتوقف حاليا في مدينة تقرت الى حاسي مسعود و ورقلة، و منها الى غرداية و الاغواط ثم الجلفة، ليشكل حلقة وصل تربط بين الشمال و الجنوب من الجهتين: الشرقية و الغربية.

و تمكن هذه الاجراءات المختلفة من مواصلة عملية التصنيع، و نشر الصناعات المتوسطة نحو داخل البلاد، و تحسين استخدام الموارد الطبيعية و تثمينها، الامر الذي يسمح بمتابعة استغلال الموارد النفطية بافضل الطرق، و تحضير استغلال الموارد الصناعية الاخرى (الغاز الطبيعي

المعاد الى الابار، مناجم الذهب و مناجم الاورانيوم) في الاجل المتوسط بالاضافة الى تطوير استغلال الموارد الفلاحية على المستقبل البعيد ، و بذلك يمكن تكثيف آثار السحب الخلفية و الامامية لمختلف النشاطات و تدعم عملية التكامل الاقتصادي و الاجتماعي ، الى جانب توسيع تلبية حاجات المواطنين على المستوى الاقليمي و الوطني .

ـ 2 ـ و للمساهمة في صياغة حلول مناسبة لمشكلات التخطيط الاقليمي فانه يأتي اقتراح التوصيات التالية :

ـ القيام بمجموعة الدراسات التحليلية القطاعية و الاقليمية ، اعتمادا على توافر المعلومات المتعلقة بشتى الميادين ، و في مقدمتها بيانات الميزان التجاري ، التي تمكن من تقييم مختلف المدخلات و المخرجات لجملة المؤسسات الانتاجية و الخدمية .

ـ و اعتماد الطرق المباشرة لتجميعها ، حيث تفترض طرق الاستنباط تجانس الاقليم ، و هو ما لا يقبل ، خاصة اذا كان المجال المعني يتميز بطابع خاص، مثلما هوالحال في المناطق الجنوبية و تسمح الطرق المباشرة باعطاء معلومات مقبولة ، حيث يتكن الجرد من ملامسة الواقع الحقيقي مع تحديد اماكن البيع و الشراء ، و حجم التغير في المخزون ..الخ ، و عند عدم التمكن منه ، يمكن استخدام احصائيات النقل .

ـ مما يتطلب تجنيد المؤسسات العمومية و الخاصة بالدرجة الاولى و اقناعها بضرورة اشعار مصلحة التخطيط الاقليمية بمختلف نشاطاتها

الانتاجية و الاستخدامية ، و اطلاعها على الوثائق المحاسبية التي تسمح بتحديد القيم الاضافية و مختلف الموارد المالية . و يتكن تحصيل المعلومات حول التدفقات العينية و المالية من تصحيح البيانات الخاطئة ،والموازنة بينها .

— و يكون حجم الطلب النهائي للمواطنين اصعب البيانات تحصيلا وهنا يمكن اللجوء الى الطريقة التقديرية باستخدام عينات محليةوالاستفتاء حول مستويات الدخول و معدلات الاستهلاك

و يتكن جمع هذه المعلومات من التعرف على جملة الموارد الطبيعية و البشرية و الامكانيات المتاحة و المنتظرة ، و حصر الاحتياجات الحالية و المتوقعة في مختلف الميادين الانتاجية و الخدمية ، و اعداد الموازين قصد تلبيتها . و بالتالي فهو يتكن من تصميم الخطط الاقليمية و فق المعطيات و المؤهلات ،كما يؤكد القانون الخاص بالمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 في قراره رقم 26 الذي ينص على مخطط تنمية لكل ولاية .

— و في هذه المرحلة الاولى يتعين الاسراع في القيام بمجموعة الدراسات التحليلية لاحتمالات و اتجاهات التوسع الزاعي مع الخذ في عين الاعتبار اهمية تفهم العلاقات بين النشاطات الفلاحية و الصناعية ، و بهذا الصدد فان اقتراح انشاء لجنة وزارية مشتركة ذو اهمية خاصة في اعداد الخطط الاقليمية المتكاملة و تناسقها مع الخطة الوطنية العامة .

— و تتولى مصلحة التخطيط الاقليمي في هذه المرحلة مسؤولية التنسيق بين نشاطات المحروقات و النشاطات الفلاحية تحضيرا لمرحلة لاحقة ، يكون

فيها التنسيق شاملا لمختلف النشاطات القطاعية ذات الطابع الاقليمي و الوطني ، اعتمادا على المخططات البلدية . و لضمان تحقيق هذه المهمة فان مراجعة مكانة هذه المصلحة اصبحت امرا حتميا ، حيث تقتضي الزامية التخطيط ان تكون اجهزته في مستوى اداري اعلى من السلطات التنفيذية مع خضوعها لاعلى سلطة سياسية .

ـ و لذا فان الامر يقتضي اعطاء مصلحة التخطيط الاقليمي المكانة اللائقة بها ، حيث يجب ان تكون تابعة للوالي مباشرة ،لتصبح في اعلى المستويات الادارية ،و اقرب الى مركز اتخاذ القرار، مما يخولها سلطة تجميع البيانات الاحصائية و التنسيق بين مختلف النشاطات القطاعية و الوطنية ، و هو الاقتراح الذي يتماشى مع الاصلاحات الاخيرة في مجال التخطيط ، و التي اسفرت على وضع جهاز التخطيط المركزي في اقرب الاماكن الى السلطة المركزية .

ـ و لتمكين جهاز التخطيط الاقليمي من القيام بالمهام المنوطة به يجب ان يكون على اتصال مباشر مع جهاز التخطيط المركزي ، و مع مكاتب التخطيط التابعة للوزارات و المؤسسات الانتاجية التي اصبحت تتمتع بالاستقلالية الاقتصادية و المالية ، و ذلك في اطار التشريعات القانونية التي يجب ان تحدد هذه العلاقات بوضوح .

ـ و ينبغي الا تقتصر نظرة الخطط الاقليمية على التنمية المحلية ، بل يجب ان تكون منظورة شاملة ترمي الى تحقيق اهداف الاقتصاد الوطني حيث يستلزم تشابك العلاقات بين الانشطة المتواجدة في الاقاليم المختلفة

تكامل هذه الخطط لتكون في مجموعها الخطة الوطنية العامة. و بهذا المنظور يجب ان تنسجم المشاريع ذات الطابع الوطني في خطط التنمية الاقليمية حتى يتسنى نجاحها في احداث تنمية محلية و في تحقيق تكامل وطني.

و في الختام تجدر الاشارة الى ان الاسراع في انجاز هذه التوصيات المقترحة ضمن هذا البحث،فهو ضرورة ملحة لانجاح عملية التخطيط الاقليمي، الذي يساهم بصورة فعالة في نجاح التخطيط العام و بالتالي يضمن تنمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية شاملة.

قائمة الجداول و الخرائط و المخططات

أ : الجداول :

الصفحة

ب : الخرائط :

جـ : المخططات :

قائمة المراجع و الوثائق

أ - المراجع باللغة الوطنية :

- احمد جامع: النظرية الاقتصادية ،الجزء الثاني ،التحليل الاقتصادي الكلي
دار النهضة العربية ،القاهرة ، 1973 .
- اسماعيل العربي : التكامل و الاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة
الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981 .
- رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي .
دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1973 .
- عايدة بشارة : المدخل الى التخطيط الاقليمي .
دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة ، 1966 .
- عدنان كركور: تخطيط البيئة و تطويرها في مدينة دمشق: خطوة هامة
و ضرورية لتحسين و تنظيم النمو الاقتصادي ، و تطبيق
التخطيط الاقليمي ،في اطار التنمية الشاملة .
مجلة الاقتصاد العدد 197 السنة 13 ، جويلية 1980 .
- عصام عزيز شريف: تحليل المدخلات المخرجات .
ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1983 .
- متولي ابو بكر : التخطيط القومي ، الاقليمي ، المحلي .
مطبعة العالم العربي ، القاهرة ، 1974 .
- محمود الحمصي : خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية .
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980 .
- فؤاد مرسي : التخلف و التنمية : دراسة في التطور الاقتصادي .
دار الوحدة العربية ، بيروت ، 1982 .

- سمير النمر : التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية .
معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1978 .
- يوسف مصطفى القاضي : مناهج البحوث و كتابتها .
دار المريخ ، الرياض ، 1979 .
- عبد الغفور يونس : التنظيم الصناعي و ادارة الانتاج .
دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1967 .
- عبد الله عبد الرزاق السعيد : الرطب و النخلة .
ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 .

ب ـ المراجع باللغة الأجنبية

- ALAOUI.N.: Localisation Industrielle et Problèmes d'Amenagement du Territoire en Algérie. Mémoire de D.E.S.,I.S.E.,Alger 1986.
- ANDRIEX.J.P.,FRILET.M.,LECAT.J.J. ALGERIE:GUIDE Juridique,Fiscal et Social des Entreprises Etrangères. Paris,Mars.1984.
- ALEXANDER.J.:Comment Développer un Pays. Nouveaux Horizons.Paris,1965.
- BAUCHET.P.:Comptabilité Nationale et Analyse Economique. Ed.Cujas.Paris,1971.
- BELLABAS.M.:Le Dépacement du Déséquilibre l'Expérience Algérienne. Mémoire de D.E.S.,I.S.E.,Alger, 1973.
- BENACHENHOU.A.: Planification et Développement en Algérie 1962 . 1980. ENIC Alger 1980.
- BENAKZOUH.C.:l'Administration Territoriale Déconcentré en Algérie. Thèse d'Etat.OPU ,Alger 1983.
- BENAISSA.S.:L'Aide de l'Etat aux Collectivités Locales. Mémoire de D.E.S. Droit Public . Alger 1971.
- BENAISSA.S.:L'Aide de l'Etat aux Collectivités Locales. Thèse de Doctorat d'Etat. Alger 1983.

- BENAHDJOUDJA : Problèmes de la Région et de la Régionalisation Economique et l'Intégration Nationale.
Mémoire de Magister, I.S.E., Alger 1980.

- BENISSAD.M.E.: Théories et Politiques de Développement Economique.
SNED, Alger 1974.

- BISSON.J.: Pays de OUARGLA et M'ZAB:
Emploi Urbanisation Régionalisation au Sahara Algérien.
Cahier de l'Aménagement de l'Espace
N° 8. Oct - Déc. Alger 1979.

- BISSON.J.: Sahara Algérien l'Industrie, la Ville, la Palmeraie.
Revue Monde Arabe, Maghreb - Machrek
N° 99. Janv - Févr - Mars. Paris 1983.

- BISSON.J.: Villes du Sahara Algérien.
Revue du Monde Arabe, Maghreb - Machrek
N° 100. Avril - Mai - Juin. Paris 1983.

- BOUGHRABA.A.: Hydrocarbures et Développement le Cas de l'Algérie.
Révolution Africaine N°956, Juin 1982.

- BOUKHARI.A.: Facteurs qui bloquent la croissance dans les Pays Sous Développés.
Mémoire de Structures. Facultés de Droit et Sciences Economiques. 1972 - 1973.

- COTE.Marc.: L'Espace Algérien:les Promises d'un Aménagement.
OPU . Alger,1983.

- DAHMANI.M.: Planification et Aménagement du Térritoire: Quelques éléments théoriques et pratiques.
Polycopie, OPU. Alger,1984.

- DEST N.G.De Bernis: Industries Industrialisantes et Contenu d'une Politique d'Intégration Régionale.
Revue: Economie Appliquée.
I.S.E.A. Tome 21 N° 3-4. 1966.

- Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire. Wilaya de OUARGLA.
  - Rapports Annuls d'Execution du Plan.
  - Bilan Physique et Financier des Programmes de Développement au 31 Déc 1982.
  - Bilan Physique et Financier des Programmes de Développement au 31 Déc 1987.

- DOWIDAR.M.: Les Schémas de la Production et la Méthodologie de la Planification Socialiste.
SNED, Alger, 1978.

- GUERBOUKHA.M.: Application de l'Analyse Input-Ouput à l'Identification des Secteurs Clefs de l'Economie Algérienne.
Mémoire de Magister. I.S.E. Alger,1982.

- JACQUES.J.: "L'Aménagement de l'Espace Rural: une Illusion Economique "
Perspectives de l'Economique
Calmawn - Lery , Paris , 1971.

- KABRI.K.: Elément de Comptabilité Régionale; le Tableau Régional des Entrées et Sorties de la Wilaya de Tizi-Ouzou.
Mémoire de Magister I.S.E. Alger,1985.

- LABIDI.M.: Comptabilité Nationale.
OPU. Alger, 1982.

- LAJUGIE.P.,DELFAUD.P., LACOUR.C:
Espace Régional et Aménagement du Térritoire.
Dalloz, Paris, 2ème Ed. 1985.

- LEFEBRE.A., MEYER.J.C.:
Planification et Aménagement des Communes, des Départements et des Régions.
Imprimerie Berger - le Vrault,Nancy 1985.

- MADELEINE.R.B.: Les Transformations de l'Oasis de OUARGLA Aspects et Problèmes.
Problèmes de Développement du Sahara Septentrional.
Colloque de OUARGLA. Sept. 1971.

- MAHIOUT.R.: Le Pétrole Algérien.
E.N.A.P. Alger, 1974.

- MARCHAL.A.: Systeme et Structures Economiques.
PUF, Paris, 1969.

- MAZRI.H.: Le Hydrocarbures dans l'Economie Algérienne.
SNED. Alger, 1975.

- MEBTOUL: Pôle d'Arzew et Logique d'Intégration Intersectorielle.
INPED. Alger, 1976.

- MEKIDECHE: Le Secteur des Hydrocarbures: Quelles Contributions au Développement Economique et Social .
Revue Tiers-Monde N°83,1980.

- MEKIDECHE: A Propos de Quelques Conséquences Négatives d'un Développement par Pôle: le cas de la Zône Industrielle d'Arzew.
Cahier Géographique de l'Ouest N°5 - 6, 1980.

- MEKIDECHE: Le Secteur des Hydrocarbures.
SNED. Alger, 1983.

- MERAGHINI.M.L.: Les Contraintes de la Planification Industrielles, la Réglementation de l'Environnement.
Mémoire de D.E.S., I.S.E.,Alger,1981.

- MINISTERE de l'Agriculture et de la Révolution Agraire
Statistique Agricole, Les Séries A.B.C.D.

- MINISTERE de l'INTERIEUR:
  - Bilan de l'Activité du Ministère de l'Intérieur de 1967 - 1978 et de 1979 - 1983.
  - Revue des Collectivités Locales N° 1 , 2,4,5,6,11,13,17,18 et 21.
- MINISTERE de l'ENERGIE et de l'INDUSTRIE PETROCHIMIQUE:
  - Le Secteur de l'Energie et des Industries Pétrochimiques. 1982.
  - Situation de l'Emploi et Salaires 4ème Trimestre 1984.
- MINISTERE de la PLANIFICATION et de l'AMENAGEMENT du TERRITOIRE.
  - RGPH. 1966.1977.Données Abrégées par Wilaya.
  - Synthèse du Bilan Economique et Social de la décenie 1967 - 1978.
  - Rapport d'Exécution du Plan Quinquenal. 1980- 1984. Juillet 1985.
  - Rapport Général du Plan Quinquenal. 1985 - 1989 . 1985.
- MOKRAOUI : Etude du Développement de la Région de Béchar. Mémoire de D.E.S., I.S.E.,Alger,1967.

- OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES.
  - Annuaires Statistiques de l'Algérie.
  - Retrospectives 1962 - 1986. N° 15. Avril - Juin 1987.
  - Premiers Résultats Provisoires du R.G.P.H.,1987, N°16 Juillet-Sept 1987

- PERENNES.J.J.: Structures Agraires et Décolonisation des Oasis de l'Oued R'HIR.(ALGERIE). OPU,Alger,1979.

- ROLAND.J.B.: "Le Tableau Interindustriel Régional" Revue Economique N°3 Mai 1967.

- ROUX.J.: L'Organisation Scientifique de l'Economie Nationale, T1 et T2. ISEF, Paris, 1964.

- SARKIS.N.: L'Intégration de l'Industrie des Hydrocarbues aux Economies Arabes. Revue Algérienne des Sciences J.E.P. 1971.

- THABET.M.N.: Le Secteur des Hydrocarbures et le Développement Economique de l'Algérie. Thèse de Doctorat d'Etat.I.S.E.,Alger, 1984.

- THABET.M.N.: Valorisation des Richesse:la Récupération Assistée. Actualité Economique N°17.Juin 1987.

- TOUDERT.A.: Les Finances Locales et les Interventions Communales. Mémoire de D.E.S.,I.S.E,Alger,1973.

د : الـوثـائـق :

- القانون البلدي رقم 67- 24 ،الصادر في 18 جانفي 1967.
- القانون الولائي رقم 69- 38 ،الصادر في 23 مـاي 1969.
- قانون الـولاية رقم 81- 02 ،الصادر في 14 فيفري 1981.
- القانون البلدي رقم 81- 09 ،الصادر في 04 جويلية 1981.
- الـميثاق الـوطني ، 1976.
- الجريدة الرسمية ، مجموعة اعـداد .

المحتويات

خاتمة الباب الاول.